الدُّرُّ المَصُونُ

في عُلُومِ الكِتَابِ المَكْنُونِ

تأليف

أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ المَعْرُوفِ بِالسَّمِينِ الحَلَبِيِّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط

الأستاذ المُشارك بجامعةِ الإمامِ محمّد بن سعود الإسلاميّة

المعهد العالي للدّعوة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الحادي عشر

دار القلم

دمشق

سورة البلد

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿وأنت حِلٌّ بهذا البلدِ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ الجملةَ اعتراضيةٌ على أحد معنَيَيْن: إمَّا على معنى أنه تعالىٰ أَقْسَمَ بهذا البلدِ وما بعدَه على أنَّ الإنسانَ خُلِقَ في كَبَدٍ. واعتُرِض بينهما بهذه الجملةِ، يعني ومن المكابَدَةِ أنَّ مثلَكَ على عِظَمِ حُرْمَتِك يُسْتَحَلُّ بهذا البلدِ كما يُسْتَحَلُّ الصَّيْدُ في غير الحَرَمِ، وإمَّا على معنىٰ أنَّه أَقْسَم ببلدِه على أنَّ الإنسان لا يَخْلُو مِنْ مَقاساةِ الشدائِد. واعْتُرِض بأَنْ وَعَدَه فتحَ مكة تَتْميماً للتسلية، فقال: وأنت حِلٌّ به فيما تَسْتَقْبِلُ تصنعُ فيه ما تريدُ من القَتْلِ والأَسْرِ، فـ «حِلٌّ» بمعنى حَلال، قال معنى ذلك الزمخشري[1]. ثم قال: «فإنْ قلتَ أين نظيرُ قولِه «وأنت حِلٌّ» في معنى الاستقبال؟ قلت: قوله تعالىٰ «إنَّك مَيِّتٌ وإنهم مَيِّتُون»[2] ومثلُه واسعٌ في كلامِ العبادِ تقول لمن تَعِدُهُ الإكرامَ والحِباء: أنت مُكَرَّمٌ مَحْبُوٌّ، وهو في كلامِ اللّهِ تعالىٰ أوسعُ؛ لأنَّ الأحوال المُسْتَقْبَلَةَ عنده كالحاضرَةِ المشاهَدَةِ،

(١) الكشاف ٤/ ٢٥٥.

(٢) الآية ٣٠ من الزمر.

وكفاك دليلاً قاطِعاً على أنه للاستقبالِ، وأنَّ تفسيرَه بالحالِ مُحالٌ، أنَّ السورةَ بالاتفاقِ مكيةٌ، وأين الهجرةُ عن وقتِ نزولِها فما بالُ الفتح؟ وقد ناقشه الشيخ[1] بما لا يَتَّجِهُ، ورَدَّ عليه قولَه الإِجماعَ على نزولِها بمَكةَ بخلافٍ حكاه ابنُ عطية[2].

الثاني من الوجْهَين الأوَّلَيْن: أنَّ الجملةَ حاليةٌ، أي: لا أُقْسِمُ بهذا البلدِ وأنت حالٌّ بها لعِظَمِ قَدْرِك، أي: لا يُقْسِمُ بشيءٍ وأنت أحَقُّ بالإِقسام بك منه. وقيل: المعنى لا أُقْسِم به وأنت مُسْتَحَلٌّ فيه، أي: مُسْتَحَلٌّ أذاك. وتقدَّم الكلام في مثلِ «لا» هذه المتقدِّمةِ فِعْلَ القسمِ[3].

آ. (٣) **قوله: ﴿وما وَلَدَ﴾**: قيل: «ما» بمعنى «مَنْ». وقيل: مصدريةٌ. أَقْسَم بالشخص وفِعْلِه. وقال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: هَلاَّ قيل: ومَنْ وَلَدَ. قلت: فيه ما في قولِه «واللَّهُ أعلمُ بما وَضَعَتْ»[5]، أي: بأيِّ شيءٍ وَضَعَتْ، أي: موضوعاً عجيبَ الشأن». وقيل: «ما» نافيةٌ فتحتاج إلى إضمارِ موصولٍ، به يَصِحُّ الكلامُ تقديره: والذي ما وَلَدَ؛ إذ المرادُ بالوالد مَنْ يُوْلَدُ له، وبالذي لم يَلِدْ العاقرُ، قال: معناه ابنُ عباس وتلميذُه ابنُ جُبير وعكرمة.

[٩١٦/ب] آ. (٤) **قوله: ﴿لقد خَلَقْنا﴾**: هذا هو المُقْسَمُ عليه/ والكَبَدُ: المَشقةُ. قال الزمخشري[6]: «وأصلُه مِنْ كَبِدَ الرجلُ كَبَداً فهو أكبدُ، إذا

---

(١) البحر ٨/ ٤٧٤.
(٢) المحرر ١٦/ ٣٠٣.
(٣) انظر إعرابه للآية ١ من القيامة.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٥٥.
(٥) الآية ٣٦ من آل عمران.
(٦) الكشاف ٤/ ٢٥٥.

وَجِعَتْ كَبِدُه وانتفخَتْ، فاتُّسِعَ فيه حتى اسْتُعْمِلَ في كلِّ نَصَبٍ ومشقةٍ، ومنه اشْتُقَّت المكابَدَةُ، كما قيل: كَبَته، بمعنى أهلكه، وأصلُه كَبَدَه، أي: أصاب كَبِدَه. قال لبيد[1]:

٤٥٧٣ـ يــا عَيْــنُ هَــلاَّ بَكَيْــتِ أَرْبَــدَ إذ

قُمْنــا وقــام الخُصــومُ فــي كَبَــدِ

أي: في شِدَّةِ الأمرِ وصعوبةِ الخَطْبِ. وقال ذو الإِصبَع[2]:

٤٥٧٤ـ لـيَ ابـنُ عَـمّ لَـوَانَّ النـاسَ فـي كَبَـدِ

لظَــلَّ مُحْتَجِــراً بــالنَّبْــلِ يَــرْمِيْنــي

آ. (٦) قوله: ﴿يقول أَهْلَكْتُ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً، وأنْ تكونَ حالاً. وقرأ العامَّةُ «لُبَداً» بضمِّ اللامِ وفتحِ الباءِ. وشَدَّد[3] أبو جعفر الباءَ، وعنه أيضاً سكونُها. ومجاهد وابن أبي الزناد بضمتين، وقد تقدَّم الكلامُ على هذه اللفظةِ[4] والاختلافُ فيها في الجنِّ.

آ. (٩) قوله: ﴿شَفَتَيْن﴾: الشَّفَةُ محذوفةُ اللامِ، والأصلُ شَفَهة[5]، بدليل تصغيرِها على شُفَيْهَة، وجَمْعِها على شِفاه، ونظيرُه سَنَة

---

(١) ديوانه ١٦٠، واللسان «كبد» برواية قريبة.

(٢) البيت في المحرر ١٦/ ٣٠٤، والبحر ٨/ ٤٧٣، والأصل «أبو الإصبع» ولعل ما أثبتاه هو الصواب، لأنه ذو الإصبع العَدْواني حُرثان بن الحارث الحكيم. انظر في ترجمته: الخزانة ٢/ ٤٠٨.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ٢/ ٤٠١، والإتحاف ٢/ ٦١٠، والقرطبي ٢٠/ ٦٤، والمحتسب ٢/ ٣٦١، والبحر ٨/ ٤٧٦.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٩ من الجن.

(٥) قال في اللسان «شفه»: «وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو، لأنه يقال في الجمع شفوات».

في إحدى اللغتين[1]. وشافَهْتُه، أي: كلَّمْتُه من غير واسطةٍ، ولا يُجمع بالألفِ والتاءِ استغناءً بتكسيرِها عن تَصْحيحِها.

آ. (١٠) قوله: ﴿النَّجْدَيْن﴾: إمَّا ظرفٌ، وإمَّا على حَذْفِ الجارِّ إنْ أُريد بهما الثَّدْيان[2]، والنَّجْدُ في الأصل: العُنُقُ لارتفاعِه. وقيل: الطريقُ العالي، كقولِ امرئ القيس[3]:

٤٥٧٥ـ فـريقـانِ منهـمْ قـاطـعٌ بَطْـنَ نَخْلَـةٍ
وآخــرُ منهــمْ جــازعٌ نَجْــدَ كَبْكَــبِ

ومنه «نَجْدٌ» لارتفاعِها عن تِهامةَ.

آ. (١١) قوله: ﴿فلا اقْتَحَمَ﴾: قال الفراء[4] والزجَّاج[5]: «ذَكَر «لا» مرةً واحدةً، والعربُ لا تكادُ تُفْرِدُ «لا» مع الفعل الماضي حتى تُعِيْدَ، كقولِه تعالىٰ: «فلا صَدَّق ولا صَلَّى»[6]، وإنما أفردَها لدلالةِ آخرِ الكلامِ على معناه فيجوزُ أَنْ يكونَ قولُه: «ثم كان مِنْ الذين آمنوا»[7] قائماً مقـام التكـريـر[8]، كـأنـه قـال: فـلا اقتحـم العقبـةَ ولا آمَـنَ». وقـال

---

(١) اللغة الثانية: سنو.
(٢) انظر: اللسان «نجد» والقرطبي ٢٠/ ٦٥.
(٣) ديوانه ٤٣. كبكب: اسم جبل.
(٤) معاني القرآن له ٣/ ٢٦٤.
(٥) معاني القرآن له ٥/ ٣٢٩.
(٦) الآية ٣١ من القيامة.
(٧) في الآية ١٧.
(٨) قال الفراء: «فكأنه كان في أول الكلام: فلا فعل ذو ولاذا ولاذا».

الزمخشري[1]: «هي متكررةٌ في المعنى؛ لأنَّ معنى «فلا اقتحمَ العقبةَ»: فلا فَكَّ رقبةً ولا أطعمَ مِسْكيناً، ألا ترى أنه فَسَّر اقتحامَ العقبةِ بذلك». قال الشيخ[2]: «ولا يَتِمُّ له هذا إلاَّ على قراءةِ «فَكَّ» فعلاً ماضياً».

آ. (١٣) وقرأ أبو عمرو وابن كثير والكسائيُّ «فَكَّ» فعلاً ماضياً[3]، «ورقبةً» نصباً، «أو أَطْعم» فعلاً ماضياً أيضاً. والباقون «فَكُّ» برفع الكاف اسماً، «رقبةٍ» خَفْضٌ بالإضافة، «أو إطعامٌ» اسمٌ مرفوعٌ أيضاً. فالقراءةُ الأولى الفعلُ فيها بَدَلٌ مِنْ قولِه «اقتحمَ» فهو بيانٌ له، كأنَّه قيل: فلا فَكَّ رقبةً ولا أطعَمَ، والثانيةُ يرتفع فيها «فَكُّ» على إضمار مبتدأ، أي: هو فَكُّ رقبة أو إطعامٌ، على معنى الإباحة. وفي الكلامِ حَذْفُ مضافٍ دَلَّ عليه «فلا اقتحمَ» تقديرُه: وما أدراك ما اقتحامُ العقبة؟ فالتقدير: اقتحامُ العقبة فكُّ رَقَبَة أو إطعامٌ، وإنما احْتيج إلى تقديرِ هذا المضافِ ليتطابقَ المفسِّر والمفسَّر. ألا ترى أنَّ المفسِّر ـ بكسرِ السين ـ مصدرٌ، والمفسَّر ـ بفتح السينِ ـ وهو العقبةُ غيرُ مصدر، فلو لم نُقَدِّرْ مضافاً لكان المصدرُ وهو «فَكُّ» مُفَسِّراً للعين، وهو العقبةُ.

وقرأ أميرُ المؤمنين وأبو رجاء «فَكَّ أو أطعمَ» فعلَيْن كما تقدَّم، إلاَّ أنهما نصبا «ذا» بالألف. وقرأ الحسن «إطعامٌ» و «ذا» بالألفِ أيضاً وهو على هاتَيْنِ القراءتَيْن مفعولُ «أَطْعم» أو «إطعامٌ»، و «يتيماً» حينئذٍ بدلٌ منه أو نعتٌ له. وهو في قراءةِ العامَّةِ «ذي» بالياء نعتاً لـ«يوم» على سبيل

---

(١) الكشاف ٤/٢٥٦.

(٢) البحر ٨/٤٧٦.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٦، والقرطبي ٢٠/٧٠، والنشر ٢/٤٠١، والتيسير ٢٢٣، والبحر ٨/٤٧٦، والحجة ٧٦٤.

المجاز، وُصِفَ اليومُ بالجوع مبالغةً كقولهم: «ليلُك قائمٌ ونهارُك صائمٌ» والفاعلُ لإطعام محذوفٌ، وهذا أحدُ المواضعِ التي يَطَّرِدُ فيها حَذْفُ الفاعلِ وحدَه عند البصريين وقد بيَّنْتُها مُسْتوفاةً ولله الحمدُ.

والمَسْغَبَةُ: الجوعُ مع التعبِ، وربما قيل في العطش مع التعب، قاله الراغب(١). يُقال منه: سَغِبَ الرجل يَسْغَبُ سَغْباً وسُغُوباً فهو ساغِبٌ وسَغْبانُ والمَسْغَبَةُ مَفْعَلَة منه، وكذلك المَتْرَبَةُ من التراب. يقال: تَرِب، أي: افتقر حتى لَصِقَ جِلْدُه بالتراب. فأمَّا أَتْرَبَ بالألف فبمعنىٰ استغنىٰ نحو: أَثْرى، أي: صار مالُه كالتراب وكالثَّرىٰ والمَقْرَبَةُ أيضاً: مَفْعَلَة من القَرابة. وللزمخشري(٢) هنا عبارةٌ حلوة قال: «والمَسْغَبَةُ والمَقْرَبَةُ والمَتْرَبَةُ مَفْعَلات مِنْ سَغِبَ إذا جاع وقَرُبَ في النَّسَب وتَرِبَ إذا افتقر».

[٩١٧/أ] آ. (١٧) قوله: ﴿ثم كان﴾: لتراخي الإيمان وتباعُدِه في/ الرتبةِ والفضيلةِ عن العِتْقِ والصدقةِ، لا في الوقتِ، لأنَّ الإيمانَ هو السَّابقُ ولا يَثْبُتُ عَمَلٌ إلاَّ به، قاله الزمخشري(٣). وقيل(٤): المعنى على: ثم كان في عاقبةِ أَمْرِه من الذين وافَوْا الموتَ على الإيمان لأنَّ الموافاةَ عليه شرطٌ في الانتفاعِ بالطاعاتِ. وقيل: التراخي في الذِّكْرِ(٥). وتقدَّم تفسيرُه.

---

(١) المفردات ٢٣٣.

(٢) الكشاف ٤/٢٥٦.

(٣) الكشاف ٤/٢٥٧.

(٤) انظر: البحر ٨/٤٧٦.

(٥) قال أبو حيان: «كأنه قيل: ثم اذكر أنه كان من الذين آمنوا...».

آ. (٢٠) قوله: ﴿مُؤْصَدَةٌ﴾: قرأ أبو عمروٍ وحمزة وحفص[١] بالهمز، والباقون بالواو، وكذا في «الهُمَزة»[٢] فالقراءةُ الأولىٰ من آصَدْتُ البابَ، أي: أَغْلَقْته أُوْصِدُه فهو مُؤْصَدٌ. قيل: ويُحتمل أَنْ يكونَ مِنْ أَوْصَدْتُ، ولكنه هَمَزَ الواوَ الساكنةَ لضمةِ ما قبلَها كما هَمَزَ «بالسُّؤْقِ والأعناقِ»[٣] كما تقدَّم. والقراءةُ الثانيةُ أيضاً تحتمل المادتَيْن، ويكون قد خُفِّفَتِ الهمزةُ لسكونها بعد ضمة. وقد نَقَل الفراء[٤] عن السوسيِّ الذي قاعدتُه إبدالُ مثلِ هذه الهمزةِ أنه لا يُبْدِلُ هذه بعد ضمةٍ، وعَلَّلوا ذلك بالالتباس. واتفق أنه قد قَرَأ «مُوْصَدة» بالواوِ مَنْ قاعدتُه تحقيقُ الهمزةِ، والظاهر أنَّ القراءتَين من مادتين: الأولى مِنْ آصَدَ يُؤْصِد كأَكْرَم يُكْرِم، والثانية مِنْ أَوْصَدَ يُوصِدُ، مثلَ أَوْصَلَ يُوْصِلُ. قال الشاعر[٥]:

٤٥٧٦ــ تَحِــنُّ إلــى أجْبــالِ مكــةَ نــاقتــي
ومِــنْ دونِهــا أبــوابُ صنعــاءَ مُــؤْصَــدَهْ

أي: مُغْلَقة. وقال آخر[٦]:

٤٥٧٧ــ قــومــاً يُعــالِــجُ قُمَّــلاً أبنــاؤُهــمْ
وســلاسِــلاً حِلَقــاً وبــابــاً مُــؤْصَــدا

---

(١) السبعة ٦٨٦، والنشر ١/٣٩٠، والحجة ٧٦٦، والبحر ٨/٤٧٦، والتيسير ٢٢٣، والقرطبي ٢٠/٧٢.

(٢) الآية ٨ «إنها عليهم مُؤْصَدة».

(٣) الآية ٣٣ من ص وهي قراءة والهمز قراءة ابن كثير. السبعة ٥٥٣.

(٤) لم يزد في معاني القرآن على رواية الهمز وغير الهمز.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/٧٢، والبحر ٨/٤٧٣.

(٦) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٣١. واللسان «قمل»، والبيت في هجاء قبيلة إياد.

وكان أبو بكرٍ راوي عاصمٍ يكره الهمزةَ في هذا الحرفِ، وقال رحمه الله: «لنا إمامٌ يَهْمز «مؤصدة» فأشتهي أن أَسُدَّ أُذُني إذا سمعتُه».
قلت: وكأنه لم يَحْفَظْ عن شيخِه إلاَّ تَرْكَ الهمزِ مع حِفْظ حفصٍ إياه عنه، وهو أَضْبَطُ لحرفِه من أبـي بكر على ما نقله القُراء، وإن كان أبو بكرٍ أكبرَ وأتقنَ وأوثقَ عند أهل الحديث.

وقوله: «عليهم نارٌ» يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً مستأنفةً، وأَنْ تكونَ خبراً ثانياً، وأن يكونَ الخبرُ وحده «عليهم» و «نار» فاعلٌ به، وهو الأحسنُ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة البلد]

سورة الشمس

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿وضُحاها﴾**: قد تقدَّم في «طه» الكلامُ على هذه المادةِ[١]. وقال المبرد: «إن الضُّحى والضَّحْوةَ مشتقان من الضَّحِّ وهو النورُ، فأُبْدلت الألفُ والواوُ من الحاءِ». هذا يكادُ يكونُ اختلاقاً على مثلِ أبـي العباس لجلالتِه.

آ. (٣) **قوله: ﴿جَلَّاها﴾**: الفاعلُ ضميرُ النهارِ. وقيل: عائدٌ على الله تعالىٰ. والضميرُ المنصوبُ: إمَّا للشمسِ، وإمَّا للظُّلمةِ، وإمَّا للدنيا، وإمَّا للأرضِ.

قوله: «إذا تَلاها»[٢] وما بعدَه فيه إشكالٌ؛ لأنه إنْ جُعِل شرطاً اقتضىٰ جواباً، ولا جوابَ لفظاً، وتقديرُه غيرُ صالحٍ، وإنْ جُعِلَ ظرفاً مَحْضاً استدعىٰ عاملاً، وليس هنا عاملٌ إلَّا فعلُ القسَم، وإعمالُه مُشْكِلٌ؛ لأنَّ فعلَ القسمِ حالٌ لأنه إنشاءٌ، و «إذا» ظرفٌ مستقبلٌ، والحال لا يعملُ

(١) انظر إعرابه للآية ٢٠.

(٢) عاد إلى الآية ٢.

في المستقبلِ. وسيأتي جوابُ هذا وتحقيقُه عند ذِكْري سَبْرَه وتقسيمَه قريباً إن شاء الله تعالىٰ.

ويَخُصُّ «إذا» الثانيةَ وما بعدها إشكالٌ آخرُ ذكره الزمخشري[1] فيه غموضٌ فتنبَّهْ له قال: «فإن قلتَ: الأمرُ في نصبِ «إذا» مُعْضِلٌ؛ لأنك لا تخلو: إمَّا أَنْ تجعلَ الواواتِ عاطفةً فتنصِبَ بها وتَجُرَّ فتقعَ في العطفِ على عاملَيْن، وفي نحو قولك: «مررتُ أمسِ بزيدٍ واليومَ عمروٍ»، وإمَّا أَنْ تجعلَهُنَّ للقسم فتقعَ فيما اتَّفق الخليلُ وسيبويه على استكراهِه. قلت: الجوابُ فيه أن واوَ القسم مُطَّرَحٌ معها إبرازُ الفعلِ اطِّراحاً كلياً، فكان لها شأنٌ خلافَ شأنِ الباء حيث أُبْرِزَ معَها الفعلُ وأُضْمِرَ، فكانت الواوُ قائمةً مَقامَ الفعلِ، والباءُ سادَّةٌ مَسَدَّهما معاً، والواواتُ العواطفُ نوائبُ عن هذه الواوِ فحققن[2] أَنْ يَكُنَّ عواملَ عملَ الفعلِ والجارِّ جميعاً كما تقول: «ضربَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً» فترفعُ بالواوِ وتنصِبُ، لقيامِها مَقامَ «ضرب» الذي هو عامِلُهما» انتهى.

قال الشيخ[3]: «أمَّا قولُه: «في واوات العطف: فَتَنْصِبَ بها وتجرَّ» فليس هذا بالمختار، أعني أَنْ يكونَ حرفُ العطفِ عاملاً لقيامِه مَقامَ العاملِ، بل المختارُ أنَّ العملَ إنما هو للعاملِ في المعطوفِ عليه، ثم إنا لا نُشاحُّه[4] في ذلك. وقوله: «فتقع / في العطفِ على عاملَيْن» ليس [٩١٧/ب]

---

(١) الكشاف ٤/٢٥٨.

(٢) كذا في الأصل والكشاف، وفي نقل أبي حيان عن الكشاف «فحقُّهن» وهي الأنسب للسياق.

(٣) البحر ٨/ ٤٨٠.

(٤) شاحَّ فلان فلاناً: خاصمه.

ما في الآيةِ من العطفِ على عاملَيْن، وإنما هو مِنْ بابِ عطفِ اسمَيْن: مجرورٍ ومنصوبٍ، على اسمَيْن: مجرورٍ ومنصوبٍ، فحرفُ العطفِ لم يَنُبْ مَنابَ عامِلَيْنِ، وذلك نحوُ قولِك: «امرُرْ بزيدٍ قائماً وعمروٍ جالساً» وأنشدَ سيبويهِ في كتابه[1]:

٤٥٧٨ـ وليس بمعروفٍ لنا أَنْ نَرُدَّها
صِحاحاً ولا مُسْتَنْكَرٍ أن تُعَقَّرا

فهذا مِنْ عَطْفِ مجرورٍ ومرفوعٍ، على مجرورٍ ومرفوعٍ، والعطفُ على عاملَيْن فيه أربعةُ مذاهبَ، ونُسِب الجوازُ إلى سيبويهِ. وقوله: وفي قولِك: «مررْتُ أمسِ بزيدٍ واليومَ عمروٍ» هذا المثالُ مُخالِفٌ لما في الآيةِ، بل وِزانُ ما في الآية: «مرَرْتُ بزيدٍ أمسِ وعمروٍ اليومَ» ونحن نُجيز هذا. وأمَّا قولُه «على استكراه»[2] فليس كما ذَكَر، بل كلامُ الخليلِ يَدُلُّ على المَنْعِ. قال الخليلُ[3] في قولِه عزَّ وجلّ: «والليلِ إذا يغشى[4]، والنهارِ إذا تجلَّى، وما خَلَقَ الذكَر والأنثىٰ». الواوان الأخيرتان ليستا بمنزلةِ الأولى، ولكنهما الواوانِ اللتان تَضُمَّان الأسماءَ إلى الأسماء في قولِك: «مررتُ بزيدٍ وعمروٍ»، والأُولى[5] بمنزلةِ التاء والباء. وأمَّا قولُه: إنَّ واوَ القسم مُطَّرَحٌ معها إبرازُ الفعلِ اطِّراحاً كلياً» فليس هذا الحكمُ

(١) الكتاب ١/ ٣٢ برواية جر «مستنكر». وهو للنابغة الجعدي في ديوانه٥٠، والمقتضب ٤/ ١٩٤.

(٢) عبارة الزمخشري «فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه».

(٣) الكتاب ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٤) الآيات ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ من الليل.

(٥) في قوله «والليل».

مُجْمَعاً عليه؛ بل أجازَ ابنُ كَيْسانَ التصريحَ بفعلِ القسمِ مع الواوِ. فتقول: أُقْسِم ـ أو أَحْلِفُ ـ واللَّهِ لَزيدٌ قائمٌ. وأمَّا قَولُه: «والواوات العواطفُ نوائبُ عن هذه» إلى أخره فمبنيٌّ على أَنْ حرفَ العطفِ عاملٌ لنيابتِهِ منابَ العاملِ وليس هذا بالمختار» قال: «والذي نقوله: إنَّ المُعْضِلَ هو تقديرُ العاملِ في «إذا» بعد الأقسام، كقوله: «والنجمِ إذا هوى»[1] «والليلِ إذ أدبر»[2] «والصبحِ إذا أَسْفَرَ»[3] «والقمرِ إذا تلاها»[4] «والليلِ إذا يَغْشىٰ»[5] وما أَشْبهها، فإذا ظرفٌ مستقبلٌ، لا جائزٌ أَنْ يكونَ العاملُ فيه فعلَ القسمِ المحذوفِ لأنه فعلٌ إنشائيٌّ فهو في الحال ينافي أَنْ يَعْمَلَ في المستقبلِ لاختلافِ زمانِ العاملِ وزمانِ المعمولِ. ولا جائز أَنْ يكونَ ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، أُقيم المُقْسَمُ به مُقامه، أي: وطلوعِ النجمِ ومجيءِ الليلِ؛ لأنه معمولٌ لذلك الفعلِ، فالطلوعُ حالٌ ولا يعملُ في المستقبل[6] ضرورةَ أنَّ زمان العاملِ زمانُ المعمول. ولا جائزٌ أَنْ يعملَ فيه نفسُ المُقْسَم به؛ لأنه ليس من قبيلِ ما يَعْمل، لا سيما إنْ كان جُرْماً. ولا جائزٌ أنْ يُقَدَّرَ محذوفٌ قبل الظرفِ فيكونُ قد عملَ فيه، ويكون ذلك العاملُ في موضعِ الحال وتقديرُه: والنجمِ كائناً إذا هوىٰ، والليلِ كائناً إذا يَغْشى؛ لأنه يَلْزَمُ «كائناً» أنْ لا يكونَ منصوباً بعاملٍ، ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ معمولاً لشيء مِمَّا فَرَضْناه أن يكونَ عاملاً. وأيضاً فقد يكونُ المُقْسَمُ به جثةً، وظروفُ

---

(١) الآية ١ من النجم.

(٢) الآية ٣٣ من المدثر.

(٣) الآية ٣٤ من المدثر.

(٤) الآية ٢ من الشمس.

(٥) الآية ١ من الليل.

(٦) البحر: فيه.

الزمانِ لا تكون أحوالاً عن الجثثِ، كما لا تكونُ أخباراً» انتهى ما رَدَّ به الشيخُ وما استشكلَه مِنْ أمرِ العاملِ في «إذا»، وأنا بحمدِ اللَّهِ أتتبَّعُ قولَه وأبيِّنُ ما فيه.

فقوله: «إن المختارَ أن حرفَ العطفِ لا يعملُ لقيامِه مَقامَ العاملِ فلا يَلْزَمُ أبا القاسم؛ لأنه يختارُ القولَ الآخَرَ. وقوله: «ليس ما في الآية مِنْ العطفِ على عاملَيْن» ممنوعٌ بل فيه العطفُ على عاملَيْن ولكنْ فيه غموضٌ، وبيانُ أنه مِنْ العطفِ على عاملَيْن: أنَّ قولَه: «والنهارِ إذا جَلَّاها» هنا معمولان أحدُهما مجرورٌ وهو «النهار»، والآخرُ منصوبٌ وهو الظرفُ، عطفاً على معمولَيْ عاملَيْن، والعاملان هما: فعلُ القسمِ الناصبُ لـ «إذا» الأولى، وواوُ القسمِ الجارَّةُ، فقد تحقَّق معك عاملانِ لهما معمولان، فإذا عَطَفْتَ مجروراً على مجرور، وظرفاً على ظرف، معمولَيْن لعاملَين لَزم ما قاله أبو القاسم. وكيف يُجْهَلُ هذا مع التأمُّلِ والتحقيق؟

وأمَّا قولُه: «وأنشد سيبويهِ إلى آخره» فهو اعترافٌ منه بأنَّه من العطفِ على عاملَيْن، غايةُ ما في الباب أنه استندَ إلى جاهِ سيبويهِ. وأمَّا قولُه «أجازَ ابنُ كَيْسان / فلا يَلْزَمُه مذهبُه. وأمَّا قولُه: «فالمثالُ كالآيةِ، [٩١٨/أ] بل وزانها إلى آخره» فصحيحٌ لما فيه مِنْ تقديمِ الظرفِ الثاني على المجرورِ المعطوفِ، والآيةُ الظرفُ فيها متأخرٌ، وإنما مرادُ الزمخشريِّ وجودُ معمولَيْ عاملَيْنِ، وهو موجودٌ في المثالِ المذكورِ. إلاَّ أنَّ فيه إشكالاً آخر: وهو أنَّه كالتكريرِ للمسألةِ.

وأمَّا قولُه «بل كلامُ الخليلِ يَدُلُّ على المنع إلى آخره» فليس فيه رَدٌّ عليه بالنسبةِ إلى ما قصدَه، بل فيه تقويةٌ لِما قالَه. غايةُ ما في البابِ أنه عَبَّر بالاستكراهِ عن المنعِ، أو لم يَفْهَمِ المَنْعَ. وقوله: «ولا جائزٌ أَنْ يكونَ

ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ» إلى آخره، فأقول: بل يجوزُ تقديرُه، وهو العاملُ، ولا يَلْزَمُ ما قال مِنْ اختلاف الزمانَيْن؛ لأنه يجوزُ أَنْ يُقْسِمَ الآن بطلوع النجمِ في المستقبل، فالقَسَمُ في الحالِ والطُّلوعُ في المستقبلِ، ويجوزُ أَنْ يُقْسِمَ بالشيء الذي سيوجَدُ. وقوله: «ولا جائزٌ أَنْ يُقَدَّرَ محذوفٌ قبل الظرفِ، فيكون قد عَمِل فيه» إلى آخره ليس بممنوعٍ بل يجوزُ ذلك، وتكون حالاً مقدرةً. قوله: «يَلْزَم أَنْ لا يكونَ له عاملٌ» ليس كذلك بل له عاملٌ وهو فعلُ القسم، ولا يَضُرُّ كونُه إنشائياً؛ لأنَّ الحالَ مقدرةٌ كما تقدَّم. قوله: «وقد يكونُ المُقْسَمُ به جثةً» جوابُه: يُقَدَّرُ حينئذٍ حَدَثٌ يكون الظرفُ الزمانيُّ حالاً عنه، وهذه المسألةُ سُئِلَ عنها الشيخُ أبو عمروٍ ابنُ الحاجبِ ونَقَّحَ فيها السؤالَ وأجابَ بنحوِ ما ذكَرْتُه واللَّهُ أعلمُ، ولا يخلُو الكلامُ فيها مِنْ نزاعٍ وبحثٍ طويلٍ معه.

آ. (٤) قوله: ﴿يَغْشاها﴾: المفعولُ للشمس. وقيل: للأرض، وجيء بـ«يَغْشاها» مضارعاً دونَ ما قبلَه وما بعدَه مراعاةً للفواصلِ؛ إذ لو أتى به ماضياً لكان التركيبُ «إذا غَشِيَها» فتفوتُ المناسبةُ اللفظيةُ بين الفواصلِ والمقاطع.

آ. (٥) قوله: ﴿وما بَناها﴾: ومابعدَه، فيه وجهان، أحدُهما: أَنَّ «ما» موصولةٌ بمعنى الذي، وبه استشهد مَنْ يُجَوِّزُ وقوعَها على آحادِ أولي العلم؛ لأنَّ المرادَ به الباري تعالى، وإليه ذهب الحسنُ ومجاهدٌ وأبو عبيدة[1]، واختاره ابن جرير[2]. والثاني: أنها مصدريةٌ، أي: وبناءِ

(١) لم يرد في مجازه. بل هو مذكور

(٢) تفسير الطبري ٢٠٩/٣٠ وأجاز فيها المصدرية.

السماء، وإليه ذهبَ الزجّاج[1] والمبرد، وهذا بناءً منهما على أنها مختصةٌ بغيرِ العقلاءِ. واعْتُرِضَ على هذا القولِ: بأنَّه يَلْزَمُ أَنْ يكونَ القَسَمُ بنفس المصادر: بناءِ السماء وطَحْوِ الأرضِ وتَسْويةِ النفس، وليس المقصودُ إلاَّ القَسَمَ بفاعلِ هذه الأشياءِ وهو الرَّبُّ تبارك وتعالىٰ. وأُجيب عنه بوجهَيْن، أحدُهما: يكونُ على حَذْفِ مضافٍ، أي: وربِّ ـ أو باني ـ بناءِ السماء ونحوه. والثاني: أنه لا غَرْوَ في الإقسام بهذه الأشياء كما أَقْسم تعالىٰ بالصبح ونحوه.

وقال الزمخشري[2]: «جُعِلَتْ مصدريةً وليس بالوجهِ لقولِه «فأَلْهمها» وما يؤدي إليه مِنْ فسادِ النظم. والوجهُ أَنْ تكونَ موصولةً، وإنما أُوْثِرَتْ على «مَنْ» لإرادة معنى الوصفية كأنه قيل: والسماءِ والقادرِ العظيم الذي بناها، ونفسٍ والحكيم الباهرِ الحكمةِ الذي سَوَّاها. وفي كلامهم: «سبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا» انتهى. يعني أنَّ الفاعلَ في «فألهمها» عائدٌ على اللَّهِ تعالىٰ فليكُنْ في «بناها» كذلك، وحينئذٍ يَلْزَمُ عَوْدُه على شيءٍ، وليس هنا ما يمكنُ عَوْدُه عليه غيرُ «ما» فتعيَّنَ أَنْ تكونَ موصولةً.

وقال الشيخ[3]: «أمَّا قولُه: «وليس بالوجهِ لقولِه «فَأَلْهمها» يعني مِنْ عَوْدِ الضمير في «فَأَلْهمها» على الله تعالىٰ، فيكونُ قد عاد على مذكورٍ وهو «ما» المرادُ به الذي. قال: «ولا يَلْزَمُ ذلك؛ لأنَّا إذا جَعَلْناها مصدريةً عاد الضميرُ على ما يُفْهَمُ مِنْ سياق الكلام، ففي «بناها» ضميرٌ عائدٌ على الله تعالىٰ، أي: وبناها هو، أي: الله تعالىٰ، كما إذا رأيتَ زيداً قد

(١) معاني القرآن ٥/ ٣٣٢.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٥٨.

(٣) البحر ٨/ ٤٧٩.

ضرب عَمْراً فتقول: «عجبتُ مِمَّا ضَرَبَ عمراً» تقديره: مِنْ ضَرْبِ عمرو هو، كان حسناً فصيحاً جائزاً، وعَوْدُ الضمير على ما يُفْهَمُ مِنْ سياقِ الكلامِ كثيرٌ. وقوله: «وما يُؤدِّي إليه مِنْ فسادِ النظم» ليس كذلك، ولا يُؤدِّي جَعْلُها مصدريةً إلى ما ذُكِرَ. وقوله: «وإنما أُوْثِرَتْ» إلى آخره لا يُراد بما ولا بمَنْ الموصولتين معنى الوصفيةِ؛ لأنهما لا يُوْصَفُ بهما بخلاف «الذي» فاشتراكُهما في أنَّهما لا يُؤَدِّيان معنىٰ الوصفيةِ موجودٌ بينهما / فلا تنفردُ به «ما» دون «مَنْ». وقوله: «وفي كلامِهم» إلى آخره [٩١٨/ب] تَأَوَّله أصحابُنا علىٰ أنَّ «سبحان» عَلَم و «ما» مصدريةٌ ظرفيةٌ» انتهى.

أمَّا ما رَدَّ به عليه مِنْ كونِه يعود على ما يُفْهَمُ من السِّياق فليس يَصْلُح رَدّاً، لأنه إذا دار الأمرُ بين عَوْدِه على ملفوظٍ به وبينَ غيرِ ملفوظٍ به فعَوْدُه على الملفوظِ به أَوْلىٰ لأنَّه الأصلُ. وأمَّا قولُه: فلا تنفرد به «ما» دونَ «مَنْ» فليس مرادُ الزمخشري أنها تُوْصَفُ بها وصْفاً صريحاً، بل مُرادُه أنها تقعُ على نوعِ مَنْ يَعْقِل، وعلى صفتِه، ولذلك مَثَّل النَّحْويون ذلك بقوله: «فانكِحوا ما طاب»[1]، وقالوا: تقديره: فانْكِحُوا الطيِّبَ مِنْ النساءِ، ولا شكَّ أن هذا الحكمَ تَنْفَرِدُ به «ما» دون مَنْ. والتنكيرُ في «نفس»: إمَّا لتعظيمِها، أي: نفس عظيمة، وهي نفسُ آدمَ، وإمَّا للتكثيرِ كقولِه: «عَلِمَتْ نفسٌ»[2].

آ. **(٩) قوله: ﴿قد أَفْلَح﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه جوابُ القسم، والأصل: لقد، وإنما حُذِفَتْ لطولِ الكلامِ. والثاني: أنه ليس

---

(١) الآية ٣ من النساء.

(٢) «علمت نفس ما قدَّمت وأخَّرت» الآية ٥ من الانفطار.

بجوابٍ، وإنما جيْءَ به تابعاً لقولِه «فَأَلْهمها فُجورَها وتَقْواها»[1] على سبيل الاستطرادِ، وليس مِنْ جوابِ القسم في شيءٍ، فالجوابُ محذوفٌ تقديرُه: ليُدَمْدِمَنَّ اللَّهُ عليهم، أي: على أهلِ مكةَ لتكذيبِهم رسولَ الله صلى الله عليه، كما دَمْدَم على ثمودَ لتكذيبِهم صالحاً صلَّى الله عليه وسلم، قال معناه الزمخشري[2]، وقدَّره غيرُه: لتُبْعَثُنَّ.

وقوله: «طحاها»[3]، أي: دَحاها، وقد تقدَّم معناه[4]. وفيه لغتان، يقال: طحا يَطْحو وطحىٰ يَطْحي. ويجيءُ طحا بمعنى ذهب، قال علقمة[5]:

٤٥٧٩ـ طحابك قَلْبٌ في الحِسانِ طَروبُ
بُعَيْدَ الشبابِ عَصْرَ حانَ مَشيبُ

ويقال: طحا بمعنى ارتفعَ. وفي أقسامِهم: «لا والقمرِ الطَّاحي»، أي: المرتفعُ. وفاعلُ «زكَّاها» و «دَسَّاها» الظاهرُ أنه ضميرُ «مَنْ». وقيل: ضميرُ الباري تعالىٰ، أي: مَنْ زكاَّها اللَّهُ، ومَنْ دَسَّاها اللَّهُ، أي: مَنْ زَكَّى اللَّهُ نفسَه. وأنْحَىٰ الزمخشريُّ[6] على صاحبِ هذا القولِ لمنافرته مذهبَه، والحقُّ أنَّه خلافُ الظاهرِ، لا لما قال الزمخشريُّ، بل لمنافرةِ نظمِه للاحتياجِ إلى عَوْدِ الضميرِ على النفسِ مقيدةً بإضافتِها إلى ضمير «مَنْ».

---

(١) الآية ٨.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٥٩.
(٣) عاد إلى الآية ٦.
(٤) لم يسبق له أن فصَّل في هذا الفعل.
(٥) ديوانه ١٣١، والمفضليات ٣٩١، وأمالي الشجري ٢/ ٢٦٧.
(٦) الكشاف ٤/ ٢٥٩.

آ. (١٠) قوله: «دَسَّاها» أصلُه دسَّسَها فَكَثُرَتْ الأمثالُ فأُبْدِل مِنْ ثالِثها حرفَ علةٍ كما قالوا: قَصَّيْتُ [أَظْفاري][١] و [قوله][٢]:

٤٥٨٠ـ تَقَضِّيَ البازِي ....

والتَّدْسِيَةُ: الإخفاءُ بمعنى أخفاها بالفجورِ، وقد نَطَق بالأصل مَنْ قال[٣]:

٤٥٨١ـ وأنت الذي دَسَّسْتَ عمراً فأصبحَتْ
حَلائلُه منه أرامِلَ ضُيَّعاً

ومن قال[٤]:

٤٥٨٢ـ ودَسَّسْت عَمْراً في التراب فأصبحَتْ
....

البيت.

آ. (١١) قوله: ﴿بطَغْواها﴾: في هذه الباء ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها للاستعانةِ مجازاً، كقوله: «كتبتُ بالقلم»، وبه بدأ الزمخشري[٥]، ويعني فَعَلَتِ التكذيبَ بطُغْيانها، كقولك: «ظَلَمَني بجُرْأتِه

---

(١) زيادة من (ش).

(٢) تقدم برقم ٥١٩.

(٣) البيت لرجل من طيىء وهو في اللسان (دسا) برواية «دَسَّيْتَ»، والمحرر ١٦/٣١٢، والقرطبي ٢٠/٧٧.

(٤) هذه رواية ابن عطية للبيت في المحرر ١٦/٣١٢ ويبدو أنه نفس البيت السابق برواية ثانية.

(٥) الكشاف ٤/٢٥٩.

على الله تعالىٰ». الثاني: أنها للتعدية، أي: كَذَّبَتْ بما أُوْعِدَتْ به مِنْ عذابِها ذي الطُّغيان، كقولِه تعالىٰ: «فأُهْلِكوا بالطاغية»[1]. والثالث: أنها للسببية، أي: بسبب طُغْيانِها.

وقرأ العامَّةُ «طَغْواها» بفتح الطاءِ وهو مصدرٌ بمعنى الطُّغيان، وإنما قُلِبَتْ الياءُ واواً[2] فَرْقاً بين الاسمِ والصفةِ، يعني: أنهم يُقِرُّون ياءَ فَعْلى بالفتح صفةً نحو: خَزْيا وصَدْيا، ويَقْلبونها في الاسم نحو: تَقْوى وشَرْوى[3]، وكان الإقرارُ في الوصفِ لأنه أثقلُ مِنْ الاسمِ، والياءُ أخفُّ من الواوِ، فلذلك جُعِلت في الأثقل.

وقرأ[4] الحسن ومحمد بن كعب وحماد بضم الطاء، وهو أيضاً مصدرٌ كالرُّجْعى والحُسْنى، إلاَّ أنَّ هذا شاذ إذ كان مِنْ حَقِّه بقاءُ الياءِ على حالِها كالسُّقْيا وبابها، هذا كلُّه عند مَنْ يقول: طَغَيْتُ طُغْياناً بالياءِ، فأمَّا مَنْ يقول: طَغَوْت بالواو فالواوُ أصلٌ عنده، قاله أبو البقاء[5]، وقد تقدَّم الكلامُ على اللغتين في البقرة[6] والله الحمدُ.

آ. (١٢) قوله: ﴿إِذِ انبعَثَ﴾: «إذ» يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «كذَّبَتْ». والثاني: أَنْ يكونَ ظرفاً للطَّغْوى.

---

(١) الآية ٥ من الحاقة.

(٢) انظر: الممتع ٥٤٢.

(٣) الشروى: المثل.

(٤) انظر: الشواذ ١٧٤، والمحتسب ٢/٣٦٣، والبحر ٨/٤٨، والقرطبي ٢٠/٧٨، والإتحاف ٢/٦١٢.

(٥) الإملاء ٢/٢٨٨.

(٦) انظر: الدر المصون ٢/٥٤٨.

و «أشْقاها» فاعلُ «انبعَث». وفيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يُراد به شخصٌ واحد بعينه. وفي التفسيرِ أنه رجل يُسَمَّى قُدار بن سالف. والثاني: أن يُراد به جماعةٌ، قال الزمخشري[1]: «ويجوز أن يكونوا جماعةً [والتوحيد][2] / لتَسْوِيَتِك في أفعلِ التفضيل إذا أضفْتَه، بين الواحدِ والجمع والمذكرِ والمؤنثِ، وكان يجوزُ أَنْ يقول: أَشْقَوْها»[3] انتهى. [٩١٩/أ]

وكان يَنْبغي أَنْ يُقَيِّد فيقول: إذا أَضَفْتَه إلى معرفةٍ؛ لأن المضافَ إلى النكرةِ حُكْمُه الإفرادُ والتذكيرُ مطلقاً كالمقترنِ بـ «مِنْ».

آ. (١٣) **قوله: ﴿فقال لهم﴾**: إنْ كان المرادُ بـ «أَشْقاها» جماعةً فعَوْدُ الضميرِ مِنْ «لهم» عليهم واضحٌ، وإنْ كان المرادُ به عَلَماً بعينِه فالضميرُ مِنْ «لهم» يعودُ على ثمود.

قوله: «ناقةَ اللَّهِ» منصوبٌ على التحذير، أي: احْذَروا ناقةَ اللَّهِ فلا تَقْرَبُوها، وإضمارُ الناصبِ هنا واجبٌ لمكانِ العطف، فإنَّ إضمارَ الناصبِ يجبُ في ثلاثةِ مواضعَ، أحدُها: أن يكونَ المحذَّرُ نحو: «إياك» وبابه. الثاني: أن يُوجدَ فيه عطفٌ. الثالث: أَنْ يوجَدَ فيه تكْرارٌ نحو: «الأسدَ الأسدَ». وقرأ[4] زيد بن علي «ناقةُ الله» رفعاً على خبرِ ابتداء مضمرٍ، أي: هذه ناقةُ اللَّهِ فلا تتعَرَّضوا لها.

آ. (١٤) **قوله: ﴿فَدَمْدَمَ﴾**: الدَّمْدَمَةُ. قيل: الإِطباقُ يُقال: دَمْدَمْتُ عليه القبرَ، أي: أَطْبَقْتُه عليه. وقيل: الإلزاقُ بالأرض. وقيل:

---

(١) الكشاف ٤/٢٥٩.

(٢) من الكشاف.

(٣) قال: «كما تقول أفاضلهم».

(٤) انظر: الدر المصون ٤/٤٥١.

الإهلاكُ باستئصالٍ. وقيل: الدَّمْدَمَةُ حكايةُ صوتِ الهَدَّة ومنه: دَمْدَمَ في كلامه. ودَمْدَمْتُ الثوبَ: طَلَيْتُه بالصِّبْغ. والباءُ في «بذَنْبهم» للسببية.

قوله: «فَسوَّاها» الضميرُ المنصوبُ يجوزُ عَوْدُه على ثمودَ باعتبار القبيلةِ كما أعادَه في قولِه «بطَغْواها». ويجوزُ عَوْدُه على الدَّمْدَمَة والعقوبةِ، أي: سَوَّاها بينهم، فلم يَفْلَتْ منهم أحدٌ. وقرأ[1] ابن الزبير «فَدَهْدَمَ» بهاءٍ بين الدالَيْن بدلَ الميم، وهي بمعنى القراءةِ المشهورةِ.

آ. (١٥) **قوله: ﴿ولا يَخافُ﴾**: قرأ[2] نافعٌ وابنُ عامر «فلا» بالفاء، والباقون بالواو، ورُسِمَتْ في مصاحفِ المدينة والشام بالفاء وفي غيرِها بالواوِ، فقد قرأ كلٌّ بما يوافقُ رَسْمَ مُصْحَفِه. ورُوِيَ أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأُ «ولم يَخَفْ» وهي مُؤَيِّدَةٌ لقراءةِ الواوِ، ذكره الزمخشري[3]، فالفاءُ تقتضي التعقيبَ، وهو ظاهرٌ. والواوُ يجوزُ أَنْ تكونَ للحالِ، وأنْ تكونَ لاستئنافِ الأخبارِ، وضميرُ الفاعل في «يَخاف» يحتملُ عَوْدُه على الرَّبِّ، وهو الأظهرُ، لكونِه أقربَ مذكورٍ. والثاني: أنه يعودُ على رسولِ الله، أي: ولا يخاف عُقْبىٰ هذه العقوبةِ لإنذاره إياهم. والثالث: أنه يعودُ على «أشقاها»، أي: انبعَثَ لعَقْرِها، والحالُ أنه غيرُ خائفٍ عاقبةَ هذه الفَعْلَةِ الشنعاءِ. وعُقبىٰ الشيء خاتمتُه.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الشمس]

---

(١) الشواذ ١٧٤، والبحر ٨/ ٤٨٢، والقرطبي ٢٠/ ٧٩.

(٢) السبعة ٦٨٩، والحجة ٧٦٦، والبحر ٨/ ٤٨٢، والقرطبي ٢٠/ ٨٠، والنشر ٢/ ٤٠١

(٣) الكشاف ٤/ ٢٦٠

سورة والليل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) **قوله: ﴿وما خَلَقَ﴾**: يجوزُ في «ما» أَنْ تكونَ بمعنى «مَنْ»، وهو رأيُ جماعةٍ تقدَّم ذِكْرُهُمْ في السورةِ قبلَها. وقيل: هي مصدريةٌ. وقال الزمخشري[1]: «والقادرُ: العظيمُ القدرةِ الذي قَدَرَ على خَلْقِ الذكَرِ والأنثى من ماءٍ واحدٍ». قلت: قد تقدَّم تقريرُ قولِه هذا وما اعْتُرِضَ به عليه، وما أُجيب عنه، في السورةِ قبلها. وقرأ[2] أبو الدرداء «والذَّكرِ والأنثى». وقرأ عبد الله «والذي خَلَق»، والكسائيُّ ــ ونَقَلها ثعلبٌ عن بعض السَّلَف ــ «وما خَلَقَ الذَّكَرِ» بجرِّ «الذكَرِ». قال الزمخشري[3]: «على أنه بدلٌ من محلِّ «ما خَلَقَ» بمعنى «وما خَلَقَه، أي: ومخلوقِ اللَّهِ الذكَرِ، وجاز إضمارُ «الله» لأنه معلومٌ بانفرادِه بالخَلْق». وقال الشيخ[4]: «وقد يُخَرَّجُ على تَوَهُّم المصدرِ، أي: وخَلْقِ الذَّكرِ،

(١) الكشاف ٤/ ٢٦٠.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٧٤، والمحتسب ٢/ ٣٦٤، والقرطبي ٢٠/ ٨١، والبحر ٨/ ٤٨٣.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٦٠ ــ ٢٦١.

(٤) البحر ٨/ ٤٨٣.

كقوله[1]:

٤٥٨٣ـ تَطُــوفُ العُفــاةُ بــأبــوابِــه
كمــا طــاف بــالبَيْعَــةِ الــراهــبِ

بجرِّ «الراهب» على توهُّمِ النطقِ بالمصدرِ، أي: كطَوافِ الراهبِ» انتهى. والذي يَظْهَرُ في تخريجِ البيت أنَّ أصلَه «الراهبيّ» بياءِ النسَبِ، نسبةً إلى الصفةِ، ثم خُفِّف، وهو قليلٌ كقولِهم: أَحْمري ودَوَّاري، وهذا التخريجُ بعينِه في قولِ امرىء القيس[2]:

٤٥٨٤ـ ....
فَقِــلْ فــي مَقيــلٍ نَحْسُــه مُتَغَيِّــبِ

استشهد به الكوفيون[3] على تقديمِ الفاعلِ. وقرأ العامَّةُ «تَجَلَّىٰ» فعلاً ماضياً، وفاعلُه ضميرٌ عائدٌ على النهار. وعبد الله[4] بن عبيد بن عمير «تَتَجَلَّىٰ» بتاءَيْن، أي: الشمس. وقُرىء «تُجْلي» بضمِّ التاءِ وسكونِ

(١) ورد البيت برقم ٣٣٨٧ برواية:
يطــوف العفــاة بــأبــوابــه كطـوف النصـارى ببيـت الـوثَـنْ
ولم أجد الرواية التي أثبتها المؤلف عند غير أبي حيان في البحر ٨/ ٤٨٣.

(٢) ليس في ديوانه، وصدره:
فظــلَّ لنــا يــومٌ لــذيــذٌ بنعمــةٍ
وهو في مجالس العلماء ٣١٩، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٠. والمقيل: اسم مكان من القيلولة.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٨. قالوا: التقدير: في مقيل متغيّب نحسُه.

(٤) انظر: البحر ٨/ ٤٨٣.

الجيم، أي: الشمسُ أيضاً، ولا بُدَّ من عائدٍ على النهارِ محذوفٍ، أي: تتجلَّىٰ أو تُجْلِي فيه / . [٩١٩/ب]

آ. (٤) **قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكم﴾** : هذا جوابُ القسمِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ محذوفاً، كما قيلَ في نظائرِه المتقدمةِ.

آ. (٥) **قوله: ﴿أَعْطىٰ﴾** : حَذَفَ مفعولَيْ «أعطى» ومفعولَ «اتَّقىٰ» ومفعولَ «صَدَّقَ» المجرور بـ «على»؛ لأنَّ الغرضَ ذِكْرُ هذه الأحداثِ دونَ متعلَّقاتها، وكذلك مُتَعَلَّقا البخل والاستغناءِ. وقوله: «فسَنُيَسِّره للعُسْرىٰ» إمَّا من بابِ المقابلةِ لقولِه: «فَسَنُيَسِّره لليسرىٰ»، وإمَّا لأنَّ نيسِّره بمعنى نُهَيِّئُه، والتهيئةُ تكونُ في اليُسْر والعُسْر.

آ. (١١) **قوله: ﴿وما يُغْني﴾** : يجوز أَنْ تكونَ «ما» نفياً، وأَنْ تكونَ استفهاماً إنكارياً.

قوله: «تَرَدَّىٰ»: إمَّا من الهلاكِ، أو مِنْ تَرَدَّىٰ بأكفانِه ، وهو كنايةٌ عن الموت كقولِه[1]:

٤٥٨٥ـ وخُطَّا بأَطْرافِ الأسِنَّةِ مَضْجَعي
ورُدَّا على عَيْنَيَّ فَضْلَ رِدائيا

وقول الآخر[2]:

---

(١) البيت لمالك بن الريب من مرثيته المشهورة، وهو في جمهرة أشعار العرب ٧٦٢.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ٤٨٤. الحنوط: ما يُخلط من الطِّيب لأكفان الموتى.

ـ الليـل ـ

٤٥٨٦ـ نَصيبُـك مِمَّـا تَجْمَـعُ الـدهـرَ كلَّـه
رِداءان تُلْـوىٰ فيهمـا وحَنُـوطُ

آ. (١٤) قوله: ﴿ناراً تَلَظَّى﴾: قد تقدَّم في البقرة[1] أن البزيَّ يُشَدِّد مثلَ هذه التاء، والتشديدُ فيها عَسِرٌ لالتقاءِ الساكنين فيها على غير حَدِّهما، وهو نظيرُ قولِه: «إذْ تَلْقونه»[2] وقد تقدَّم. وقال أبو البقاء[3]: يُقرأ بكسر التنوين وتشديد التاءِ، وقد ذُكِرَ وَجْهُه عند «ولا تَيَمَّمُوا الخبيثَ»[4] انتهى. وهذه قراءةٌ غريبةٌ، ولكنها موافقةٌ للقياس من حيث إنه لم يلتقِ فيها ساكنان. وقوله: «وقد ذُكِر وجهُه الذي قاله في البقرة لا يُفيد هنا شيئاً البتة، فإنه قال هناك[5]: «ويُقْرأُ بتشديدِ التاءِ، وقبلَه ألفٌ، وهو جَمْعٌ بين ساكنَيْن، وإنما سَوَّغَ ذلك المدُّ الذي في الألفِ».

وقرأ[6] ابن الزُّبير وسفيان وزيد بن علي وطلحة «تَتَلَظَّىٰ» بتاءَيْن وهو الأصلُ.

آ. (١٥) قولـه: ﴿إلاَّ الأَشْقَىٰ﴾: قيل: الأَشْقَىٰ والأَتْقى بمعنى الشقيّ والتقيّ ولا تفضيلَ فيهما؛ لأنَّ النارَ ليسَتْ مختصةً بالأكثرِ

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/ ٦٠٠، والسبعة ٦٩٠، والنشر ٢/ ٤٠١، والإتحاف ٢/ ٦١٤.
(٢) الآية ١٥ من النور.
(٣) الإملاء ٢/ ٢٨٨.
(٤) الآية ٢٦٧ من البقرة.
(٥) الإملاء ١/ ١١٤.
(٦) الكشاف ٤/ ٢٦٢، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٢.

شقاءً، وتجنُّبها ليس مختصاً بالأكثرِ تَقْوى. وقيل: بل هما على بابِهما، وإليه ذهب الزمخشريُّ[1] قال: «فإنْ قلتَ: كيف قال: «لا يَصْلاها إلاَّ الأشقىٰ» «وسيُجَنَّبُها الأتقى» وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ شقيّ يَصْلاها، وكلَّ تقيّ يُجَنَّبُها، لا يَخْتَصُّ بالصَّلْي أشقىٰ الأشقياءِ، ولا بالنجاةِ أتقىٰ الأتقياءِ، وإنْ زَعَمْتَ أنه نكَّر النار فأراد ناراً بعينِها مخصوصةً بالأشقىٰ، فما تصنع بقولِه «وسيُجَنَّبُها الأتقى»؟ فقد عُلِمَ أنَّ أَفْسَقَ المسلمين يُجَنَّبُ تلك النارَ المخصوصةَ لا الأتقى منهم خاصة. قلت: الآية واردةٌ في الموازنةِ بين حالتَيْ عظيمٍ من المشركين وعظيمٍ من المؤمنين، فأُريد أَنْ يُبالَغَ في صفتَيْهما المتناقضتَيْن فقيل: الأشقَى، وجُعِل مختصّاً بالصَّلْي، كأنَّ النارَ لم تُخْلَقْ إلاَّ له. وقيل: الأتقىٰ. وجُعل مختصّاً بالنجاةِ، كأنَّ الجنةَ لم تُخْلَقْ إلاَّ له. وقيل: هما أبو جهل ـ أو أمية بن خلف ـ وأبو بكر الصديق رضي الله عنه» انتهى، فآل جوابُه إلى أنَّ المرادَ بهما شخصان معيَّنان.

آ. (١٨) قوله: ﴿يتزكَّىٰ﴾: قرأ العامَّةُ «يَتَزَكَّىٰ» مضارعَ تَزَكَّى، والحسن[2] بن علي بن الحسن بن علي أمير المؤمنين يَزَّكَّىٰ بإدغامِ التاءِ في الزاي. وفي هذه الجملةِ وجهان، أحدُهما: أنها في موضعِ الحالِ من فاعلِ «يُؤْتي»، أي: يُؤْتيه مُتَزَكِّياً به. والثاني: أنها لا موضعَ لها من الإعراب، على أنها بدلٌ مِنْ صلة «الذي»، ذكرهما الزمخشري[3]. وجعل الشيخُ[4] الثاني متكلَّفاً.

(١) الكشاف ٤/ ٢٦١ ـ ٢٦٢.
(٢) الشواذ ١٧٤، والبحر ٨/ ٤٨٤.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٦٢.
(٤) البحر ٨/ ٤٨٤.

آ. (١٩) قوله: ﴿تُجْزَىٰ﴾: صفةٌ لنعمةٍ، أي: تُجزِي الإنسانَ، وإنما جيء به مضارعاً مبنياً للمفعولِ لأجلِ الفواصل؛ إذ الأصلُ: يُجْزيها إياه أو يُجْزِيه إياها.

آ. (٢٠) قوله: ﴿إلَّا ابتغاءَ﴾: في نصبِه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ له. قال الزمخشري[١]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً له على المعنىٰ؛ لأنَّ المعنىٰ: لا يُؤْتي مالَه إلَّا ابتغاءَ وَجْهِ ربه لا لمكافأةِ نعمةٍ»، وهذا أَخَذَه مِنْ قولِ الفَرَّاء[٢] فإنه قال: «ونُصِبَ على تأويل: ما أعْطَيْتُك ابتغاءَ جزائِك، بل ابتغاءَ وجهِ اللَّهِ تعالى. والثاني: أنَّه منصوبٌ على الاستثناء المنقطع، إذ لم يندَرِجْ تحت جنسِ «مِنْ نعمة». وهذه قراءةُ العامَّةِ، أعني النصبَ والمدَّ. وقرأ[٣] يحيىٰ برفعِه ممدوداً على البدل مِنْ محلِّ «مِنْ نعمة» لأنَّ محلَّها الرفعُ: إمَّا على الفاعليَّةِ، وإمَّا على الابتداءِ. و «مِنْ» مزيدةٌ في الوجهَيْن، والبدلُ لغة تميمٍ، لأنهم يُجْرُون المنقطعَ في غيرِ الإيجاب مُجْرىٰ المتصل. وأنشد الزمخشريُّ[٤] بالوجهَيْن: النصبِ والبدلِ/ قولَ بشرِ بنِ أبي خازم[٥]: [٩٢٠/أ]

٤٥٨٧ـ أَضْحَتْ خَلاءً قِفاراً لا أَنيسَ بها
إلَّا الجآذِرَ والظُّلْمانُ تَخْتَلِفُ

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٦٢.
(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٧٢.
(٣) القرطبي ٢٠/ ٨٩، والبحر ٨/ ٤٨٤.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٦٢.
(٥) ديوانه ١٣٨، والبحر المحيط ٨/ ٤٨٤، والقرطبي ٢٠/ ٨٩. والجآذر: ج جؤذر وهو ولد المها. والظلمان: ج ظليم وهو النعام. تختلف: تتردد. ورواية الديوان: إلا الجَوازِيَ.

وقولَ القائلِ في الرفع[1]:

٤٥٨٨ـ وبَلْـــــدَةٍ ليـــــس بهـــــا أنيـــــسُ

إلاَّ اليَعـــــافيـــــرُ وإلاَّ العِيْـــــسُ

وقال مكي[2]: «وأجاز الفراء[3] الرفعَ في «ابتغاء» على البدل مِنْ موضع «نِعْمةٍ» وهو بعيدٌ» قلت: كأنَّه لم يَطَّلِعْ عليها قراءةً، واستبعادُه هو البعيدُ، فإنَّها لغةٌ فاشيةٌ. وقرأ[4] ابنُ أبي عبلة «ابْتِغا» بالقصر.

آ. (٢١) قوله: ﴿ولَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾: هذا جوابُ قَسَمٍ مضمرٍ. والعامَّةُ على «يَرْضَىٰ» مبنياً للفاعلِ. وقُرِىء[5] ببنائِه للمفعول مِنْ أَرْضاه الله، وهو قريبٌ مِنْ قولِه في آخرِ سورةِ طه «لعلَّك تَرْضَىٰ» و «تُرْضىٰ»[6].

[تمَّت بعونه تعالى سورة والليل]

---

(١) البيت لجران العود، وهو في ديوانه ٥٣، والكتاب ١/ ١٣٣، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٩، والمقتضب ٢/ ٣١٩، والإنصاف ٢٧١، وابن يعيش ٢/ ٨٠.

(٢) مشكل الإعراب ٢/ ٤٨٠.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٢٧٣ قال: «ولو رفع «إلا ابتغاء» رافع لم يكن خطأ، لأنك لو ألقيت من النعمة لقلت: ما لأحد عنده نعمة تجزى إلاَّ ابتغاء، فيكون الرفع على إتباع المعنى، كما تقول: ما أتاني من أحد إلاَّ أبوك».

(٤) البحر ٨/ ٤٨٤، والشواذ ١٧٤.

(٥) البحر ٨/ ٤٨٤.

(٦) الآية ١٣٠ من طه وقراءة المبني للمجهول قراءة الكسائي وشعبة وآخرين. انظر: السبعة ٤٢٥.

سورة الضحى

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿سجا﴾: قيل: معناه سَكَن، ومنه: سجا البحر يَسْجُو سَجْواً، أي: سَكَنَتْ أمواجُه، وطَرْفٌ ساجٍ، أي: فاتر، ومنه استُعِير تَسْجِيَةُ الميتِ، أي: تَغْطِيَتُه بالثوبِ، قاله الراغب[١]. وقال الأعشى[٢]:

٤٥٨٩ــ وما ذَنْبُنا إنْ جاش بَحْرُ ابنِ عَمِّكُمْ
وبَحْرُكَ ساجٍ لا يُوارِي الدَّعامِصا

وقيل: سجا، أي: أَدْبَرَ، وقيل بعكسِه. وقال الفراء[٣]: «أظلم». وقال ابن الأعرابي: «اشتدَّ ظلامُه». وقال الشاعر[٤]:

---

(١) المفردات ٢٢٥.

(٢) ديوانه ١٥١. جاش البحر: اضطرب بالماء. الدعامص: ج دُعموص وهي دودة سوداء تكون في الغدير إذا قل ماؤه.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٢٧٣.

(٤) نسبه في اللسان (سجا) إلى الحارثي، وهو في القرطبي ٢٠/ ٩١، ومجاز القرآن ٢/ ٣٠٢.

٤٥٩٠ـ يــا حَبَّــذا القَمْــراءُ والليــلُ السَّــاجْ
وطُـــرُقٌ مِثْـــلُ مُـــلاءِ النَّسَّـــاجْ

وهو من ذواتِ الواوِ، وإنما أُميل لموافقةِ رؤوسِ الآيِ، كالضُّحى فإنه من ذواتِ الواوِ أيضاً.

آ. (٣) **قوله: ﴿ما وَدَّعك﴾**: هذا هو الجوابُ. والعامَّةُ على تشديد الدالِ من التَّوْديع. [وقرأ][١] عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وابن أبي عبلة بتخفيفِها مِنْ قولِهم: وَدَعَه، أي: تركه. والمشهورُ في اللغةِ الاستغناءُ عن وَدَعَ ووَذَرَ واسمِ فاعِلهما واسمِ مفعولِهما ومصدرِهما بـ «تَرَكَ» وما تصرَّفَ منه، وقد جاء وَدَعَ ووَذَرَ. قال الشاعر[٢]:

٤٥٩١ـ سَــلْ أميــري مــا الــذي غَيَّــرَهْ
عــن وِصــالــي اليــومَ حتــى وَدَعَــهْ

وقال الشاعر[٣]:

٤٥٩٢ـ وثُــمَّ وَدَعْنــا آلَ عمــروٍ وعــامــرٍ
فــرائِــسَ أَطْــرافِ المُثَقَّفَــةِ السُّمْــرِ

قيل: والتوديعُ مبالغةٌ في الوَدْع؛ لأن مَنْ وَدَّعك مفارقاً فقد بالغ في تَرْكِك.

قوله: «وما قَلَىٰ»، أي: ما أَبْغَضَك، قلاه يَقْليه بكسر العين في

---

(١) البحر ٨/ ٤٨٥، والمحتسب ٢/ ٣٦٤، والقرطبي ٢٠/ ٩٤.
(٢) تقدم برقم ٢٩٢٩.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/ ٩٤، والبحر ٨/ ٤٨٥. والمثقفة السمر: الرماح.

المضارع، وطيِّىء تقول: قلاه يقلاه بالفتح. قال الشاعر[1]:

٤٥٩٣ـ أيـــا مَـــنْ لَسْـــتُ أَنســـاه

ولا واللَّــــهِ أَقْــــلاه

لـــكَ اللَّـــهُ علـــى ذاكَ

لـــكَ اللَّـــهُ [لـــكَ اللَّـــهُ][2]

وحُذِفَ مفعولُ «قَلَى» مراعاةً للفواصلِ مع العِلْم به وكذا بعدَ «فآوىٰ» وما بعدَه.

آ. (٤) **قوله: ﴿وللآخرةُ﴾**: الظاهرُ في هذه اللامِ أنَّها جوابُ القسم، وكذلك في «ولَسَوْفَ» أقسم تعالى على أربعةِ أشياءَ: اثنان منفيَّان وهما توديعُه وقِلاه، واثنان مُثْبَتان مؤكَّدان، وهما كونُ الآخرةِ خيراً له من الدنيا، وأنه سوف يُعْطيه ما يُرضيه. وقال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: ما هذه اللامُ الداخلةُ على «سَوْف»؟ قلت: هي لامُ الابتداءِ المؤكِّدةُ لمضمون الجملة، والمبتدأُ محذوفٌ تقديرُه: ولأنت سَوْفَ يُعْطيك، كما ذَكَرْنا في «لأُقْسِمُ»[4] أن المعنى: لأنا أُقْسِمُ. وذلك أنها لا تَخْلو: مِنْ أَنْ تكونَ لامَ قسمٍ أو ابتداء. فلامُ القسم لا تدخلُ على المضارع إلَّا مع نونِ التوكيد، فبقي أن تكونَ لامَ ابتداءٍ، ولامُ الابتداء لا تدخل إلَّا على الجملة من المبتدأ والخبرِ فلا بُدَّ من تقدير [مبتدأ][5] وخبر، وأصله:

(١) لم أقف على هذه الأبيات.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) الكشاف ٤/ ٢٦٤.

(٤) الآية ١ من القيامة وهي قراءة ابن كثير. انظر: السبعة ٦٦١.

(٥) زيادة من الكشاف.

ولأنت سوف يعطيك». ونقل الشيخ[1] عنه أنه قال: «وخُلع من اللامِ دلالتُها على الحال» انتهى. وهذا الذي رَدَّده الزمخشري يُختار منه أنها لامُ القسم[2].

قوله: «لا تَدْخُلُ على المضارع إلَّا مع نونِ التوكيد» هذا استثنىٰ النحاة منه صورتَيْنِ، إحداهما: أَنْ لا يُفْصَلَ بينها وبين الفعل حرفُ تنفيسٍ كهذه الآيةِ، كقولِك: واللَّهِ لَسَأُعْطيك. والثانية: أن لا يُفْصَلَ بينهما بمعمولِ الفعل كقولِه تعالى: «لإلىٰ الله تُحْشَرون»[3]. ويَدُلُّ لِما قُلْتُه ما قال الفارسيُّ: «ليسَتْ هذه اللامُ هي التي في قولك: «إنَّ زيداً لَقائمٌ، بل هي التي في قولِك: «لأقومَنَّ» ونابَتْ «سوفَ» عن إحدى نونَيْ التوكيدِ، فكأنه قال: ولَيُعْطِيَنَّك.

وقوله: «خُلِع منها دلالتُها على الحال» يعني أنَّ لامَ الابتداءِ الداخلةَ على المضارع تُخَلِّصُه للحال، وهنا/ لا يُمْكِنُ ذلك لأجلِ حَرْفِ التنفيسِ، [٩٢٠/ب] فلذلك خُلِعَتِ الحاليةُ منها.

وقال الشيخ[4]: «واللامُ في «ولَلآخرةُ» لامُ ابتداء وَكَّدَتْ مضمونَ الجملةِ»، ثم حكىٰ بعضَ ما ذكَرْتُه عن الزمخشري وأبي علي ثم قال[5]: «ويجوز عندي أَنْ تكونَ اللامُ في «ولَلآخرةُ خيرٌ»، وفي «ولَسَوْفَ يُعْطيك»

---

(١) لم يرد هذا النقل في مطبوعتي البحر والكشاف.

(٢) سوف يثبت المؤلف هذا بالمناقشة التالية.

(٣) الآية ١٥٨ من آل عمران.

(٤) البحر ٨/ ٤٨٦.

(٥) لم يرد هذا النقل في مطبوعة «البحر المحيط».

اللامَ التي يُتَلَقَّى بها القسمُ، عَطَفَهما على جوابِ القسم، وهو قولُه: «ما وَدَّعَكَ» فيكون قد أقسم على هذه الثلاثة» انتهى. فظاهرُه أنَّ اللامَ في «ولَلآخرةُ» لامُ ابتداء غيرُ مُتَلَقَّى بها القسمُ، بدليلِ قولِه ثانياً: «ويجوز عندي» ولا يظهرُ انقطاعُ هذه الجملةِ عن جواب القسم البتةَ، وكذلك في «ولَسَوْفَ» وتقديرُ الزمخشري مبتدأً بعدها لا يُنافي كونَها جواباً للقسم، إنما مَنَعَ أن تكونَ جواباً داخلةً على المضارع لفظاً وتقديراً.

آ. (٦) قوله: ﴿فآوى﴾: العامَّة على «آوى» بألفٍ بعد الهمزة رباعياً، مِنْ آواه يُؤْوِيه. وأبو الأشهب[1] «فأَوَىٰ» ثلاثياً. قال الزمخشري[2]: «وهو على معنيين: إمَّا مِنْ «أواه» بمعنى آواه. سُمع بعضُ الرعاة يقول: «أين آوي هذه»، وإمَّا مِنْ أَوَىٰ له إذا رحمه» انتهى. وعلى الثاني قولُه[3]:

٤٥٩٤ـ أراني ـ ولا كفرانَ لله ـ أَيَّةً
لنفسي لقد طالَبْتُ غيرَ مُنيلِ

أي: رحمةً لنفسي. ووجهُ الدلالةِ مِنْ قولِه: «يقول: أين آوي هذه»؟ أنه لو كان من الرباعي لقال: «أُؤْوي» بضم الهمزةِ الأولى وسكونِ الثانيةِ؛ لأنه مضارعُ «آوىٰ» مثل أَكْرَمَ، وهذه الهمزةُ المضمومةُ هي حرفُ المضارعةِ، والثانيةُ هي فاءُ الكلمةِ، وأمَّا همزةُ أَفْعَل فمحذوفةٌ على القاعدةِ، ولم تُبْدَلْ هذه الهمزةُ كما أُبْدِلَتْ في «أُوْمِنُ أنا» لئلا تثقلَ

(١) البحر ٨/ ٤٨٦، والكشاف ٤/ ٢٦٤.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٦٤.
(٣) تقدم برقم ٢٥٥٤.

بالإدغام، ولذلك نصَّ القراءُ على أنَّ «تُؤْويه» من قوله «وفَصيلتِه التي تُؤْويه»[1] لا يجوزُ إبدالُها للثِّقَلِ.

آ. (٨) قوله: ﴿عائلاً﴾: أي: فقيراً. وهذه قراءةُ العامَّةِ. يقال: عال زيدٌ، أي: افتقر. قال جرير[2]:

٤٥٩٥ـ اللـهُ نَـزَّل فـي الكتـابِ فـريضـةً
لابـنِ السبيـل وللفقيـرِ العـائـلِ

وأعال: كثُرَ عيالُه قال[3]:

٤٥٩٦ـ ومـا يَـدْري الفقيـرُ متـى غِنـاه
ومـا يَـدْري الغَنِـيُّ متـى يُعيـلُ

وقرأ[4] اليماني «عَيِّلاً» بكسر الياء المشددة كسَيِّد.

آ. (٩) قوله: ﴿فأمَّا اليتيمَ﴾: منصوبٌ بـ تَقْهَرْ. وبه استدل الشيخ ابن مالك[5] ـ رحمه الله ـ على أنه لا يَلْزَمُ من تقديمِ المعمولِ تقديمُ العامل. ألا ترى أن «اليتيمَ» منصوبٌ بالمجزوم، وقد تقدَّم على الجازمِ، ولو قَدَّمْتَ «تَقْهَرْ» على «لا» لامتنع؛ لأنَّ المجزومَ لا يتقدَّمُ على جازِمِه، كالمجرورِ لا يتقدَّمُ على جارِّه، وتقدَّم ذلك في سورة هود عند

(١) الآية ١٣ من المعارج.
(٢) ديوانه ٤١٥، والقرطبي ٢٠/ ٩٩.
(٣) تقدم برقم ١٥٣٨.
(٤) البحر ٨/ ٤٨٦، والقرطبي ٢٠/ ١٠٠، والشواذ ١٧٥.
(٥) انظر: شرح التسهيل له ١/ ٣٥٤.

قولِه تعالى[1]: «ألا يومَ يأتيهم ليس مَصْروفاً عنهم». وقراءةُ العامَّةِ «تَقْهَرْ» بالقاف من الغلبةِ. وابن[2] مسعود والشعبي وإبراهيم التيمي بالكاف. يقال: كَهَرَ في وجهه، أي: عَبَسَ. وفلان ذو كُهْرُوْرة[3]، أي: عابسُ الوجه. ومنه الحديث[4]: «فبأبي وأمي هو ما كَهَرني» قاله الزمخشري[5]. وقال الشيخ[6]: «وهي لغةٌ بمعنى قراءةِ الجمهور» انتهى. والكَهْرُ في الأصل: ارتفاعُ النهارِ مع شدَّةِ الحَرِّ.

آ. (١١) **قوله: ﴿بنعمة ربِّك﴾**: متعلقٌ بـ حَدِّثْ، والفاء غيرُ مانعةٍ من ذلك. وقد تقدَّم هذا.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الضحى]

---

(١) الآية ٨ من هود. وانظر: الدر المصون ٦/ ٢٩٢.

(٢) البحر ٨/ ٤٨٦، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٤، والشواذ ١٧٥.

(٣) غير واضح في الأصل، والتصويب من اللسان (كهر) والكشاف.

(٤) رواه مسلم في المساجد برقم ٥٣٧ (١/ ٣٨١)، وابن حنبل ٥/ ٤٤٧.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٦٥.

(٦) البحر ٨/ ٤٨٦.

سورة الشرح

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿ألم نَشْرَحْ﴾: الاستفهامُ إذا دخل على النفي قَرَّره، فصار المعنى: قد شَرَحْنا، ولذلك عَطَفَ عليه الماضي. ومثلُه «أَلَمْ نُرَبِّكَ فينا وَلِيداً، ولَبِثْتَ»[1]. والعامَّةُ على جزمِ الحاء بـ«لم». وقرأ أبو جعفر[2] بفتحها. وقال الزمخشري[3]: «وقالوا: لعلَّه بَيَّنَ الحاءَ وأشبعها في مَخْرَجِها، فظنَّ السامعُ أنه فتحها». وقال ابن عطية[4]: «إنَّ الأصلَ: ألم نَشْرَحَنْ» بالنونِ الخفيفةِ، ثم أَبْدَلَها ألفاً، ثم حَذَفَها تخفيفاً، كما أنشد أبو زيد[5]:

٤٥٩٧ـ مِنْ أيِّ يَوْمَيَّ من الموتِ أفِرّْ
أيومَ لم يُقْدَرَ أم يومَ قُدِرْ

(١) الآية ١٨ من الشعراء.

(٢) البحر ٨/٤٨٧، والمحتسب ٢/٣٦٦، والقرطبي ٢٠/١٠٩.

(٣) الكشاف ٤/٢٦٦.

(٤) المحرر ١٦/٣٢٥.

(٥) تقدم برقم ١٤٤٩.

بفتح راء «لم يُقْدَرَ»، وكقولِه(١):

٤٥٩٨ـ اضْـرِبَ عنـكَ الهمـومَ طـارِقَهـا
ضَـرْبَـكَ بـالسيـفِ قَـوْنَـسَ الفَـرَسِ

بفتح باء «اضربَ» انتهى. وهذا مبنيٌّ على جوازِ توكيدِ المجزومِ بـ لم، وهو قليلٌ جداً، كقولِه(٢):

٤٥٩٩ـ يَحْسَبُـه الجـاهـلُ مـا لـم يَعْلمـا
شيخـاً علـى كُـرْسِيِّـه مُعَمَّمـا

فتركبُ هذه القراءةُ مِنْ ثلاثةِ أصولٍ كلُّها ضعيفةٌ؛ لأنَّ توكيدَ المجزومِ بـ «لم» ضعيفٌ، وإبدالُها أَلِفاً إنما هو في الوقفِ، وإجراءُ الوصلِ مُجْرىٰ / الوقفِ خِلافُ الأصلِ، وحَذْفُ الألفِ ضعيفٌ، لأنه خلافُ الأصلِ. وخَرَّجه الشيخُ(٣) على لغةٍ حكاها اللحيانيُّ في «نوادره» عن بعضِ العربِ وهو الجزمُ بـ «لن»، والنصبُ بـ «لم»، عكسَ المعروفِ عند الناس، وجعله أَحْسَنَ ممَّا تقدَّم. وأنشد قولَ عائشةَ بنتِ الأعجم تمدح المختار(٤) وهو القائمُ بطَلَبِ ثأرِ الحسين بن علي رضي الله عنهما(٥): [٩٢١/أ]

(١) تقدم برقم ٣٨٦٢

(٢) تقدم برقم ١٤٤٧.

(٣) البحر ٨/٤٨٨.

(٤) المختار بن أبي عبيد الثقفي، ثار على بني أمية وطلب الثأر من قتلة الحسين، شاعت أخبار عنه بأنه ادَّعى النبوة. قُتِل سنة ٦٧هـ. انظر: الكامل لابن الأثير ٤/٢٦٧، والأعلام ٧/١٩٢.

(٥) لم أجد هذه الأبيات عند غير أبي حيان في البحر ٨/٤٨٨.

٤٦٠٠ـ قـد كـادَ سَمْـكُ الهُـدىٰ يَنْهَـدُّ قـائمُـهُ

حتـى أتيـحَ لـه المختـارُ فـانْعَمـدا

فـي كـلِّ مـا هَـمَّ أمضـىٰ رأيَـه قُـدُمـاً

ولـم يُشـاوِرَ فـي إقـدامِـه أحـدا

بنَصْبِ راء «يُشاور» وجَعَله محتمِلاً للتخريجَيْنِ.

آ. (٣) قوله: ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾: أي: حَمَله على النقيضِ وهو صوتُ الانتقاضِ والانفكاكِ لِثقَلِه، مَثَلٌ لِما كان يُثْقِلُه صَلَّى الله عليه وسلَّم. قال أهل اللغة: أَنْقَضَ الحِمْلُ ظَهْرَ الناقةِ إذا سَمِعْتَ له صَريراً مِنْ شِدَّة الحِمْلِ. وسمِعْتُ نقيضَ الرَّحْلِ، أي: صريرَه. قال العباس ابن مرداس[(١)]:

٤٦٠١ـ وأَنْقَضَ ظهري ما تَطَوَّيْتُ منهمُ

وكنـتُ عليهـم مُشْفِقـاً مُتَحَنِّنـاً

وقال جميل[(٢)]:

٤٦٠٢ـ وحتـى تـداعَـتْ بـالنَّقيـضِ حِبـالُـه

. . . .

(١) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٨/٤٨٨، والمحرر ١٦/٣٢٦.

(٢) عجزه:

وهَمَّتْ بَواني زَوْرِه أن تَحطَّما

ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٢٠/١٠٦، وبواني زوره: أصول صدره. ج بانية.

آ. (٥) **قوله: ﴿فإنَّ مع العُسْر يُسْراً﴾**: العامَّةُ على سكونِ السين في الكلم الأربع، وابن وثاب[١] وأبو جعفر وعيسىٰ بضمِّها. وفيه خلافٌ: هل هو أصلٌ، أو مثقلٌ من المسكَّن؟ والألفُ واللامُ في «العُسر» الأولِ لتعريف الجنس، وفي الثاني للعهدِ؛ ولذلك رُوِيَ عن ابن عباس: «لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن». ورُوي أيضاً مرفوعاً أنه عليه السلام خرج يضحك يقول[٢]: «لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ» والسببُ فيه: أنَّ العربَ إذا أَتَتْ باسمٍ ثم أعادَتْه مع الألفِ واللامِ كان هو الأولَ نحو: «جاء رجلٌ فأكرمْتُ الرجلَ» وكقولِه تعالى: «كما أَرْسَلْنا إلى فرعونَ رسولاً فعصىٰ فرعونُ الرسولا»[٣] ولو أعادَتْه بغير ألفٍ ولامٍ كان غيرَ الأول. فقوله: «إن مع العُسْر يُسْرا» لَمَّا أعاد العُسْرَ الثاني أعادَه بأل، ولَمَّا كان اليُسْرُ الثاني غيرَ الأولِ لم يُعِدْه بـ أل.

وقال الزمخشري[٤]: «فإنْ قلتَ ما معنى قولِ ابن عباس؟ وذكَرَ ما تقـدَّم. قلت: هذا عَمَلٌ على الظاهرِ وبنـاءٌ على قـوةِ الرجاءِ، وأنَّ موعدَ اللَّهِ لا يُحْملِ إلاَّ على أَوْفىٰ ما يحتملُه اللفظُ وأَبْلَغُه. والقولُ فيه: أنه يحتمل أَنْ تكونَ الجملةُ الثانيةُ تكريراً للأولى، كما كرَّر قولَه: «وَيْلٌ يومئذٍ للمكذِّبين»[٥] لتقريرِ معناها في النفـوسِ وتمكينِها في القلوب، وكمـا يُكَرِّر المفرد في قولك: «جاء زيدٌ زيـدٌ»، وأَنْ تكونَ الأولى عِدَةً بأَنَّ

---

(١) الإتحاف ٢/٦١٧، والبحر ٨/٤٨٨، والنشر ٢/٢١٦.

(٢) رواه مالك في الموطأ، كتاب الجهاد ٦.

(٣) الآية ١٥ ــ ١٦ من المزمِّل.

(٤) الكشاف ٤/٢٦٧.

(٥) الآية ١٥ من المرسلات.

العُسْرَ مُرْدَفٌ[1] بيُسْرٍ لا مَحالَةَ، والثانيةُ عِدَةٌ مستأنفةٌ بأنَّ العُسْرَ متبوعٌ بيسرٍ، فهما يُسْران على تقديرِ الاستئناف، وإنما كان العُسْرُ واحداً لأنه لا يخلو: إمَّا أَنْ يكونَ تعريفُه للعهدِ وهو العسرُ الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأنَّ حكمَه حكمُ «زيد» في قولك: «إنَّ مع زيد مالاً، إنَّ مع زيد مالاً»، وإمَّا أَنْ يكونَ للجنسِ الذي يَعْلَمُه كلُّ أحدٍ فهو هو أيضاً، وأمَّا اليُسْرُ فمنكَّرٌ مُتَناوَلٌ لبعضِ الجنسِ، وإذا كان الكلامُ الثاني مستأنفاً غيرَ مكررٍ فقد تناوَلَ بعضاً غيرَ البعضِ الأولِ بغيرِ إشكال».

وقال أبو البقاء[2]: «العُسْرُ في الموضعَيْنِ واحدٌ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ توجبُ تكريرَ الأولِ[3]، وأمَّا «يُسْراً» في الموضعَيْنِ فاثنانِ؛ لأنَّ النكرةَ إذا أُريد تكريرُها[4] جِيْءَ بضميرِها أو بالألفِ واللام، ومن هنا قيل: «لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن». وقال الزمخشري أيضاً[5]: «فإنْ قلتَ: إنَّ «مع» للصحبة، فما معنى اصطحابِ اليُسْرِ والعُسْرِ؟ قلت: أراد أنَّ اللَّهَ تعالىٰ يُصيبُهم بيُسرٍ بعد العُسْرِ الذي كانوا فيه بزمانٍ قريبٍ، فَقَرُبَ اليُسْرُ المترقَّبُ حتى جَعَله كأنَّه كالمقارِنِ للعُسْرِ، زيادةً في التسلية وتقويةً للقلوب». وقال أيضاً: فإنْ قلتَ ما معنى هذا التنكير؟ قلت: التفخيمُ كأنه قيل: إنَّ مع العُسْر يُسْراً عظيماً وأيَّ يُسْرٍ؟ وهو في مُصحفِ

---

(١) الكشاف: مردوف.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٨٩.

(٣) أي: والمعنى المراد منه واحد مع تكرره.

(٤) أي: والنكرة «يسراً» في الآية لم يُجَأ بضميرها أو بالألف واللام، فتكرارها هنا ليس المراد منه واحداً.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٦٧.

ابن مسعودٍ مرةٌ واحدٌ. فإنْ قلتَ: فإذا ثَبَتَ في قراءتِه غيرَ مكررٍ فلِمَ قال: «والذي نفسي بيده لو كان العُسْرُ في جُحْرٍ لطَلَبه اليُسْرُ حتى يَدْخُلَ عليه، لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن». قلت: «كأنه قَصَدَ باليُسْرين ما في قوله «يُسْراً» مِنْ معنى التفخيم، فتأوَّله بـ «يُسْرِ الدارَيْن» وذلك يُسْران في الحقيقة».

آ. (٧) **قوله: ﴿فإذا فَرَغْتَ﴾**: العامَّةُ على فتحِ الراءِ مِنْ «فَرَغْتَ» وهي الشهيرةُ، وقرأها[١] أبو السَّمَّال مكسورةً، وهي لُغَيَّةٌ. قال الزمخشري[٢]: «ليسَتْ بالفصيحة». وقال الزمخشري[٣]: «فإنْ قلتَ فكيف تعلَّق قولُه «فإذا فَرَغْتَ فانصَبْ» / بما قبلَه؟ قلتُ: لَمَّا عَدَّد نِعَمَه السَالفةَ ووعْدَه[٤] الآنفةَ بعثَه على الشكرِ والاجتهادِ في العبادة. عن ابن عباسٍ: فإذا فَرَغْتَ مِنْ صلاتِك فانصَبْ[٥] في الدعاء». [٩٢١/ب]

والعامَّةُ على فتحِ الصادِ وسكونِ الباء أمراً من النَّصَب. وقُرِىء[٦] بتشديدِ الباءِ مفتوحةً أَمْراً من الانْصباب، وكذا قُرِىء بكسر الصاد ساكنةَ الباء أمراً من النَّصْب بسكون الصاد، ولا أظن الأولى إلَّا تصحيفاً ولا الثانيةَ إلَّا تحريفاً فإنها تُرْوَى عن الإمامية. وتفسيرُها: فإذا فَرَغْتَ مِنْ النبوَّةِ فانْصِبِ الخليفة. قال ابن عطية[٧]: «وهي قراءةٌ ضعيفةٌ شاذةٌ

(١) البحر ٨/ ٤٨٨، والقرطبي ٢٠/ ١٠٩.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٦٧.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٦٧.
(٤) هذا الجمع لم أقف عليه. قالوا: الوُعود، وهناك «عِدَة» و «عِدى».
(٥) الكشاف: «فاجتهد».
(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٤٨٩، والشواذ ١٧٥.
(٧) المحرر ١٦/ ٣٢٨.

لم تَثْبُتْ عن عالمٍ». قال الزمخشري[1]: «ومن البدعِ ما رُوي عن بعضِ الرافضةِ أنه قرأ «فانصِبْ»، أي: انْصِبْ عليّاً للإمامة، ولو صَحَّ هذا للرافِضِيِّ لصَحَّ للناصِبيِّ أن يَقْرأ هكذا، ويجعَلَه أمراً بالنَّصبْ الذي هو بُغْضُ عليّ رضي الله عنه وعداوتُه».

آ. (٨) **قوله: ﴿فارغَبْ﴾**: مِنْ الرَّغْبة. وقرأ[2] زيد بن علي وابن أبـي عبلة «فَرَغِّب» بتشديد العين. أمراً مِنْ رَغَّبَه بالتشديدِ، أي: فَرَغِّب الناسَ إلى طلبِ ما عنده.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الشـرح]

(١) الكشاف ٤/ ٢٦٧.

(٢) البحر ٨/ ٤٨٩، والقرطبـي ٢٠/ ١٠٩.

سورة التين

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿وطورِ سِينِيْن﴾**: الطُّور جَبَلٌ. وسينين: اسم مكانٍ فأُضيف الجبل للمكان الذي هو به. قال الزمخشري[١]: «ونحو سِينون يَبْرُوْن في جواز الإعرابِ بالواو والياء والإقرارِ على الياءِ وتحريكِ النونِ بحركات الإعراب». وقال أبو البقاء[٢]: «هو لغةٌ في سَيْناء» انتهى. وقرأ العامَّةُ بكسرِ السين. وابنُ أبي إسحاق[٣] وعمرو بن ميمون وأبو رجاءٍ بفتحها، وهي لغةُ بكرٍ وتميم. وقرأ عمر بن الخطاب وعبد الله والحسن وطلحة «سِيْناءَ» بالكسر والمد، وعمرُ أيضاً وزيدُ بن علي بفتحِها والمدِّ، وقد ذُكِرا في المؤمنين[٤]، وهذه لغاتٌ اختلفَتْ في هذا الاسمِ السُّرْيانيِّ على عادةِ العرب في تلاعُبها بالأسماء الأعجميةِ. وقال الأخفش[٥]: «سينين شجرٌ، الواحدةُ سِينِينة» وهو غريبٌ جداً غيرُ معروفٍ عند أهلِ التفسير.

---

(١) الكشاف ٤/٢٦٨.

(٢) الإملاء ٢/٢٨٩.

(٣) انظر في قراءتها: القرطبي ٢٠/١١٣، والبحر ٨/٤٩٠، والشواذ ١٧٦.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢٠ من المؤمنين «وشجرةً تخرج من طور سيناء».

(٥) معاني القرآن له ٢/٥٤٠.

آ. (٣) قوله: ﴿الأمينِ﴾: هذا فَعيل للمبالغةِ، أي: آمِنَ مَنْ فيه، ومَنْ دخله مِنْ إنسِيٍّ وطيرٍ وحيوانٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ أَمُنَ الرجلُ بضمِ الميم أمانةً فهو أمينٌ، وأمانتُه: حِفْظُه مَنْ دَخَله كما يَحْفَظُ الأمينُ ما يُؤْتَمَنُ عليه. ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى مَفْعول، مِنْ أَمِنَه لأنه مأمونُ الغَوائل.

آ. (٤) قوله: ﴿لقد خَلَقْنا﴾: هذا هو المُقْسَمُ عليه.

قوله: «في أحسنِ تقويمٍ» صفةٌ لمحذوفٍ، أي: في تقويمٍ أحسنِ تقويم. وقال أبو البقاء[١]: في أحسنِ تقويم في موضع الحالِ من «الإنسان»، وأراد بالتقويم القَوام لأنَّ التقويمَ فِعْلٌ وذاك وَصْفٌ للخالقِ لا للمخلوقِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ التقديرُ: في أحسنِ قَوامِ التقويم، فحُذِف المضافُ. ويجوزُ أَنْ تكونَ «في» زائدةً، أي: «قَوَّمْناه أحسنَ تقويم». انتهى، ولا حاجةَ إلى هذه التكلُّفاتِ.

آ. (٥) قوله: ﴿أَسْفَلَ سافِلين﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنه حالٌ من المفعول. والثاني: أنه صفةٌ لمكانٍ محذوفٍ، أي: مكاناً أسفلَ سافِلين. وقرأ[٢] عبد الله «السَّافِلين» معرَّفاً.

آ. (٦) قوله: ﴿إلاَّ الذينَ آمنوا﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه متصلٌ على أنَّ المعنى: رَدَدْناه أسفلَ مِنْ سِفْلٍ خَلْقاً وتركيباً يعني: أقبحَ مِنْ خَلْقِه وأَشْوَهَه صورةً، وهم أهلُ النار فالاتصالُ على هذا واضحٌ. والثاني: أنه منقطعٌ على أنَّ المعنى: ثم رَدَدْناه بعد ذلك التقويم

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٨٩.

(٢) القرطبي ٢٠/ ١١٥، والبحر ٨/ ٤٩٠.

والتحسينِ أسفَل مِنْ سِفْل في أحسنِ الصورةِ والشكلِ حيث نكَّسْناه في خَلْقِه، فقَوَّسَ ظهرُه وضَعُفَ بصرُه وسَمْعُه. والمعنى: ولكن الذين كانوا صالحين مِنْ الهَرْمىٰ فلهم ثوابٌ دائمٌ، قاله الزمخشري[1] ملخصاً.

آ. (٧) قوله: ﴿فما يُكَذِّبُكَ﴾: «ما» استفهاميةٌ في محلِّ رفع بالابتداء. والخبرُ الفعلُ بعدها، والمخاطَبُ الإنسانُ على طريقةِ الالتفاتِ وقيل: المخاطَبُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، فعلى الأولِ يكون المعنىٰ: فما يجعلك كاذباً بسبب الدِّين وإنكارِه بعد هذا الدليل، يعني أنك تُكَذِّب إذا كَذَّبْتَ بالجزاءِ؛ لأنَّ كلَّ مكذِّب بالحق فهو كاذبٌ فأيُّ شيءٍ يَضْطَرُّكَ إلى أن تكون كاذباً بسبب الجزاءِ؟ والباءُ مِثْلُها في قولِه تعالىٰ: «على الذين يَتَوَلَّوْنه والذين هم به مُشْرِكون»[2]. وعلى الثاني يكون المعنى: فماذا الذي يُكَذِّبُكَ فيما تُخْبِرُ به مِنْ الجزاء والبعث وهو الدِّين بعد هذه العِبَرِ التي يُوْجِبُ النظرُ فيها صحةَ ما قلتَ؟ قاله الفراء[3] والأخفش[4]/ . [٩٢٢/أ]

[تمَّت بعونه تعالى سورة التيـن]

(١) الكشاف ٤/ ٢٦٩.

(٢) الآية ١٠٠ من النحل.

(٣) معاني القرآن له ٣/ ٢٧٧.

(٤) مذهبه في معاني القرآن ٢/ ٥٤٠ أن المخاطب الإنسان.

سورة القلم[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿اقْرَأْ﴾**: العامَّةُ على سكونِ الهمزةِ أمراً مِنْ القراءةِ. وقرأ[2] عاصم في روايةِ الأعشىٰ براءٍ مفتوحةٍ، وكأنه قَلَبَ الهمزةَ ألفاً كقولِهم: قرا يَقْرا نحو: سعَىٰ يَسْعى، فلمَّا أَمَرَ منه حَذَفَ الألفَ على حَدِّ حَذْفِها مِنْ اسْعَ، وهذا كقولِ زهير[3]:

٤٦٠٣ــ . . . .

وإلاَّ يُبْــــدَ بــــالظُّلْــــمِ يُظْلَــــمِ

وقد تقدَّمَ تحريرُه[4].

قولـه: «باسْمِ رَبِّكَ» يجوزُ فيه أوجهٌ، أحدُها: أَنْ تكونَ الباءُ للحال، أي: اقرأ مُفْتَتِحاً باسمِ ربِّك، قل باسم الله، ثم اقرَأْ، قاله

---

(١) كذا في الأصل، واسمها المعروف العلق.

(٢) الشواذ ١٧٦.

(٣) تقدم برقم ٣٥٣.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٢٦٩.

الزمخشري[1]. الثاني: أنَّ الباءَ مزيدةٌ والتقدير: اقرأ اسمَ ربِّك، كقولِه[2]:

٤٦٠٤ـ ....

سُـودُ المَحـاجِـرِ لا يَقْـرَأْنَ بـالسُّـوَرِ

وقيل: الاسمُ صلةٌ، أي: اذكُرْ ربَّك، قالهما أبو عبيدة[3]. الثالث: أنَّ الباءَ للاستعانةِ والمفعولُ محذوفٌ تقديرُه: اقرَأْ ما يُوْحَىٰ إليك مُسْتَعيناً باسمِ ربِّك. الرابع: أنها بمعنىٰ «على»، أي: اقرأْ على اسمِ ربِّك كما في قولِه: «وقال ارْكَبوا فيها باسمِ اللَّهِ»[4] قاله الأخفش[5]، وقد تَقَدَّم أولَ هذا الموضوع[6]: كيف قَدَّمَ هذا الفعلَ على الجارِّ، وقُدِّرَ متأخراً في بسم الله الرحمن الرحيم وتخريجُ الناسِ له، فأغنىٰ عن إعادَتِه.

قوله: «الذي خَلَقَ. خلقَ الإنسانَ» يجوزُ أَنْ يكونَ «خَلَقَ» الثاني تفسيراً لـ «خَلَقَ» الأول يعني أنه أَبْهمه أولاً، ثم فَسَّره ثانياً بخَلْقِ الإنسانِ تفخيماً لخَلْقِ الإنسانِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حَذَفَ المفعولَ مِنَ الأولِ، تقديرُه: خَلَقَ كلَّ شيءٍ لأنَّه مُطْلَقٌ فيتناوَلُ كلَّ مخلوق.

آ. (٢) **وقوله: ﴿خَلَقَ الإنسانَ﴾**: تخصيصٌ له بالذِّكْرِ مِنْ بَيْنِ ما يتناوَلُه الخَلْقُ؛ لأنَّ التنزيلَ إليه. ويجوزُ أَنْ يكونَ تأكيداً لفظياً،

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٧٠.

(٢) تقدم برقم ٧٤٧.

(٣) مذهبه في المجاز ٢/ ٣٠٤ أن الباء زائدة ولم يشر إلى زيادة الاسم، ولكنه في إعراب البسملة ١/ ١٦ قدَّر زيادة الاسم.

(٤) الآية ٤١ من هود.

(٥) لم يشر إلى ذلك في معانيه.

(٦) انظر: الدر المصون ١/ ٢٢.

فيكونُ قد أكَّد الصلةَ وحدَها، كقولك: «الذي قام قام زيدٌ» والمرادُ بالإنسانِ الجنسُ ولذلك قال: «مِنْ عَلَقٍ» جمعَ عَلَقة؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مخلوقٌ مِنْ عَلَقَةٍ كما في الآية الأخرىٰ.

آ. (٤ ــ ٥) وقوله: ﴿الذي عَلَّم بالقلم، عَلَّم الإنسانَ ما لم يَعلَمْ﴾: قريبٌ مِنْ قولِه: «خَلَق، خَلَق الإنسانَ» فلكَ أَنْ تُعيدَ فيه ما تقدَّم.

آ. (٧) قوله: ﴿أنْ رَآه﴾: «أنْ» مفعولٌ له، أي: لرؤيتِه نفسَه مُسْتَغْنياً. وتعدَّىٰ الفعلُ هنا إلى ضميرَيْه المتصلَيْن؛ لأنَّ هذا مِنْ خواصِّ هذا البابِ. قال الزمخشري[1]: «ومعنى الرؤيةِ العِلْمُ، ولو كانَتْ بمعنى الإبصارِ لامتنعَ في فِعْلِها الجمعُ بين الضميرَيْن، و«استغنىٰ» هو المفعول الثاني». قلت: والمسألةُ فيها خلافٌ: ذهب جماعةٌ إلى أنَّ «رأىٰ» البَصَرية تُعْطي حُكْمَ العِلْمِّية، وجَعَل مِنْ ذلك قولَ عائشةَ ــ رضي اللَّهُ عنها ــ[2]: «لقد رَأَيْتُنا مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعامٌ إلاّ الأسْوَدان» وأنشد[3]:

٤٦٠٥ــ ولقــد أَرانــي للــرِّمــاح دَرِيئَــةً

مِــنْ عَــنْ يمينــي تــارةً وأمــامــي

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٧١.

(٢) رواه أبو داود في الأدب ١٢٤.

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة، وهو في المغني ١٩٩، والخزانة ٤/ ٢٥٨، والهمع ١/ ١٥٦، والدرر ١/ ١٣٨، وشرح التصريح ٢/ ١٩.

وتقدَّم تحقيقُه. وقرأ[1] قنبل بخلافٍ عنه «رَأَه» دونَ ألفٍ بعد الهمزة وهو مقصورٌ مِنْ «رآه» في قراءةِ العامَّةِ، ولا شكَّ أنَّ الحَذْفَ في مثلِه جاء قليلاً كقولِهم: «أصابَ الناسَ جَهْدٌ، ولو تَرَ أهلَ مكةَ» بحَذْفِ لامِ «ترى»، وقولِ الآخرِ[2].

٤٦٠٦ـ وَصَّانِيَ العَجَّاجُ فيما وَصَّني

يريد: وصَّاني. ولَمَّا روَىٰ ابن مجاهد[3] هذه القراءةَ عن قنبل وقال: «قرأتُ بها عليه» نَسَبه فيها إلى الغلط. ولا يَنْبغي ذلك لأنه إذا ثبتَتْ قراءةً ولها وجهٌ وإنْ كان غيرُه أشهرَ منه فلا يَنْبغي أَنْ يُقْدِمَ على تَغْليطِه.

آ. (٩) قوله: ﴿أَرَأَيْتَ الذي﴾: قد تقدَّم لك الكلامُ على هذا الحرفِ مُسْتوفى[4]، وللزمخشريِّ هنا كلامٌ رَأَيْتُ ذِكْرَه لخصوصيَّةٍ تَتَعَلَّقُ به قال[5]: «فإن قلتَ: ما متعلَّقُ «أرَأَيْت»؟ قلت: «الذي يَنْهَىٰ» مع الجملةِ الشرطيةِ وهما في موضعِ المفعولَيْنِ. فإن قلت: فأين جوابُ الشرط؟ قلت: هو محذوفٌ تقديرُه: إنْ كان على الهُدىٰ أو أمرَ بالتقوىٰ ألم يعلَمْ بأنَّ اللَّهَ يرىٰ، وإنما حُذِفَ لدلالةِ ذِكْرِه في جوابِ الشرطِ الثاني. فإنْ قلتَ: كيف صَحَّ أَنْ يكونَ «ألم يعلَمْ» جواباً للشرطِ؟ قلت: كما صَحَّ في قولِك: إنْ أَكْرَمْتُك أتكرِمُني، وإن أَحْسَنَ إليك زيدٌ هل تُحْسِنُ إليه؟ فإنْ قلتَ: فما أَرَأَيْتَ الثانيةُ وتوسُّطُها بين مفعولَيْ «أَرَأَيْتَ»؟

---

(١) السبعة ٦٩٢، والنشر ٢/٤٠٢، والتيسير ٢٢٤، والإتحاف ٦١٩، والبحر ٨/٤٩٣، والقرطبي ٢٠/١٢٣، والحجة ٧٦٧، والبحر ٨/٤٩٣.

(٢) تقدم برقم ٢٧٨٦. وانظر: الدر المصون ٦/٤٨٥.

(٣) السبعة ٦٩٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(٥) الكشاف ٤/٢٧١.

قلت: هي زائدةٌ مكررةٌ للتوكيد». قلت: وإذ قد تَعَرَّض للكلامِ في هذه الآية فَلْنَنْجَرِ معه:

أعلَمْ أنَّ «أَرَأَيْتَ» ـ كما عَلِمْتَ ـ لا يكونُ مفعولُها الثاني إلاَّ جملةً استفهاميةً كقولِه[1]: «أَرَأَيْتُم إنْ أتاكُمْ عَذابُه»[2] إلى آخرِها. ومثلُه كثيرٌ، وهنا «أرَأَيْتَ» ثلاثَ مراتٍ، وقد صَرَّحَ بعد الثالثةِ منها بجملةٍ استفهاميةٍ فتكونُ في موضعِ المفعولِ الثاني لها، ومفعولُها الأولُ محذوفٌ، وهو ضميرٌ يعودُ على «الذي يَنْهَىٰ» الواقعِ مفعولاً أولَ لـ «أَرَأَيْتَ» الأولى، ومفعولُ «أَرَأَيْتَ» الأولىٰ الذي هو الثاني محذوفٌ، وهو جملةٌ استفهاميةٌ، كالجملةِ الواقعةِ بعد «أَرَأَيْتَ» الثالثةِ / وأمَّا «أَرَأَيْتَ» الثانية فلم يُذْكَرْ لها [٩٢٢/ب] مفعولٌ لا أولُ ولا ثانٍ، حُذِف الأولُ لدلالة المفعولِ مِنْ «أَرَأَيْتَ» الأولىٰ عليه، وحُذف الثاني لدلالة مفعولِ «أَرَأَيْتَ» الثالثةِ عليه، فقد حُذِف الثاني مِنْ الأولىٰ، والأولُ من الثالثةِ، والاثنان مِنْ الثانيةِ. وليس طَلَبُ كلٍ مِنْ «أَرَأَيْتَ» للجملةِ الاسميةِ على سبيلِ التنازع لأنه يَسْتدعي إضماراً، والجملُ لا تُضْمَرُ، إنما تُضْمَرُ المفردات، وإنما ذلك مِنْ بابِ الحَذْفِ للدلالةِ. وأمَّا الكلامُ على الشرطِ مع «أَرَأَيْتَ» هذه فقد عَرَفْتَه ممَّا في الأنعام[3] فلا نُطيل الكلامَ بإعادتِه. وتجويزُ الزمخشريِّ وقوعَ جوابِ الشرط استفهاماً بنفسِه لا يجوزُ، بل نَصُّوا على وجوبِ ذِكْرِ الفاءِ في مثله، وإن وَرَدَ شيءٌ فهو ضرورةٌ.

---

(١) «قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتاً أو نهاراً ماذا يستعجل منه المجرمون». الآية ٥٠ من يونس.

(٢) الأصل: «عذاب الله» وهو سهو.

(٣) انظر الدر ٤/ ٦١٥.

آ. (١٥) **قوله: ﴿لَنَسْفَعَنْ﴾**: الوقفُ على هذه النونِ بالألفِ، تشبيهاً لها بالتنوين، وكذلك يُحْذَفُ بعد الضمة والكسرة وقفاً. وتكتب ههنا ألفاً إتباعاً للوقف. ورُوِي[١] عن أبـي عمروٍ «لَنَسْفَعَنَّ» بالنونِ الثقيلةِ. والسَّفْعُ: الأَخْذُ والقَبْضُ على الشيءِ بشدةٍ وجَذْبه. وقال عمرو بن معد يكرب[٢]:

٤٦٠٧ـ قـومٌ إذا سَمِعُـوا الصَّـريـخَ رَأَيْتَهُـمْ
مـا بيـن مُلْجِـمِ مُهْـرِهِ أو سـافِـعِ

وقيل: هو الأَخْذُ بلغةِ قريشٍ. وقال الراغب[٣]: «السَّفْعُ: الأخْذُ بسُفْعةِ الفَرَس، أي: بسَوادِ ناصيتِه، وباعتبار السوادِ قيل للأثافيّ: «سُفْعٌ» وبه سُفْعَةُ غَضَبٍ، اعتباراً بما يَعْلُو من اللون الدُّخاني وَجْهَ مَنْ اشتدَّ به الغضبُ. وقيل: للصَّقْر: «أسْفَعُ» لِما فيه مِنْ لَمْعِ السَّوادِ، وامرأةٌ سَفْعاءُ اللونِ» انتهى. وفي الحديث: «فقامَتِ امرأةٌ سَفْعاءُ الخَدَّيْن»[٤].

آ. (١٦) **قوله: ﴿ناصِيَةٍ كاذِبةٍ﴾**: بدلٌ من الناصية بدلُ نكرةٍ من معرفةٍ. قال الزمخشري[٥]: «وجاز بَدَلُها عن المعرفةِ وهي نكرةٌ لأنَّها وُصِفَتْ فاسْتَقَلَّتْ بفائدةٍ». قلت: هذا مذهبُ الكوفيين لا يُجيزون إبدال نكرةٍ مِنْ غيرها إلاَّ بشرط وَصْفِها أو كونِها بلفظِ الأولِ، ومذهبُ البصريين لا يَشْتَرِطُ شيئاً، وأنشدوا[٦]:

---

(١) البحر ٨/ ٤٩٥، والشواذ ١٧٦ وهو رواية محبوب وهارون عنه.

(٢) تقدم برقم ٦٣٥ والبيت لحميد بن ثور.

(٣) المفردات ٢٣٤.

(٤) رواه مسلم برقم ٨٨٥ في ٨ كتاب صلاة العيدين ٢/ ٦٠٣.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٧٢.

(٦) تقدم برقم ٧٣٨. وانظر في المسألة شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣١.

٤٦٠٨ـ فــلا وأبيــك خيــرٍ منــك إنِّــي
لَيُــؤذِيْنــيْ التَّحَمْحُــمُ والصَّهيــلُ

وقرأ[١] أبو حيوة وابنُ أبي عبلةَ وزيدُ بن علي بنصبِ «ناصيةً كاذبةً خاطئةً» على الشتمِ. وقرأ الكسائي في روايةٍ بالرفع على إضمارِ: هي ناصية. ونَسَبَ الكَذِبَ والخَطَأَ إليها مجازاً. والألفُ واللامُ في الناصية قيل: عِوَضٌ من الإضافةِ، أي: بناصيتِه. وقيل: الضميرُ محذوفٌ، أي: الناصية منه.

آ. (١٧) قوله: ﴿فَلْيَدْعُ نادِيَه﴾: إمَّا أَنْ يكون على حَذْفِ مضاف، أي: أهلَ نادِيه أو على التجوُّز في نداءِ النادي لاشتمالِه على الناس كقوله: «واسألِ القريةَ»[٢]. والنادي والنَّدِيُّ: المَجْلِسُ المُتَّخَذُ للحديث. قال زهير[٣]:

٤٦٠٩ـ وفيهـم مَقـامـاتٌ حِسـانٌ وجـوهُهُـمْ
وأَنْـدِيَـةٌ يَنْتـابُهـا القـولُ والفِعْـلُ

وقالت اعرابية: «هو سَيِّدُ ناديه وثمالُ[٤] عافية».

آ. (١٨) قوله: ﴿الزَّبانِية﴾: قال الزمخشري[٥]: «الزَّبانية في كلامِ العربِ: الشُّرَطُ، الواحد زِبْنِيَة كعِفْرِية، مِنْ الزَّبْن وهو الدفعُ. وقيل: زِبْنيّ وكأنه نُسِبَ إلى الزَّبْن، ثم غُيِّر للنَّسَبِ، كقولهم: إمْسيّ

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٤٩٥، والشواذ ١٧٦.
(٢) الآية ٨٢ من يوسف.
(٣) تقدم برقم ٧١٤.
(٤) الثمال: الغياث الذي يقوم بأمر قومه. والعافية كل طالب رزق.
(٥) الكشاف ٤/٢٧٢.

وأصلُه زَبانيّ فقيل: زبانِيَة على التعويض». وقال عيسىٰ بن عمر والأخفش[1]: «واحدُهم زابِن. وقيل: لا واحدَ له مِنْ لفظِه كعَباديد وشماطيط». والحاصلُ أنَّ المادةَ تَدُلُّ على الدَّفْعِ قال[2]:

٤٦١٠ـ مطاعيمُ في القُصْوى مطاعينُ في الوغَى
زبانيَةٌ غُلْبٌ عِظامٌ حُلُومُها

وقال آخر[3]:

٤٦١١ـ ومُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرىٰ مِنْ أناتِنا
ولو زَبَنَتْه الحَرْبُ لم يَتَرَمْرَمِ

وقال عتبة[4]: «وقد زبَنَتْنا الحربُ وزَبَنَّاها» ومنه الزُّبون لأنَّه يُدْفع مِنْ بائع إلى آخر. وقرأ العامَّة «سَنَدْعُ» بنونِ العظمة ولم تُرْسَمْ بالواو، وقد تقدَّم نظيرُه نحو: «يَدْعُ الداعِ»[5]. وقرأ[6] ابنُ أبي عبلة «سَيُدْعَىٰ الزبانيةُ» مبنياً للمفعولِ ورَفْعُ الزَّبانية لقيامِها مقامَ الفاعل.

[تمَّت بعونه تعالى سورة العلق]

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٥٤١ وأجاز كذلك الزَّباني والزِّبْنِيَة.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الماوردي ٤/ ٤٨٦، والقرطبي ٢٠/ ١٢٦. والأغلب: الغليظ الرقبة وهو من أوصاف السادة. والحِلْم: العقل.

(٣) البيت لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ١٢١ واللسان «رمم». وترمرم: حرَّك فاه للكلام.

(٤) عتبه بن أبي سفيان أمير مصر، فصيح من فحول بني أمية. توفي سنة ٤٤. انظر: الأعلام ٤/ ٢٠٠.

(٥) الآية ٦ من القمر.

(٦) البحر ٨/ ٤٩٥.

سورة القدر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إنَّا أَنْزَلْناه﴾: أي: القرآن، أُضْمِرَ لِلعِلْمِ به. و «في ليلةِ القَدْرِ» يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً للإنزالِ. وفي التفسير: أنه أَنْزَله إلى السماءِ الدنيا في هذه الليلةِ، ثم نَزَلَ مُنَجَّماً إلى الأرض في عشرينَ سنة. وقيل: المعنى: أَنْزَلَ في شأنها وفَضْلِها. فليسَتْ / ظرفاً، وإنما هو [٩٢٣/أ] كقولِ عُمَرَ: «خَشِيْتُ أَنْ يَنْزِلَ فيَّ قرآنٌ»، وقولِ عائشة: «لأنا أَحْقُر في نفسي أَنْ يَنْزِل فيَّ قرآنٌ». وسُمِّيَتْ ليلةَ القَدْرِ: إمَّا لتقديرِ الأمور فيها، وإمَّا لضِيقِها بالملائكةِ.

آ. (٤) قوله: ﴿والرُّوْحُ فيها﴾: يجوزُ أَنْ يرتفعَ «الرُّوحُ» بالابتداءِ، والجارُّ بعدَه الخبرُ، وأن يرتفعَ بالفاعليةِ عطفاً على الملائكةِ، و «فيها» متعلِّقٌ بـ «تَنَزَّلُ».

قوله: «بإذْنِ رَبِّهِمْ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَنَزَّلُ»، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من المرفوع بـ «تَنَزَّلُ»، أي: ملتبساً[١] بإذن ربِّهم.

قوله: «مِنْ كلِّ أمرٍ» يجوزُ في «مِنْ» وجهان، أحدهما: أنها

---

(١) الأصل: «ملتبس» وهو سهو.

بمعنى اللام. ويتعلَّقُ بـ «تَنَزَّلُ»، أي: تَتَنَزَّلُ مِنْ أجلِ كلِّ أمرٍ قُضي إلى العامِ القابل. والثاني: أنَّها بمعنى الباء، أي: تتنزَّلُ بكلِّ أمرٍ، فهي للتعدية، قاله أبو حاتم. وقرأ العامَّةُ «أَمْرٍ»، واحدُ الأمور. وابن عباس[1] وعكرمة والكلبي «امْرِيءٍ» مُذَكَّرُ امرأة، أي: مِنْ أجلِ كلِّ إنسانٍ. وقيل: مِنْ أجل كلِّ مَلَكٍ، وهو بعيدٌ. وقيل: «مِنْ كلِّ أَمْرٍ» ليس متعلقاً بـ «تَنَزَّلُ» إنما هو متعلِّقٌ بما بعده، أي: هي سلامٌ مِنْ كلِّ أمرٍ مَخُوفٍ، وهذا لا يتمُّ على ظاهرِه لأنَّ «سَلامٌ» مصدرٌ لا يتقدَّم عليه معمولُه، وإنما المرادُ أنَّه متعلِّقٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه هذا المصدرُ.

آ. (٥) **قوله: ﴿سَلامٌ هي﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ «هي» ضمير الملائكة، و «سلام» بمعنى التسليم، أي: الملائكةُ ذاتُ تَسْليمٍ على المؤمنين. وفي التفسير: أنهم يُسَلِّمون تلك الليلةَ على كلِّ مؤمنٍ ومؤمنة بالتحية. والثاني: أنها ضميرُ ليلةِ القَدْرِ، وسلامٌ بمعنى سَلامة، أي: ليلةُ القَدْرِ ذاتُ سلامةٍ مِنْ شيءٍ مَخُوفٍ. ويجوزُ على كلٍ من التقديرَيْن أَنْ يرتفعَ «سلامٌ» على أنه خبرٌ مقدمٌ، و «هي» مبتدأٌ مؤخرٌ، وهذا هو المشهورُ، وأنْ يرتفع بالابتداء و «هي» فاعلٌ به عند الأخفشِ، لأنه لا يَشْتَرِطُ الاعتمادَ في عَمَلِ الوصفِ. وقد تقدَّم أَنْ بعضَهم يجعلُ الكلامُ تامّاً على قولِه «بإذن ربِّهم» ويُعَلِّقُ «مِنْ كلِّ أمرٍ» بما بعدَه، وتقدَّم تأويلُه.

وقال أبو الفضل[2]: «وقيل: معناه: هي سلامٌ مِنْ كلِّ أمرٍ

---

(١) المحتسب ٢/٣٦٨، والقرطبي ٢٠/١٣٥، والبحر ٨/٤٩٧.

(٢) وهو الرازي صاحب «اللوامح في شاذ القراءات» انظر: البحر ٨/٤٩٧.

أو امرىءٍ، أي: سالمةٌ أو مُسَلِّمةٌ منه. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «سلامٌ» ـ هذه اللفظةُ الظاهرةُ التي هي المصدر ـ عاملاً فيما قبله لامتناع تقدُّمِ معمولِ المصدرِ على المصدرِ، كما أنَّ الصلةَ كذلك، لا يجوزُ تقديمُها على الموصول» انتهى. وقد تقدَّم أنَّ معنىٰ ذلك عند هذا القائلِ أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ مَدْلولٍ عليه بـ «سَلام» فهو تفسيرُ معنىً لا تفسيرُ إعرابٍ. وما يُرْوَىٰ عن ابنِ عباس أنَّ الكلامَ تَمَّ على قولِه تعالىٰ «سلامٌ» ويُبْتدأ بـ «هي» على أنَّها خبرُ مبتدأ، والإِشارةُ بـ «ذلك» إلى أنها ليلةُ السابعِ والعشرين، لأن لفظةَ «هي» سابعةٌ وعشرون مِنْ كَلِمِ هذه السورةِ، وكأنَّه قيل: ليلةُ القدر الموافقةُ في العددِ لفظةَ «هي» مِنْ كَلِمِ هذه السورةِ، فلا ينبغي أن يُعْتَقَدَ صحتُه لأنه إلغازٌ وتبتيرٌ لنَظْم فصيحِ الكلامِ.

قوله: «هي حتى مَطْلَعِ» متعلِّقٌ بـ «تنزَّلُ» أو بـ «سَلامٌ». وفيه إشكالٌ للفَصْلِ بين المصدرِ ومعمولِه بالمبتدأ، إلاَّ أَنْ يُتَوَسَّعَ في الجارِّ. وفي التفسير: أنهم لا يَزالون يُحَيُّون الناس المؤمنين حتى يَطْلُعَ الفجرُ. وقرأ[1] الكسائي «مَطْلِعِ» بكسر اللام، والباقون بفتحها، والفتح هو القِياسُ والكسرُ سماعٌ، وله أخوات[2] يُحْفَظُ فيها الكسرُ ممَّا ضُمَّ مضارعُه أو فُتح نحو: المَشْرِق والمَجْزِر. وهل هما مصدران أو المفتوحُ مصدرٌ والمكسور مكانٌ؟ خِلافٌ. وعلى كلِّ تقديرٍ فالقياسُ في المَفْعِل مطلقاً مِمَّا ضُمَّتْ

---

(١) السبعة ٦٩٣، والنشر ٢/٤٠٣، والبحر ٨/٤٩٧، والتيسير ٢٢٤، والقرطبي ٢٠/١٣٤، والحجة ٧٦٨.

(٢) المَنْسِك والمَنْبِت والمَغْرِب... انظر: شرح الشافية ١/١٨١.

عينُ مضارعِه أو فُتِحَتْ فَتْحُ العينِ، وإنما يقعُ الفرقُ في المكسور العينِ الصحيح نحو: يَضْرِب[1].

[تمَّت بعونه تعالى سورة القدر]

(١) القاعدة في أسماء الزمان والمكان مما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها ومن المنقوص على مَفْعَل، ومن مكسورها والمثال على مَفْعِل. انظر: شرح الشافية ١/ ١٨١.

سورة البَرِيَّة[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿مِنْ أهلِ الكتابِ﴾: متعلِّقٌ بمحذوفٍ، لأنه حالٌ مِنْ فاعل «كفروا».

قوله: «والمشركين» العامَّةُ على قراءةِ «المشركين» بالياء عطفاً على «أهل». قَسَّمَ الكافرين إلى صِنْفَيْن: أهلِ كتابٍ ومشركين. وقرىء[2] «والمشركون» بالواو نَسَقاً على «الذين كفروا».

قوله: «مُنْفَكِّين» خبرُ يكون. ومُنْفَكِّينَ اسمُ فاعلٍ مِنْ انْفَكَّ. وهي هنا التامَّةُ، فلذلك لم يَحْتَجْ إلى خبرٍ. وزعم بعضُهم أنها هنا ناقصةٌ وأنَّ الخبرَ مقدرٌ تقديره: منفكِّين عارفين أَمْرَ محمدٍ صلى الله عليه وسلم. / [٩٢٣/ب] قال الشيخ[3]: «وحَذْفُ خبرِ كان [وأخواتِها][4] لا يجوزُ اقتصاراً ولا اختصاراً، وجعلوا قولَه[5]:

(١) وهي سورة البيِّنة.

(٢) وهي قراءة الأعمش وإبراهيم. القرطبي ٢٠/١٤٢، والبحر ٨/٤٩٨.

(٣) البحر ٨/٤٩٨.

(٤) من البحر.

(٥) تقدم برقم ١١١٦.

يَبْغــي جِــوارَكِ حيــنَ ليــسَ مُجِيــرُ

أي: في الدنيا، ضرورةً». قلت: وَجْهُ مَنْ منع ذلك أنه قال: صار الخبرُ مطلوباً من جهتَيْن: مِنْ جهة كونِه مُخْبَراً به فهو أحدُ جُزْأي الإسنادِ، ومِنْ حيث كونُه منصوباً بالفعلِ. وهذا مُنْتَقَضٌ بمفعولَيْ «ظنَّ» فـإنَّ كـلاًّ منهمـا فيـه المعنيـان المـذكـوران، ومـع ذلـك يُحْـذَفـان ـ أو أحدُهما ـ اختصاراً، وأمَّا الاقْتصارُ ففيه خِلافٌ وتفصيلٌ مرَّ تفصيلُه في غضونِ هذا التصنيفِ.

قوله: «حتى تَأْتِيَهم»: متعلقةٌ بـ «لم يكنْ» أو بـ «مُنْفَكِّين».

آ. (٢) **قوله: «رسولٌ»**: العامَّةُ على رفعِه بدلاً من «البيِّنة»: إمَّا بدلَ اشتمالٍ، وإمَّا كلٍ مِنْ كل على سبيلِ المبالغة، جَعَلَ الرسولَ نفسَ البيِّنة، أو على حَذْفِ مضافٍ، أي: بيِّنَةُ رسولٍ. ويجوزُ رَفْعُه على خبرِ ابتداء مضمرٍ، أي: هي رسولٌ. وقرأ[1] عبد الله وأُبَـيّ «رسولاً» على الحـالِ مـن البيِّنـة. والكـلامُ فيهـا علـى مـا تقـدَّم مـن المبـالغـة أو حـذف المضافِ.

قوله: «من الله» يجوزُ تعلُّقُه بنفس «رسولٌ» أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «رسول». وجَوَّز أبو البقاء[2] وجهاً ثالثاً وهو: أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «صُحُفاً» والتقدير: يتلُو صُحُفاً مطهَّرة منزَّلةً مِنْ الله، يعني كانت في الأصل صفةً للنكرة فلَّما تقدَّمَتْ عليها نُصِبَتْ حالاً.

---

(١) البحر ٨/٤٩٨، والقرطبـي ٢٠/١٤٢، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٨٢.

(٢) الإملاء ٢/٢٩١.

قوله: «يَتْلو» يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لـ «رسول»، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ الضمير في الجارِّ قبلَه إذا جَعَلْتَه صفةً لـ «رسول».

آ. (٣) قوله: ﴿فيها كُتُبٌ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً صفةً لـ «صُحُفاً»، أو حالاً مِنْ ضمير «مُطَهَّرَة»، وأَنْ يكونَ الوصفُ أو الحالُ الجارَّ والمجرورَ فقط، و «كُتُبٌ» فاعلٌ به، وهو الأحسنُ.

آ. (٥) قوله: ﴿مُخْلِصين له الدينَ﴾: العامَّةُ على كَسْرِ اللامِ اسمَ فاعلٍ، وانتصب به «الدِّينَ». والحسن[1] بفتحِها على معنى: أنهم يُخْلِصون هم أنفسهم في نياتهم، وانتصب «الدينَ» على أحدِ وجهَيْن: إمَّا إسقاطِ الخافضِ، أي: في الدين، وإمَّا على المصدر من معنىٰ: ليَعْبُدوا، كأنه قيل: ليَدينوا الدينَ، أو ليعبدوا العبادةَ، فالتجوُّز: إمَّا في الفعلِ، وإمَّا في المصدر، وانتصابُ «مُخْلِصِين» على الحال مِنْ فاعل «يعبدون».

قوله: «حُنَفاءَ» حالٌ ثانيةٌ أو حال من الحالِ قبلَها، أي: من الضمير المستكنِّ فيها. وقوله: «وما أُمِروا»، أي: وما أُمِروا بما أُمِروا به إلاَّ لكذا. وقرأ[2] عبد الله «وما أُمِروا إلاَّ أَنْ يَعْبُدوا»، أي: بأَنْ يَعْبدوا. وتحريرُ مثلِها في قوله «وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لربِّ العالمين» في الأنعام[3].

وقوله: «وذلك دينُ القَيِّمةِ»، أي: الأمَّةُ أو المِلَّةُ القيمةُ، أي: المستقيمة. وقيل: الكتبُ القَيِّمة؛ لأنها قد تقدَّمَتْ في الذِّكْرِ. قال

(١) الإتحاف ٢/٦٢٢، والبحر ٨/٤٩٩.
(٢) القرطبي ٢٠/١٤٤.
(٣) الآية ٧١ من الأنعام.

تعالىٰ: «فيها كُتُبٌ قَيِّمة»[1]، فلَّما أعادَها أعادها مع أل العهديةِ كقوله: «فعصىٰ فرعونُ الرَّسولَ»[2] وهو حسنٌ، قاله محمد بن الأشعث الطالقاني[3]. وقرأ عبد الله[4]: «وذلك الدِّينُ القيمةِ»، والتأنيثُ حينئذٍ: إمَّا على تأويلِ الدِّين بالمِلة كقوله[5]:

٤٦١٣ــ . . . .

سائِلْ بني أسدٍ ما هذه الصَّوْتُ

بتأويل الصيحة، وإمَّا على أنها تاءُ المبالغةِ كعَلَّامة.

آ. (٦) قوله: ﴿إنَّ الذين كفروا﴾: كما مَرَّ في أول السورة[6]. وقولُه: «في نارِ» هذا هو الخبرُ، و «خالدين» حالٌ من الضمير المستكنِّ في الخبر.

آ. (٧) قوله: ﴿البَرِيَّة﴾: قرأ[7] نافعٌ وابن ذَكْوان «البَرِيئة» بالهمزِ في الحرفَيْن، والباقون بياءٍ مشدَّدةٍ. واخْتُلِف في ذلك الهمز، فقيل: هو الأصلُ، مِنْ بَرَأ اللَّهُ الخَلْقَ ابتدأه واخترعَه فهي فعيلةٌ بمعنى

---

(١) الآية ٣.
(٢) الآية ١٦ من المزمل.
(٣) لم أقف على ترجمته.
(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٧٥٠، معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٢.
(٥) تقدم برقم ٩١٧.
(٦) الآية ١.
(٧) السبعة ٦٩٣، والنشر ١/ ٤٠٧، والقرطبي ٢٠/ ١٤٥، والحجة ٧٦٩، والتيسير ٢٢٤، والبحر ٨/ ٤٩٩.

مَفْعولةٌ، وإنما خُفِّفَتْ، والتُزِمَ تخفيفُها عند عامَّةِ العربِ. وقد ذَكَرْتُ(1) أنَّ العربَ التزمَتْ غالباً تخفيفَ ألفاظٍ منها: النبيُّ والخابية والذُّرِّيَّة والبَرِيَّة. وقيل: بل البَرِيَّةُ دونَ همزةٍ مشتقةٌ مِنْ البَرا، وهو الترابُ، فهي أصلٌ بنفسِها، فالقراءتان مختلفتا الأصلِ متفقتا المعنى. إلاَّ أنَّ ابنَ عطية(2) غَضَّ مِنْ هذا فقال: «وهذا الاشتقاقُ يَجْعَلُ الهمزةَ خطأً وهو اشتقاقٌ غيرُ مَرْضِيّ» انتهى. يعني أنَّه إذا قيل بأنَّها مشتقةٌ من البَرا ـ وهو الترابُ ـ فمَنْ أين يجيْءُ في القراءةِ الأخرى؟ وهذا غيرُ لازمٍ لأنهما قراءتان / [924/أ] مُسْتقلَّتان، لكلٍ منهما أصلٌ مستقلٌ، فقيل: مِنْ بَرَأَ، أي: خَلَق، وهذه مِنْ البَرا؛ لأنَّهم خُلِقوا مِنه، والمعنى بالقراءتين شيءٌ واحدٌ، وهو جميعُ الخَلْقِ. ولا يُلْتَفَتُ إلى مَنْ ضَعَّف الهمزَ من النحاةِ والقُرَّاءِ لثبوته متواتِراً.

وقرأ العامَّةُ «خيرُ البَرِيَّة» مقابلاً لشَرّ. وعامر بن عبد الواحد(3) «خِيارُ» وهو جمع خَيِّر نحو: جِياد وطِياب في جمع جَيِّد وطَيِّب، قاله الزمخشري(4).

آ. (8) قوله: ﴿خالدين﴾: حالٌ عاملُه محذوفٌ، أي: دَخَلوها أو أُعْطُوها. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «هم» في «جزاؤهم»

(1) انظر: الدر المصون 1/ 400.

(2) المحرر 16/ 345.

(3) المحتسب 2/ 369، والبحر 8/ 499. وفي المحتسب أن عامراً سمع إماماً لأهل مكة يقرأ هكذا. وعامر بن عبد الواحد الأحول البصري. روى عن شهر ابن حوشب ونافع مولى ابن عمر. ذكره ابن حبان في الثقات وروى له البخاري. انظر: تهذيب الكمال 2/ 646.

(4) الكشاف 4/ 275.

لئلا يلزَمَ الفصلُ بين المصدرِ ومعموله بأجنبـي. على أنَّ بعضَهم أجازه منهـم، واعتـذروا: بـأن المصـدرَ هنـا غيـرُ مقـدَّرٍ بحـرفٍ مصـدري. قـال أبـو البقـاء[1]: «وهـو بعيـد» وأمَّـا «عنـد» فيجـوز أَنْ يكـونَ حـالاً مِـنْ «جزاؤهم»، وأَنْ يكونَ ظرفاً له. و «أبداً» ظرفُ زمانٍ منصوبٌ بخالدين.

قوله «رَضِيَ اللَّهُ عنهم» يجوزُ أَنْ يكونَ دعاءً مستأنفاً، وأَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأَنْ يكونَ حالاً بإضمار «قد» عند مَنْ يلتزمُ ذلك.

قوله: «ذلك لِمَنْ خَشِيَ»، أي: ذلك المذكورُ مِنْ استقرارِ الجنةِ مع الخلودِ ورِضا الله عنه لِمَنْ خَشِيَ به.

[تمَّت بعونه تعالى سورة البيِّنة]

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٩١.

سـورة الزلزلـة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إذا زُلْزِلَتْ﴾: «إذا» شرطٌ، وجوابُها «تُحَدِّثُ» وهو الناصبُ لها عند الجُمهورِ. وجَوَّز أبو البقاء[١] أَنْ يكونَ العاملُ فيها «يَصْدُرُ». وغيرُهم يجعلُ العاملَ فيها ما بعدَها ويَليها، وإنْ كان معمولاً لها بالإضافةِ تقديراً، واختاره مكي[٢]، وجَعَلَ ذلك نظيرَ «مَنْ» و«ما» يعني أنَّهما يَعْملان فيما بعدَهما الجزمَ، وما بعدَهما يعملُ فيهما النصبَ. ولو مثَّل بأيّ لكان أوضحَ. وقيل: العاملُ فيها مقدَّرٌ، أي: يُحْشَرون. وقيل: اذكُرْ، وحينئذٍ تَخْرُج عن الظرفية والشرط.

قوله: «زِلْزالَها» مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه. والمعنى: زِلْزالَها الذي تَسْتَحقه ويَقْتضيه جِرْمُها وعِظَمُها. قال الزمخشري[٣]: «ونحوُه: أكرِمِ التقيَّ إكرامَه، وأَهِنِ الفاسِقَ إهانتَه، أو زِلْزالَها كلَّه». والعامَّةُ بكسر الزاي.

---

(١) الإملاء ٢/٢٩١.

(٢) إعراب المشكل ٢/٤٩١. وقال: «جاز ذلك لأنها بمعنى الشرط يعمل فيها ما بعدها وتعمل هي فيه أيضاً».

(٣) الكشاف ٤/٢٧٦.

والجحدريُّ[1] وعيسى بفتحِها. فقيل: هما مصدران بمعنىً. وقيل: المكسورُ مصدرٌ، والمفتوحُ اسمٌ. قال الزمخشري[2]: «وليس في الأبنية فَعْلال بالفتح إلاَّ في المضاعَفِ». قلت: وقد جَعَلَ بعضُهم المفتوحَ بمعنى اسمِ الفاعل نحو: صَلْصَال بمعنى مُصَلْصِل، وقد تقدَّم ذلك. وقوله: «ليس في الأبنية فَعْلال» يعني غالباً، وإلاَّ فقد وَرَدَ: «ناقةٌ خَزْعال»[3].

آ. (٣) **قوله: ﴿ما لها﴾**: ابتداءٌ وخبرٌ، وهذا يَرُدُّ قول مَنْ قال: إنَّ الحالَ في نحو «فما لهم عن التَذْكرة مُعْرِضين»[4] لازِمَةٌ لئلا يصيرَ الكلامُ غيرَ مفيدٍ، فإنه لا حالَ هنا.

آ. (٤) **قوله: ﴿يومئذٍ﴾**: أي: يومَ إذ زُلْزِلَتْ. والعاملُ في «يومئذٍ»: «تُحَدِّثُ» إنْ جَعَلْتَ «إذا» منصوبةً بما بعدها أو بمحذوفٍ، وإنْ جَعَلْتَ العاملَ فيها «تُحَدِّثُ» كان «يومئذٍ» بدلاً منها، فالعاملُ فيه العاملُ فيها، أو شيءٌ آخرُ لأنه على نيةِ تكرارِ العاملِ. خلافٌ مشهورٌ.

آ. (٥) **قوله: ﴿بأَنَّ رَبَّكَ﴾**: متعلِّقٌ بـ «تُحَدِّثُ»، أي: تُحَدِّثُ. ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ «أخبارَها» وقيل: الباءُ زائدةٌ، وأنَّ وما في حَيِّزِها بدلٌ من «أخبارَها». وقيل: الباءُ سببيةٌ، أي: بسبب إيحاءِ اللَّهِ تعالىٰ إليها. وقال الزمخشري[5]: «فإنْ قلتَ: أين مفعولا

---

(١) القرطبي ٢٠/١٤٧، والبحر ٨/٥٠٠.

(٢) الكشاف ٤/٢٧٥.

(٣) ناقة خَزْعال: فيها ظَلْع وثمة ألفاظ في اللسان «خزعل».

(٤) الآية ٤٩ من المدثر

(٥) الكشاف ٤/٢٧٦.

«تُحَدِّثُ»؟ قلت: حُذِفَ أَوَّلُهما، والثاني: «أخبارَها»، وأصله: تُحَدِّث الخلقَ أخبارَها. إلاَّ أنَّ المقصودَ ذِكْرُ تَحديثِها الأخبارَ لا ذِكْرُ الخَلْقِ تعظيماً لليوم. فإنْ قلت: بمَ تَعَلَّقَتِ الباءُ في قولِه «بأنَّ ربَّك»؟ قلت: بتُحَدِّثُ؛ لأنَّ معناه: تُحَدِّثُ أخبارَها بسببِ إيحاءِ رَبِّك. ويجوزُ أَنْ يكونَ المعنىٰ: تُحَدِّثُ ربَّك بتحديثِ أنَّ ربَّك أَوْحىٰ لها أخبارَها، على أنَّ تَحْديثَها بأنَّ ربَّك أوحىٰ لها تَحْديثٌ بأخبارِها، كما تقول: نَصَحْتَني كلَّ نصيحة بأَنْ نَصَحْتَني في الدين». قال الشيخ[(١)]: «وهو كلامٌ فيه عَفْشٌ يُنَزَّه القرآنُ عنه». قلت: وأيُّ عَفْشٍ فيه مع صِحَّته وفصاحتِه؟ ولكنْ لَمَّا طالَ تقديرُه مِنْ جهةِ إفادتِه هذا المعنى الحسنَ جَعَله عَفْشاً وحاشاه.

ثم قال الزمخشريُّ[(٢)]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «بأنَّ ربَّك» بدلاً مِنْ «أخبارَها»، كأنه قيل: يومئذٍ تُحَدِّثُ بأخبارِها بأنَّ ربَّك أوحَىٰ لها؛ لأنَّك تقول: حَدَّثْتُه / كذا، وحَدَّثْتُه بكذا». قال الشيخ[(٣)]: «وإذا كان الفعلُ [٩٢٤/ب] يتعدَّى تارةً بحرفِ جرٍّ، وتارةً يتعدَّىٰ بنفسِه، وحرفُ الجرِّ ليس بزائدٍ، فلا يجوزُ في تابِعه إلاَّ الموافقةُ في الإعرابِ فلا يجوز: «استغفَرْتُ الذنبَ العظيمِ» بنصبِ «الذنبَ» وجَرِّ «العظيم»، لجواز أنَّك تقولُ «من الذنب»، ولا «اخْتَرْتُ زيداً الرجالَ الكرامِ» بنصبِ «الرجالَ» وخَفْضِ «الكرامِ»[(٤)]، وكذلك لا يجوزُ أَنْ تقولَ: «استغفرتُ من الذنبِ العظيمَ» بنصبِ «العظيمَ»، وكذلك في «اخْتَرْتُ»، فلو كان حرفُ الجر زائداً جاز الإتباعُ

---

(١) البحر ٨/ ٥٠١.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٧٦.

(٣) البحر ٨/ ٥٠١.

(٤) لأن الأصل: اخترت زيداً من الرجال الكرام.

على موضعِ الاسمِ بشروطِه المحررةِ في علمِ النحوِ تقول: «ما رأيتُ مِنْ رجلٍ عاقلاً» لأنَّ «مِنْ» زائدةٌ، و «مِنْ رجل عاقلٍ» على اللفظِ، ولا يجوز نَصْبُ «رجل» وجَرُّ «عاقل» على جوازِ مراعاةِ دخولِ «مِنْ»، وإنْ وَرَدَ شيءٌ مِنْ ذلك فبابُه الشِّعْرُ». انتهى. ولا أَدْري كيف يُلْزِمُ الزمخشريَّ ما أَلْزَمَه به من جميعِ المسائلِ التي ذكَرَها، فإنَّ الزمخشريَّ يقول: إنَّ هذا بدلٌ مِمَّا قبلَه، ثم ذَكَرَ مُسَوِّغَ دخولِ الباءِ في البدلِ: وهو أنَّ المُبْدَلَ منه يجوزُ دخولُ الباءِ عليه، فلو حَلَّ البدلُ مَحَلَّ المبدلِ منه ومعه الباءُ، لكان جائزاً؛ لأنَّ العاملَ يتعَدَّىٰ به، وذَكَرَ مُسَوِّغاً لخُلُوِّ المبدلِ منه من الباءِ فقال: «لأنَّك تقول: حَدَّثْتُه كذا وحَدَّثْتُه بكذا». وأمَّا كَوْنُه يَمْتنعُ أَنْ تقولَ: «استغفَرتُ الذنبَ العظيمِ» بنَصْبِ«الذنبَ» وجرِّ «العظيمِ» إلى آخرِه، فليس في كلامِ الزمخشريِّ شيءٌ منه البتةَ. ونظيرُ ما قاله الزمخشريُّ في بابِ «استغفر» أَنْ تقولَ «استغفرْتُ اللَّهَ ذنباً مِنْ شَتْمي زيداً» فقولك: «مِنْ شَتْمي» بدلٌ مِنْ «الذنب»، وهذا جائزٌ لا مَحالةَ.

قوله: «أَوْحَىٰ لها» في هذه اللامِ أوجهٌ، أحدُها: أنها بمعنى إلى، وإنما أُوْثِرَتْ على «إلى» لموافقةِ الفواصلِ. وقال العجَّاج في وَصْفِ الأرض[1]:

٤٦١٤ـ أَوْحَىٰ لها القرارَ فاستقرَّتِ ... وشَدَّها بالرَّاسياتِ الثُّبَّتِ

الثاني: أنَّها على أصلِها، و «أَوْحىٰ» يتعدَّى باللامِ تارةً وبـ «إلى» أخرىٰ، ومنه البيتُ المتقدمُ. الثالث: أنَّ اللامَ على بابها من العلةِ،

(١) تقدم برقم ٤٣٤٦.

والمُوحىٰ إليه محذوفٌ، وهو الملائكةُ، تقديرُه: أَوْحَىٰ إلى الملائكةِ لأجلِ الأرضِ، أي: لأَجْلِ ما يَفْعَلون فيها.

آ. (٦) قوله: ﴿يومَئِذٍ﴾: إمَّا بدلٌ مِنْ «يومئذٍ» قبلَه، وإمَّا منصوبٌ بـ «يَصْدُرُ»، وإمَّا منصوبٌ بـ «اذْكُرْ» مقدراً.

قوله: «أَشْتاتاً» حالٌ مِنْ «الناس» وهو جمع شَتٍّ، أي: متفرِّقين في الأمنِ والخوفِ والبياضِ والسوادِ.

قوله: «لِيُرَوْا» متعلِّقٌ بـ «يَصْدُرُ». وقيل: بـ «أَوْحَىٰ» وما بينهما اعتراضٌ. والعامَّةُ على بنائِه للمفعولِ. وهو مِنْ رؤْيةِ البصرِ فتعدَّى بالهمزةِ إلى ثانٍ، وهو «أعمالَهم». وقرأ[1] الحسن والأعرج وقتادة وحماد بن سَلَمة ـ وتُرْوىٰ عن نافع، قال الزمخشري[2]: «وهي قراءةُ رسول الله صلى عليه وسلم» ـ مبنياً للفاعل والمعنى: جزاءَ أعمالِهم.

آ. (٧ ـ ٨) قوله: ﴿خيراً، شراً﴾: في نصبِهما وجهان، أظهرهما: أنهما تمييز للمِثْقال فإنه مقدارٌ. والثاني: أنهما بدلان مِنْ «مثقالَ».

قوله: «يَرَهُ» جوابُ الشرط في الموضعين. وقرأ[3] هشام بسكونِ هاء «يَرَهْ» وَصْلاً في الحرفَيْن. وباقي السبعةِ بضمِّها موصولةً بواوٍ وَصْلاً،

(١) البحر ٨/ ٥٠١، والقرطبي ٢٠/ ١٥٠، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٤.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٧٦.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٩٤، والقرطبي ٢٠/ ١٥١، والتيسير ٢٢٤، والبحر ٨/ ٥٠٢، والحجة ٧٦٩، والنشر ١/ ٣١١.

وساكنةً وَقْفاً كسائرِ هاءِ الكنايةِ، هذا ما قرأتُ به. ونَقَل الشيخُ[1] عن هشام وأبي بكر سكونَها، وعن أبي عمرو ضمَّها مُشْبعة، وباقي السبعةِ بإشباعِ الأولى وسكونِ الثانية. انتهى. وكان ذلك لأجلِ الوقفِ على آخرِ السورةِ غالباً. أمَّا لو وَصَلوا آخرَها بأولِ «العادِيات» كان الحكمُ الإِشباعَ هذا مقتضىٰ أصولِهم كما قَدَّمْتُه وهو المنقولُ.

وقرأ العامَّةُ «يَرَهُ» مبنياً للفاعلِ. وقرأ[2] ابن عباس والحسين بن علي وزيد بن علي وأبو حيوة وعاصم[3] والكسائي[4] في رواية «يُرَه» مبنياً للمفعول. وعكرمة «يَراه» بالألفِ: إمَّا على تقديرِ الجزمِ بحَذْفِ الحركةِ المقدرة، وإمَّا على تَوَهُّمِ أنَّ «مَنْ» موصولةٌ، وتحقيق هذا مذكورٌ في أواخرِ يوسف[5]. وحكى الزمخشري[6] أن أعرابياً أَخَّر «خيراً يَرَهُ» فقيل له: قَدَّمْتَ وأَخَّرْتَ، فأنشد[7]:

٤٦١٥ـ خذا بَطْنَ هَرْشَىٰ أوقَفاها فإنَّه
كِلا جانِبَيْ هَرْشَىٰ لَهُنَّ طريقُ

---

(١) البحر ٨/٥٠٢.

(٢) السبعة ٦٩٤، القرطبي ٢٠/١٥١، البحر ٨/٥٠٢.

(٣) وهي رواية أبان عنه.

(٤) وهي رواية حميد بن الربيع عنه.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/٥٥٢.

(٦) الكشاف ٤/٢٧٦.

(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في الصحاح واللسان «هرش». وهَرْشىٰ: ثَنِيَّة في طريق مكة قريبة من الجُحفة يُرى منها البحر ولها طريقان فكل مَنْ سلكهما كان مصيباً.

انتهى. يريدُ أنَّ التقديمَ والتأخيرَ سواءٌ، وهذا لا يجوزُ البتةَ فإنه خطأٌ لا يُعْتَقَدُ به قراءةً.

والذَّرَّة قيل: النملةُ الصغيرةُ. وأصغرُ ما تكونُ إذا قضىٰ عليها حَوْلٌ. قال امرؤ القيس[1]:

٤٦١٦ـ من القاصراتِ الطَرْفِ لو دَبَّ مُحْوِلٌ
من الذَّرِّ فوق الإتْبِ منها لأَثَّرا

[تمَّت بعونه تعالى سورة الزلزلة]

---

(١) تقدم برقم ١٥٨٥.

[٩٢٥/أ]

/ سورة العاديات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿العادِياتِ﴾: جمعُ «عادِيَة»، وهي الجارِيَةُ بسُرعةٍ، من العَدْوِ، وهو المَشْيُ بسُرْعةٍ. والياءُ عن واوٍ لكَسْرِ ما قبلها نحو: الغازِيات من الغَزْوِ. يُقال: عَدا يَعْدُو عَدْواً، فهو عادٍ، وهي عادِيَةٌ، وقد تقدَّمَ هذا في المؤمنين[١].

قوله: «ضَبْحاً» فيه أوجهٌ. أحدُها: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لاسمِ الفاعلِ؛ فإنَّ الضَّبْحَ نوعٌ من السيرِ والعَدْوِ كالضَّبْعِ. يقال: ضَبَحَ الفَرَسُ وضَبَعَ، إذا عدا بشدةٍ، أَخْذاً مِن الضَّبْع، وهو الذِّرَاع لأنه يَمُدُّه عند العَدْوِ، وكأنَّ الحاءَ بدلٌ من العين. وإلى هذا ذهب أبو عبيدة[٢] والمبردُ. قالا: الضَّبْحُ مِنْ إضباعِها في السَّيْرِ. وقال عنترةُ[٣]:

٤٦١٧ـ والخيــــلُ تعلَــــمُ حيــــن تَضْـ
بَـحُ فــي حِيــاضِ المَــوْتِ ضَبْحــاً

(١) انظر إعرابه للآية ٧.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٣٠٧.

(٣) ديوانه ٣٣٣، واللسان (ضبح).

الثاني: أنه مصدرٌ في موضعِ الحالِ، أي: ضابحاتٍ، أو ذوي ضَبْح. والضَّبْحُ: صوتٌ يُسْمَعُ مِنْ صدورِ الخيلِ عند العَدْوِ، ليس بصَهيلٍ. وعن ابن عباس: أنه حكاه فقال: أَحْ أَحْ. ونُقل عنه: أنه لم يَضْبَحْ من الحيوان غيرُ الخيلِ والكَلْبِ والثعلبِ. وهذا يَنْبغي أَنْ لا يَصِحَّ عنه، فإنه رُوي أنه قال: سُئِلْتُ عنها ففَسَّرْتُها بالخيل. وكان عليٌّ رضي الله عنه تحت سِقايةِ زمزم فسأله، وذَكَر له ما قلتُ. فدعاني فلمَّا وقفْتُ على رأسِه قال: «تُفْتي الناسَ بغيرِ علمٍ، إنَّها لأولُ غزوةٍ في الإسلام وهي بدرٌ، ولم يكنْ معنا إلاَّ فَرَسان: فرسٌ للمِقْداد، وفرسٌ للزُّبَيْر. والعادياتِ ضَبْحاً: الإبلُ مِنْ عرفةَ إلى المزدلفةِ، ومن المزدلفةِ إلى مِنى». إلاَّ أنَّ الزمخشريَّ[1] قال بعد ذلك: «فإنْ صَحَّتِ الروايةُ فقد اسْتُعير الضَّبْحُ للإبِل، كما اسْتُعير المَشافِرُ والحافِرُ للإنسان، والشَّفتان للمُهْر». ونَقَل[2] غيرُه أن الضَّبْحَ يكونُ في الإبلِ والأَسْوَدِ من الحَيَّاتِ والبُوم والصَّدَىٰ والأرنبِ والثعلبِ والقوسِ. وأنشد أبو حنيفةَ في صفةِ قَوْس[3]:

٤٦١٨ـ حَنَّانَةٌ مِنْ نَشَمٍ أو تالِبِ
تَضْبَحُ في الكَفِّ ضُباحَ الثعلبِ

وعندي أنَّ هذا مِن الاستعارةِ. ونَقَلَ أهلُ اللغةِ أنَّ أصلَ الضَّبْحِ في

(١) الكشاف ٤/٢٧٨.
(٢) انظر: اللسان (ضبح).
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (ضبح)، والمحرر ١٦/٣٥٣، والبحر ٨/٥٠٢. والنشم: شجر جبلي تتخذ منه القسيُّ.

الثعلبِ فاستُعير للخيلِ، وهو مِنْ ضَبَحَتْه النارُ: أي غَيَّرت لونَه ولم تُبالِغْ فيه. والضَّبْحُ لونٌ يُغَيِّرُ إلى السواد قليلاً.

الثالث من الأوجه: أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدرٍ، أي: تَضْبَحُ ضَبْحاً. وهذا الفعلُ حالٌ من «العاديات».

الرابع: أنَّه منصوبٌ بالعادِيات، وإنْ كان المرادُ به الصوتَ. قال الزمخشري[1]: «كأنَّه قيل: والضَّابحاتِ لأنَّ الضَّبْحَ يكون مع العَدْوِ». قال الشيخ[2]: «وإذا كان الضَّبْحُ مع العَدْوِ فلا يكون معنىٰ «والعادياتِ»: والضَّابحاتِ فلا ينبغي أن يُفَسَّرَ به». قلت: لم يَقُلْ الزمخشريُّ أنه بمعناه، وإنما جعله منصوباً به؛ لأنه لازمٌ له لا يُفارِقُه فكأنَّه ملفوظٌ به. وقوله: «كأنه قيل» تفسيرٌ للتلازُمِ، لا أنه هو هو.

آ. (٢) **قوله: ﴿قَدْحاً﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً مؤكِّداً؛ لأنَّ الإيراء[3] من القَدْح يقال: قَدَحَ فأَوْرَىٰ. وقَدَح فأَصْلَدَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً فالمعنى: قادحاتٍ، أي: صاكَّاتٍ بحوافِرها ما يُوْرِي النارَ يُقال: «قَدَحْتُ الحجرَ بالحجرِ»، أي: صَكَكْتُه به. وقال الزمخشري[4]: «انتصَبَ بما انتصَبَ به ضَبْحاً». وكان جَوَّزَ في نَصْبِه ثلاثةَ أوجهٍ: النصبَ بإضمارِ فعلٍ، والنصبَ باسمِ الفاعلِ قبلَه، لأنه مُلازِمُه، والنصبَ على الحال. وتُسَمَّى تلك النارُ التي تَخْرُج من الحوافرِ نارَ الحُباحِب. قال[5]:

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٧٧.

(٢) البحر ٨/ ٥٠٤.

(٣) الإيراء: مصدر أورىٰ.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٥) تقدم برقم ٢٧٦٦.

٤٦١٩ـ تَقُدُّ السَّلُوقِيَّ المُضاعَفَ نَسْجُهُ
وتُوقِدُ بالصُّفَّاحِ نارَ الحُباحِبِ

آ. (٣) قوله: ﴿فالمُغيراتِ صُبْحاً﴾: صُبْحاً: ظرفٌ، أي: التي تُغير وقتَ الصبح يقال: أغارَ يُغير إغارةً إذا باغَتَ عَدُوَّه لنَهْبٍ أو قَتْلٍ أو أَسْرٍ قال[1]:

٤٦٢٠ـ فلَيْتَ لي بهمُ قوماً إذا رَكِبوا
شَنُّوا الإغارةَ فُرْساناً ورُكْبانا

و «غار» لُغَيَّةٌ، وأغار وغارَ أيضاً: نَزَل الغَوْرَ وهو المُنْهَبِطُ من الأرض. واختلف الناسُ في موصوفاتِ هذه الصفاتِ أعني العاديات وما بعدها فقيل: الخيلُ، أي: والخيلِ العادياتِ، فالمُورياتِ، فالمُغيراتِ. ونظيرُ العطفِ هنا كالعطفِ في قولِه[2]:

٤٦٢١ـ يا لَهْفَ زيَّابةَ لِلحارِث الـ
صابحِ فالغانِمِ فالآئِبِ

[٩٢٥/ب] وتقدَّم تقريرُه أولَ البقرة[3]. وقيل: / التقديرُ: والإبلِ العادياتِ مِنْ عرفةَ إلى مزدلفةَ، ومِنْ مزدلفةَ إلى مِنى، كما تقدَّم عن أمير المؤمنين. ويَدُلُّ له قولُ صفيَّةَ بنتِ عبد المطلب[4]:

(١) تقدم برقم ٨.
(٢) تقدم برقم ١٢٢.
(٣) انظر: الدر المصون ١/ ٩٧.
(٤) تفسير الماوردي ٤/ ٥٠٠، والبحر ٨/ ٥٠٣.

٤٦٢٢ـ أمَا والعادياتِ غَداةَ جَمْعٍ
بأيديها إذا سَطَع الغُبارُ

وقيل: «فالموريات»، أي: الجماعةُ التي تَمْكُرُ في الحرب. تقول العرب: لَأُوْرِيَنَّ لك، أي: لأَمْكُرَنَّ بك.

آ. (٤) قوله: ﴿فَأَثَرْنَ﴾: عَطَفَ الفعلَ على الاسمِ؛ لأنَّ الاسمَ في تأويل الفعلِ لوقوعِه صلةً لـ أل. قال الزمخشري[1]: «معطوفٌ على الفعلِ الذي وُضِعَ اسمُ الفاعلِ موضعَه» يعني في الأصل، إذ الأصلُ: واللاتي عَدَوْنَ فأَوْرَيْنَ فأَغَرْنَ فَأَثَرْنَ.

قوله: «به» في الهاء أوجهٌ. أحدُها: أنها ضميرُ الصُّبح، أي: فَأَثَرْنَ في وقتِ الصُّبح غُباراً. وهذا حَسَنٌ؛ لأنه مذكورٌ بالصَّريح. الثاني: أنه عائدٌ على المكانِ، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ؛ لأنَّ الإثارةَ لا بُدَّ لها من مكان، فالسِّياقُ والفعلُ يَدُلَّان عليه. وفي عبارةِ الزمخشريِّ[2]: «وقيل: الضمير لمكان الغارة». هذا على تلك اللُّغَيَّةِ، وإلاَّ فالفصيحُ أَنْ يقولَ: الإغارة[3]. الثالث: أنَّه ضميرُ العَدْوِ الذي دَلَّ عليه «والعادياتِ».

وقرأ العامَّةُ بتخفيفِ الثاءِ، مِنْ أثار كذا: إذا نَشَره وفَرَّقه مع ارتفاعٍ. وقرأ[4] أبو حَيْوَةَ وابن أبي عبلة بتشديدها، وخَرَّجه الزمخشريُّ[5]

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٧٨.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٧٨.
(٣) لأن المؤلف سبق أن أثبت «أغار» فمصدرها الإغارة، وحكم على «غار» بأنها ليست فصيحة، ومصدرها الغارة.
(٤) المحتسب ٢/ ٣٧٠، والبحر ٨/ ٥٠٤.
(٥) الكشاف ٤/ ٢٧٨.

على وجهَيْن: الأولُ بمعنىٰ فأَظْهَرْنَ به غباراً؛ لأنَّ التأثيرَ فيه معنى الإظهارِ. والثاني: أنه قَلَبَ «ثَوَّرْنَ» إلى «وَثَّرْنَ» وقَلَبَ الواوَ همزةً. انتهى. قلت: يعني أنَّ الأصلَ: ثَوَّرْنَ، مِنْ ثَوَّر يُثَوِّرُ بالتشديد. عَدَّاه بالتضعيف كما يُعَدَّىٰ بالهمزة في قولِك: أثاره، ثم قَلَبَ الكلمةَ: بأَنْ جَعَلَ العينَ وهي الواوُ موضعَ الفاء، وهي الثاءُ، فصارت وَثَّرْنَ، ووزنُها حينئذٍ عَفَّلْنَ، ثم قَلَبَ الواوَ همزةً، فصار «أَثَّرْنَ». وهذا بعيدٌ جداً. وعلى تقديرِ التسليم فَقَلْبُ الواوِ المفتوحةِ همزةً لا يَنْقاس إنما جاءت منه أُلَيْفاظٌ: كأَحَدٍ وأَناةٍ[1]. والنَّقْعُ: الغبار. وأُنْشِد[2]:

٤٦٢٣ـ يَخْرُجْنَ مِنْ مُسْتطارِ النَّقْعِ داميةً
كأنَّ آذانَها أطرافُ أَقْلامِ

وقال ابن رَواحة[3]:

٤٦٢٤ـ عَدِمْتُ بُنَيَّتي إنْ لَمْ تَرَوْها
تُثيرُ النَّقْعَ مِنْ كَنَفَيْ كَداءِ

وقال أبو عبيد: «النَّقْعُ رَفْعُ الصوتِ» وأَنْشَدَ[4]:

---

(١) انظر: الممتع ٣٣٥.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/٥٠٣، والمحرر ١٦/٣٥٤.

(٣) ديوانه ١٥٥، والقرطبي ٢٠/١٥٨.

(٤) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٩١ . ويحلبوه: يمدوه ويعينوه بحلائب الخيل. والجرس: الصوت. والزجل: الصوت فيه تطريب. أراد كتيبة ذات جرس وزجل. والمعنى: أنهم إذا ارتفع صوت الصريخ هبوا للنجدة بكتيبة هذا حالها. والهاء في «يحلبوها» للحرب. ورواية الديوان «يُحلبوه».

٤٦٢٥ـ فمتـــى يَنْقَـــعْ صُـــراخٌ صـــادِقٌ
يُحْلِبُــوهــا ذاتَ جَــرْسٍ وزَجَــلْ

قال الزمخشري[١]: «ويجوزُ أَنْ يُرادَ بالنَّقْعِ الصياحُ، من قولِه عليه السلام: «ما لم يكن نَقْعٌ ولا لَقْلَقَةٌ»[٢]. وقولُ لبيد:

فمتـــىٰ يَنْقَـــعْ صُـــراخٌ صـــادِقٌ

. . . .

أي: هَيَّجْنَ في المَغارِ عليهم صَباحاً» انتهى. فعلى هذا تكون الباءُ بمعنى «في»، ويعودُ الضمير على المكانِ الذي فيه الإغارةُ، كما تقدَّمَ.

آ. (٥) قوله: ﴿فَوَسَطْنَ﴾: العامَّةُ على تخفيفِ السينِ، أي: تَوَسَّطْنَ. وفي الهاءِ في «به» أوجهٌ، أحدُها: أنها للصبح، كما تقدَّم. والثاني: أنها للنَّقْعِ، أي: وَسَطْنَ بالنَّقْعِ الجَمْعَ، أي: جَعَلْنَ الغبارَ وَسْطَ الجمعِ، فالباءُ للتعديةِ، وعلى الأولِ هي ظرفيةٌ. الثالث: أنَّ الباءَ للحاليةِ، أي: فتوَسَّطْن مُلْتبساتٍ بالنقع، أي: بالغبار جمعاً من جموع الأعداء. وقيل: الباءُ مزيدةٌ، نقله أبو البقاء[٣]. و«جَمْعاً» على هذه الأوجهِ مفعولٌ به. الرابع: أنَّ المرادَ بـ جَمْع المزدلفةُ وهي تُسَمَّى جَمْعاً. والمرادُ أنَّ الإبلَ تتوسَّطُ جَمْعاً الذي هو المزدلفةُ، كما مرَّ عن أميرِ

---

(١) الكشاف ٤/٢٧٨.

(٢) قولٌ لعمر رضي الله عنه ورد في ترجمة باب ما يُكره من النياحة على الميت ٣٣، من كتاب الجنائز في صحيح البخاري. انظر: الفتح ٣/١٩١. واللقلقة: الصوت. ونص القول: «دَعْهُنَّ يبكين على أبي سليمان...».

(٣) الإملاء ٢/٢٩٢.

المؤمنين رضي الله عنه، فالمرادُ بالجَمْعِ مكانٌ لا جماعةُ الناسِ، كقولِ صفية[1]:

٤٦٢٦ـ ...... والعـاديـاتِ غَـداةَ جَمْـعِ

....

وقولِ بشرِ بنِ أبـي خازم[2]:

٤٦٢٧ـ فَـوَسَطْـنَ جَمْعَهُـمُ وأَفْلَـتَ حـاجِـبٌ

تحـت العَجـاجـةِ فـي الغُبـارِ الأَقْتَـمِ

و «جَمْعـاً» علـى هـذا منصـوبٌ علـى الظـرف، وعلـى هـذا فيكـونُ الضميرُ في «به»: إمَّا للوقتِ، أي: في وقت الصبح، وإمَّا للنَّقْع، وتكونُ الباءُ للحال، أي: مُلْتبساتٍ بالنَّقْع. إلاَّ أنه يُشْكِلُ نَصْبُ الظرفِ المختصِّ إذ كان حَقُّه أَنْ يتعدَّىٰ إليه بـ «في». وقال أبو البقاء[3]: «إنَّ جَمْعاً حالٌ» وسبقه إليه مكي[4]. وفيه بُعْدٌ؛ إذ المعنى: على أنَّ الخيلَ توسَّطَتْ جَمْعَ الناسِ.

وقرأ[5] علي وزيد بن علي وقتادة وابن أبـي ليلى بتشديد السين، وهما لغتان بمعنىً واحدٍ أعني التثقيلَ والتخفيفَ. وقال الزمخشري[6]:

---

(١) تقدم برقم ٤٦٢٢.

(٢) ديوانه ١٨٢، والبحر ٨/ ٥٠٤، والمحرر ١٦/ ٣٥٤. وحاجب بن زرارة رئيس تميم. والأقتم: الأسود.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٩٢.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٩٣.

(٥) المحتسب ٢/ ٣٧٠، والبحر ٨/ ٥٠٤، والقرطبـي ٢٠/ ١٦٠.

(٦) الكشاف ٤/ ٢٧٨.

«التشديدُ للتعديةِ والباءُ مزيدةٌ للتأكيدِ كقوله[1]: «وأُتُوا به مُتَشابهاً» وهي مبالَغَةٌ في «وَسَطْن» انتهىٰ. وقولُه: «وهي مبالَغَةٌ» يناقِضُ قولَه أولاً «للتعدية»؛ لأن التشديدَ للمبالغة لا يُكْسِبُ الفعلَ مفعولاً آخر تقول: «ذَبَحْتُ الغنم» مخففاً ثم تبالِغُ فتقول: «ذَبَّحْتها» مثقلاً، وهذا على رأيِه قد جَعَله متعدياً بنفسِه بدليلِ جَعْلِه الباءِ مزيدةً فلا يكون للمبالغة.

آ. (٦) قوله: ﴿إنَّ الإنسانَ﴾: هذا هو المُقْسَم عليه/ [٩٢٦/أ] و «لرَبِّه» متعلِّقٌ بالخبرِ، وقُدِّمَ للفواصلِ. والكَنُوْدُ: الجَحُوْد. وقيل: الكَفورُ النعمةِ وأُنْشِد[2]:

٤٦٢٨ـ كَنُوْدٌ لِنَعْماءِ الرجالِ ومَنْ يكُنْ
كَنُوْداً لِنَعْماءِ الرجالِ يُبَعَّدِ

وعن ابنِ عباس: هو بلسانِ كِنْدَةَ وحَضْرَمَوْتَ العاصي، وبلسان ربيعةَ ومُضَرَ الكَفورُ، وبلسانِ كِنانةَ البخيل. وأنشد أبو زيد[3]:

٤٦٢٩ـ إنْ تَفُتْني فلم أَطِبْ عنك نَفْساً
غيرَ أنّي أُمْنَىٰ بِدَيْنٍ كَنُودِ

آ. (٨) قوله: ﴿لِحُبِّ﴾: اللامُ متعلِّقةٌ بـ «شديدٌ». وفيه وجهان، أحدهما: أنها المعدِّيةُ. والمعنى: وإنَّه لقَويٌّ مُطيقٌ لِحُبِّ

---

(١) الآية ٢٥ من البقرة.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/٥٠٣، والقرطبي ٢٠/١٦٠. وفي لغات القبائل لأبي عبيد ٣٣١ أنها لغة كنانة.

(٣) البيت لأبي زبيد الطائي من مرثيته المشهورة، وهو في البحر ٨/٥٠٣، وجمهرة أشعار العرب ٢/٧٤٣. وأمنى: أُبلىٰ.

الخير. يقال: هو شديدٌ لهذا الأمرِ، أي: مُطيقٌ له. والثاني: أنها للعلةِ، أي: وإنَّه لأجلِ حبِّ المالِ لَبخيلٌ. وقيل: اللامُ بمعنى «على». ولا حاجةَ إليه، وقد يُعَبَّرُ بالشديدِ والمتشدِّدِ عن البخيل قال[1]:

٤٦٣٠ـ [أرى] الموتَ يَعْتامُ الكرامَ ويَصْطَفي
عَقيلةَ مالِ الفاحشِ المتشدِّدِ

وقال الفراء[2]: «أصلُ نَظْمِ الآيةِ أَنْ يقالَ: وإنه لشديدُ الحُبِّ للخير، فلما قَدَّم «الحُبّ» قال: لشديد، وحَذَفَ مِنْ آخرِه ذِكْرَ «الحُبِّ»؛ لأنه قد جرىٰ ذِكْرُه، ولرؤوسِ الآي كقوله: «في يومٍ عاصِفٍ»[3] والعُصُوف للريح لا لليوم، كأنه قال: في يومٍ عاصفِ الريحِ».

آ. (٩) **قوله: ﴿إذا بُعْثِرَ﴾**: في العاملِ فيها أوجهٌ أحدُها: «بُعْثِرَ» نقله مكي[4] عن المبرد. وتقدَّم تحريرُ هذا قريباً في السورةِ قبلَها. والثاني: أنه ما دَلَّ عليه خبرُ «إنَّ»، أي: إذا بُعْثر جُوْزوا. والثالث: أنه «يَعْلَمُ»، وإليه ذهب الحوفيُّ وأبو البقاء[5]. ورَدَّه مكيٌّ[6] قال: «لأنَّ الإنسانَ لا يُرادُ منه العِلْمُ والاعتبارُ ذلك الوقتَ، وإنما يَعْتَبِرُ في الدنيا ويعلَمُ». وقال الشيخ[7]: «وليس بمتَّضِحٍ لأنَّ المعنى: أفلا يعلَمُ الآنَ.

---

(١) البيت لطرفة. وهو في ديوانه ٣٦، وجمهرة أشعار العرب ٤٤١. ويعتام: يختار. والعقيلة: الكريمة.
(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦.
(٣) الآية ١٨ من إبراهيم.
(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٩٤.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٩٢.
(٦) إعراب المشكل ٢/ ٤٩٤.
(٧) البحر ٨/ ٥٠٥.

وكان قد قال قبل ذلك: «ومفعولُ يَعْلَمُ محذوفٌ وهو العاملُ في الظرفِ، أي: أفلا يعلم مآلَه إذا بُعْثِرَ» انتهى. فجَعَلَها متعديةً في ظاهرِ قولِه إلى واحدٍ، وعلى هذا فقد يُقال: إنها عاملةٌ في «إذا» على سبيلِ أنَّ «إذا» مفعولٌ به لا ظرفٌ إذ التقديرُ: أفلا يَعْرِفُ وقتَ بَعْثَرَةِ القبورِ. يعني أَنْ يُقِرَّ بالبعثِ ووقتِه، و «إذا» قد تصرَّفَتْ وخَرَجَتْ عن الظرفيةِ، ولذلك شواهدُ تقدَّم ذِكْرُها في غضونِ هذا التصنيفِ. الرابع: أنَّ العاملَ فيها محذوفٌ، وهو مفعولُ «يَعْلَمُ»، كما تقدَّم تقريرُه، أي: يعلمُ مآلَه إذا بُعْثِرَ. ولا يجوزُ أن يعملَ فيه «لَخبيرٌ» لأنَّ ما في حَيِّز «إنَّ» لا يتقدَّمُ عليها.

وقرأ العامَّةُ «بُعْثِرَ» بالعين مبنياً للمفعولِ. والموصولُ قائمٌ مقامَ الفاعلِ. وابن مسعودٍ[1] بالحاء. وقرأ الأسود بن يزيد[2] ومحمد بن معدان[3] «بُحِثَ» من البحث. ونصر بن عاصم «بَعْثَرَ» مبنياً للفاعل وهو اللَّهُ تعالى أو المَلَكُ. والعامَّةُ «حُصِّل» مبنياً للمفعولِ كالذي قبلَه. ويحيى بن يعمر[4] ونصرُ بن عاصم وابن معدان «حَصَّلَ» مبنياً للفاعلِ. ورُوِي عن ابن يعمرَ ونصرٍ أيضاً «حَصَلَ» خفيفةَ الصادِ مبنياً للفاعلِ بمعنى: جَمَعَ ما في الصحفِ تَحَصُّلاً، والتحصيلُ: جَمْعُ الشيءِ، والحُصولُ اجتماعُه. وقيل: التحصيلُ التمييزُ. ومنه قيل للمُنْخُلِ: مُحَصِّل. وحَصَل الشيءُ مخففاً: ظَهَر واستبانَ، وعليه القراءةُ الأخيرةُ.

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٥٠٥، والقرطبي ٢٠/ ١٦٣، والشواذ ١٧٨.
(٢) الأسود بن يزيد النخعي الكوفي. قرأ على عبد الله بن مسعود. وقرأ عليه إبراهيم النخعي. توفي سنة ٧٥. انظر: طبقات القراء ١/ ١٧١.
(٣) محمد بن معدان بن عيسى. روى عن إبراهيم بن حمزة الزبيدي ذكره ابن حبان في كتاب الثقات. توفي سنة ٢٥٢. انظر: تهذيب الكمال ٣/ ١٢٧٤.
(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٥٠٥، والقرطبي ٢٠/ ١٦٣، والشواذ ١٧٨.

آ. (١١) قوله: ﴿إنَّ ربَّهم﴾: العامَّةُ على كَسْرِ الهمزةِ لوجودِ اللامِ في خبرِها. والظاهرُ أنَّها معلِّقةٌ لـ «يَعْلَمُ» فهي في محلِّ نصب، ولكن لا يَعْمَلُ في «إذا» خبرُها[1] لِما تقدَّم؛ بل يُقَدَّرُ له عاملٌ مِنْ معناه كما تقدَّم. ويدلُّ على أنها مُعَلِّقَةٌ للعِلْمِ لا مستأنفةٌ قراءةُ أبي السَّمَّال[2] وغيرِه «أنَّ ربَّهم بهم يومئذٍ خبيرٌ» بالفتح وإسقاطِ اللامِ، فإنَّها في هذه القراءةِ سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولَيْها. ويُحْكَىٰ عن الخبيثِ الروحِ الحَجَّاج أنه لما فَتَح همزةَ «أنَّ» استدرك على نفسِه فتعمَّد سقوطَ اللامِ. وهذا إنْ صَحَّ كُفْرٌ / . ولا يُقالُ: إنها قراءةٌ ثابتةٌ، كما نَقَلْتُها عن أبي السَّمَّال، [٩٢٦/ب] فلا يكفرُ، لأنه لو قرأها كذلك ناقِلاً لها لم يُمْنَعْ منه، ولكنه أسقطَ اللامَ عَمْداً إصلاحاً لِلسانِه. وأجمعَ الأمةُ على أنَّ مَنْ زاد حرفاً في القرآن أو نَقَصَه عَمْداً فهو كافِرٌ، وإنما قلتُ ذلك لأنِّي رأيتُ الشيخَ قال[3]: «وقرأ أبو السَّمَّال والحجَّاج»، ولا يُحْفَظُ عن الحجَّاجِ إلاَّ هذا الأثرُ السَّوْءُ، والناسُ يَنْقُلونه عنه كذلك، وهو أقلُّ مِنْ أَنْ يُنْقَلَ عنه.

و «بهم» و «يومئذٍ» متعلِّقان بالخبرِ، واللامُ غيرُ مانعةٍ من ذلك، وقُدِّما لأَجْلِ الفاصلةِ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة العاديات]

---

(١) أي خبر إنَّ وهو «خبير» لاقترانه باللام التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.
(٢) البحر ٨/٥٠٥، والقرطبي ٢٠/١٦٣.
(٣) البحر ٨/٥٠٥.

سورة القارعة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿القارِعَةُ ما القارعةُ﴾: كقولِه تعالى: «الحاقَّةُ ما الحاقةُ»[١] وكقولِه: «وأصحابُ اليمينِ ما أصحابُ اليمين»[٢] وقد تقدَّما وقد عَرَفْتَ مِمَّا نقله مكي[٣] أنه يجوزُ رَفْعُ «القارعة» بفعلٍ مضمرٍ ناصبٍ لـ«يومَ». وقيل: معنى الكلامِ على التحذير. قال الزجاج[٤]: «والعرب تُحَذِّر وتُغْري بالرفع كالنصبِ. وأنشد[٥]:

٤٦٣١ـ لَجَديرون بالوفاءِ إذا قا
لَ أخو النجدةِ السِّلاحُ السِّلاحُ

قلت: وقد تقدَّم ذلك في قوله: «ناقةُ الله»[٦] فيمَنْ رفعَه. ويَدُلُّ

---

(١) الآية ١ ـ ٢ من الحاقة.

(٢) الآية ٢٧ من الواقعة.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٩٥.

(٤) لم يرد هذا النص في «معاني القرآن» له.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٤/ ٣٠٦، والهمع ١/ ١٧٠، والدرر ١/ ١٤٦.

(٦) الآية ١٣ من الشمس.

على ذلك قراءةُ عيسى[1] «القارعةَ ما القارعةَ» بالنصب، وهو بإضمارِ فعلٍ، أي: احذروا القارعةَ و «ما» زائدةٌ. والقارعةُ الثانيةُ تأكيدٌ للأولى تأكيداً لفظياً.

آ. (٤) قوله: ﴿يومَ يكونُ﴾: في ناصبِه أوجهٌ، أحدُها: مضمرٌ يَدُلُّ عليه «القارعةُ»، أي: تَقْرَعُهم يومَ يكون. وقيل: تقديرُه: تأتي القارعةُ يومَ. الثاني: أنَّه «اذْكُرْ» مقدَّراً فهو مفعولٌ به لا ظرفٌ. الثالث: أنَّه «القارعة» قاله ابنُ عطية[2] وأبو البقاء[3] ومكي[4]. قال الشيخ[5]: «فإنْ كان يعني[6] ابنُ عطيةَ ـ عنى ـ اللفظَ الأولَ فلا يجوزُ للفَصْلِ بين العاملِ، وهو في صلةِ أل، والمعمولِ بأجنبيٍ وهو الخبرُ، وإن جَعَلَ القارعةَ عَلَماً للقيامة فلا يعملُ أيضاً، وإنْ عنى الثاني والثالثَ فلا يَلْتَئِمُ معنى الظرفيةِ معه». الرابع: أنه فعلٌ مقدرٌ رافعٌ للقارعةِ الأولى، كأنه قيل: تأتي القارعةُ يومَ يكون، قاله مكيٌّ[7]. وعلى هذا فيكونُ ما بينهما اعتراضاً وهو بعيدٌ جداً منافرٌ لنَظْم الكلام. وقرأ[8] زيد بن علي «يومُ» بالرفع خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أي: وقتُها يومُ يكونُ.

قوله: «كالفَراشِ» يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً للناقصةِ، وأَنْ يكونَ حالاً

(١) البحر ٨/٥٠٦، والمحرر ١٦/٣٥٦.
(٢) المحرر ١٦/٣٥٦.
(٣) الإملاء ٢/٢٩٣.
(٤) إعراب المشكل ٢/٤٩٥.
(٥) البحر ٨/٥٠٦.
(٦) «يعني» هنا مقحمة.
(٧) إعراب المشكل ٢/٤٩٥.
(٨) البحر ٨/٥٠٦.

مِنْ فاعلِ التامَّةِ، أي: يُوجَدُون ويُحْشَرونَ شِبْهَ الفَراشَ، وهو طائرٌ معروفٌ. وقيل: هو الهَمَجُ[1] من البعوضِ والجَرادِ وغيرهما. وبه يُضْرَبُ المَثَلُ في الطَّيْشِ والهَوَجِ. يقال[2]: «أَطْيَشُ مِنْ فَراشة» وأُنْشد[3]:

٤٦٣٢ـ فَـراشَـةُ الحُلْـمِ فِـرْعَـوْنُ العـذابِ وإنْ
يُطْلَـبْ نَـداه فكَلْـبٌ دونَـه كَلْـبُ

وقال آخر[4]:

٤٦٣٣ـ وقـد كـانَ أقـوامٌ رَدَدْتُ قلـوبَهُـمْ
عليهـم وكـانـوا كـالفَـراشِ مـن الجهـلِ

والفَراشةُ: الماءُ القليل في الإناءِ، وفَراشة القُفْلِ لشَبَهها بالفَراشة. وفي تشبيه الناسِ بالفَراشِ مبالغاتٌ شتىٰ منها: الطيشُ الذي يَلْحقُهم، وانتشارُهم في الأرض، ورُكوبُ بعضِهم بعضاً، والكثرةُ والضَّعْفُ والذِّلَّةُ والمجيءُ مِنْ غيرِ ذَهابٍ، والقَصْدُ إلى الداعي من كل جهةٍ، والتطايرُ إلى النار. قال جرير[5]:

٤٦٣٤ـ إنَّ الفَـرزدقَ مـا عَلِمْـتَ وقـومَـه
مثـلُ الفَـراشِ غَشِيْـنَ نـارَ المُصْطَلـي

---

(١) الهمج: جمع هَمَجة وهي ذباب صغير كالبعوض يسقط على وجوه الماشية.

(٢) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ١/٤٣٨.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٢٠/١٦٥، والبحر ٨/٥٠٦.

(٥) ديوانه ٤٤٧ ورواية صدره فيه:

أَزْرَىٰ بحِلْمِكُـم الفيـاشُ فـأنتـمُ

وهو في البحر ٨/٥٠٦، والفياش: المفاخرة.

والعِهْنُ تقدَّم في سأل[1].

آ. (٩) **قوله: ﴿فأمُّهُ هاوِيَةٌ﴾**: أي: هالكةٌ، وهذا مَثَلٌ[2]. يقولون لمَنْ هَلَكَ: «هَوَتْ أمُّه» لأنه إذا هَلَكَ سَقَطَتْ أمُّه ثُكْلاً وحُزْناً. وعليه قولُ الشاعر[3]:

٤٦٣٥ـ هَـوَتْ أمُّـه مـا يَبْعَـثُ الصبـحُ غـاديـاً
ومـــاذا يَـــرُدُّ الليـــلُ حيـــن يَـــؤُوْبُ

وقرأ[4] طلحة «فإمُّه» بكسرِ الهمزة. نَقَل ابنُ خالَوَيْه عن ابنِ دريد[5] أنها لغةٌ. والنحويون لا يُجيزون ذلك إلَّا إذا تقدَّمها كسرةٌ أو ياءٌ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في سورةِ النساء[6]، واختلافُ القُرَّاء فيه.

آ. (١٠) **قوله: ﴿ماهِيَه﴾**: مبتدأ وخبرٌ سادَّان مَسَدَّ المفعولَيْن لـ «أَدْراك» وهو من التعليقِ و «هي» ضميرُ الهاويةِ، إنْ كانت الهاويةُ كما قيل اسماً لـ دَرَكَةٍ مِنْ دَرَكاتِ النار، وإلَّا عادَتْ على الداهية المفهومةِ من الهاويةِ. وأسقط[7] هاءَ السكتِ حمزةُ وَصْلاً. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في الحاقة[8]. و «نارٌ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هي نارٌ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة القارعة]

---

(١) انظر إعرابه للآية ٩ من المعارج.

(٢) مجمع الأمثال ٢/ ٣٩٠.

(٣) البيت من مرثية محمد بن كعب الغنوي. وهو في الأصمعيات ٩٥، وجمهرة أشعار العرب ٧٠١.

(٤) البحر ٨/ ٥٠٧.

(٥) الجمهرة له ١/ ٢٠ (أمم).

(٦) انظر: الدر المصون ٣/ ٦٠١.

(٧) السبعة ٦٩٥، والنشر ٢/ ١٤٢، والقرطبي ٢٠/ ١٦٧، والحجة ٧٧٠، والبحر ٨/ ٥٠٧، والتيسير ٢٢٥.

(٨) انظر إعرابه للآية ٢٨ من الحاقة.

سورة التكاثر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿حتى زُرْتُم﴾**: «حتى»: غايةٌ لقولِه «أَلْهاكم» وهو عَطْفٌ عليه.

آ. (٤) **قوله: ﴿ثم كلا سوف تعلمون﴾**: جعله الشيخُ جمالُ الدينِ بنُ مالك[١] من التوكيدِ اللفظي مع توسُّط/ حرفِ العطفِ. [٩٢٧/أ] وقال الزمخشري[٢]: «والتكريرُ تأكيدٌ للرَّدْعِ والردِّ عليهم، و «ثم» دالَّةٌ على أنَّ الإِنذارَ الثاني أبلغُ من الأولِ وأشدُّ، كما تقولُ للمنصوح: أقولُ لك ثم أقولُ لك لا تفعَلْ» انتهى. ونُقِل عن عليّ كرَّمَ اللَّهُ وجهَه: «كلاَّ سوف تعلمون في الدنيا، ثم كلاَّ سوف تعلمون في الآخرة» فعلى هذا يكونُ غيرَ مكرَّرٍ لحصولِ التغايُرِ بينهما لأجلِ تغايُرِ المتعلَّقَيْنِ. و «ثُمَّ» على بابها من المُهْلة. وحُذِفَ متعلَّقُ العِلْم في الأفعالِ الثلاثةِ لأنَّ الغَرَضَ الفِعْلُ لا متعلَّقُه. وقال الزمخشري[٣]: «والمعنى: لو[٤] تعلمون الخطأ فيما أنتم

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٨٣/٣.

(٢) الكشاف ٢٨١/٤.

(٣) الكشاف ٢٨١/٤.

(٤) الكشاف: «سوف» بدل «لو».

عليه إذا عانَيْتُمْ ما تَنْقَلبون إليه». فقَدَّر له مفعولاً واحداً كأنه جَعَله بمعنى عَرَفَ.

آ. (٥) قوله: ﴿لو تَعْلَمون﴾: جوابُه محذوفٌ، أي: لَفَعَلْتُم ما لا يُوصف. وقيل: التقديرُ: لرَجَعْتُمْ عن كُفْرِكم. وعلم اليقين: مصدرٌ. قيل: وأصلُه: العلمَ اليقينَ، فأُضِيف الموصوفُ إلى صفتِه. وقيلَ: لا حاجةَ إلى ذلك؛ لأنَّ العِلْمَ يكونُ يقيناً وغيرَ يقينٍ، فأُضِيفَ إليه إضافةُ العامِّ للخاصِّ. وهذا يَدُلُّ على أنَّ اليقينَ أخصُّ.

وقرأ[١] ابن عباس «أَأَلْهاكم» على استفهام التقريرِ والإنكارِ. ونُقِل في هذا: المدُّ مع التسهيل، ونُقِلَ فيه تحقيقُ الهمزتَيْن من غيرِ مَدّ.

آ. (٦) قوله: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾: هذا جوابُ قَسَمٍ مقدَّرٍ. وقرأ[٢] ابن عامر والكسائي «لَتُرَوُنَّ» مبنياً للمفعول. وهو منقولٌ مِنْ «رَأَىٰ» الثلاثي إلى «أرىٰ» فاكتسَبَ مفعولاً آخر فقام الأولُ مقامَ الفاعلِ. وبقي الثاني منصوباً. والباقون مبنياً للفاعلِ جعلوه غيرَ منقولٍ، فتعدَّىٰ لواحدٍ فقط، فإنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّةٌ. وأمير المؤمنين[٣]، وعاصم وابن كثير في روايةٍ عنهما بالفتح في الأولى والضمِّ في الثانية، يعني «لَتُرَوُنَّها». ومجاهد وابن أبي عبلة والأشهب بضمها فيهما. والعامَّةُ على أن الواوَيْن لا يُهْمزان؛ لأنَّ

---

(١) البحر ٨/٥٠٨.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٩٥، والحجة ٧٧١، والتيسير ٢٢٥، والبحر ٨/٥٠٨، والنشر ٢/٤٠٣، والقرطبي ٢٠/١٧٤، والمحتسب ٢/٣٧١.

(٣) علي رضي الله عنه.

حركتَهما عارضةٌ، نَصَّ على عدمِ جوازِه مكيٌّ[1] وأبو البقاء[2]، وعَلَّلا بعُروضِ الحركةِ[3].

وقرأ الحسن وأبو عمرو بخلافٍ عنهما بهمزِ الواوَيْن استثقالاً لضمةِ الواوِ. قال الزمخشري[4]: «وهي مستكرهَةٌ» يعني لِعُروض الحركةِ عليها، إلاَّ أنَّهم قد هَمَزوا ما هو أَوْلىٰ بعَدَمِ الهمزِ من هذه الواوِ نحو: «اشْتَرَوُا الضَّلالة»[5]، هَمَزَ واوَ «اشتَرَوُا» بعضُهم، مع أنها حركةٌ عارضةٌ وتزولُ في الوَقْفِ، وحركةُ هذه الواوِ، وإنْ كانت عارضةً، إلاَّ أنها غيرُ زائلةٍ في الوقفِ فهي أَوْلَىٰ بَهْمزِها.

آ. (٧) **قوله: ﴿عينَ اليقينِ﴾**: مصدرٌ مؤكِّدٌ. كأنه قيل: رؤيةَ العينِ، نفياً لتوَهُّمِ المجازِ في الرؤيةِ الأولى. وقال أبو البقاء[6]: «لأنَّ رأىٰ وعايَنَ بمعنىً».

[تمَّت بعونه تعالى سورة التكاثر]

---

(١) إعراب المشكل ٢/٤٩٧.

(٢) الإملاء ٢/٢٩٣.

(٣) تصريف هذا الفعل ورد في معجم مفردات الإعلال والإبدال ص ٣٨٣: «أصله قبل التأكيد لَتَرْأَيُوْن، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فالتقى ساكنان فحذفت الياء فصار: لَتَرْأَوْن، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة فصار لَتَرَوْن. ثم أكد فاجتمع ثلاثة أمثال فحذفت نون الرفع، فصار لَتَرَوْنَّ، فالتقى ساكنان: الواو والنون الأولى، فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضم فصار: لَتَرَوُنَّ.

(٤) الكشاف ٤/٢٨١.

(٥) الآية ١٦ من البقرة. وانظر: الدر ١/١٥١.

(٦) الإملاء ٢/٢٩٣.

سورة العصر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿والعَصْرِ﴾: العامَّةُ على سكونِ الصادِ. وسلام[١] «والعَصِرْ» و «الصَّبِرْ» بكسرِ الصادِ والباء. قال ابنُ عطية[٢]: ولا يجوزُ إلاَّ في الوقفِ على نَقْلِ الحركةِ. ورُوِيَ عن أبي عمروٍ «بالصَّبِرِ» بكسرِ الباء إشماماً، وهذا أيضاً لا يجوزُ إلاَّ في الوقفِ» انتهى. ونَقَل هذه القراءةَ جماعةٌ كالهُذَليّ[٣] وأبي الفضل الرازيِّ وابنِ خالويه[٤]. قال الهُذَليُّ: «والعَصِرْ والصَّبِرْ، والفَجِرْ[٥]، والوَتِرْ[٦]، بكسرِ ما قبل الساكنِ في هذه كلِّها هارونُ وابنُ موسى[٧] عن أبي عمروٍ والباقون بالإِسكانِ كالجماعةِ» انتهى. فهذا إطْلاقٌ منه لهذه القراءةِ في حالتي

---

(١) البحر ٨/ ٥٠٩، والقرطبي ٢٠/ ١٨٠، والمحرر ١٦/ ٣٦٢، والشواذ ١٧٩.

(٢) المحرر ١٦/ ٣٦٢.

(٣) الكامل له (خ) ٢٥٠.

(٤) الشواذ ١٧٩.

(٥) الآية ١ من الفجر.

(٦) الآية ٣ من الفجر.

(٧) وهو أحمد بن موسى اللؤلؤي كما في طبقات القراء ١/ ٢٨٩.

الوقفِ والوصلِ. وقال ابن خالويه[1]: «والصَّبِرْ» بنَقْل الحركةِ عن أبي عمرو» فأطْلَقَ أيضاً. وقال أبو الفضل[2]: «عيسى البصرة بالصَّبِرْ» بنَقْلِ حركةِ الراءِ إلى الباءِ لئلا يُحتاجَ إلى أَنْ يأتيَ ببعضِ الحركةِ في الوقفِ، ولا إلى أَنْ يُسَكِّنَ فيُجْمَعَ بين ساكنَيْن، وذلك لغةٌ شائعةٌ وليسَتْ بشاذةٍ، بل مُسْتفيضةٌ، وذلك دَلالةٌ على الإِعرابِ، وانفصالٌ من التقاءِ الساكنَيْن، وتأديةُ حقِّ الموقوفِ عليه من السكونِ» انتهى. فهذا يُؤْذِنُ بما ذَكَرَ ابنُ عطيةَ أنه كان ينبغي[3]. وأنشدوا على ذلك[4]:

٤٦٣٦ـ . . . . . . واصْطِفَاقاً بالرِّجِلْ

يريد بالرِّجْلِ. وقال آخر[5]:

٤٦٣٧ـ أنا جريرٌ كُنْيَتي أبو عَمِرْ
أَضْرِبُ بالسَّيْفِ وسَعْدٌ في القَصِرْ

والنقلُ جائزٌ في الضمة أيضاً كقوله[6]:

٤٦٣٨ـ . . . . إذْ جَدَّ النُّقُرْ

---

(١) الشواذ ١٧٩.

(٢) انظر: البحر ٨/٥٠٩، وأبو الفضل هو الرازي في لوامحه.

(٣) كذا في الأصل والنسخ. لعله يريد: ينبغي أن تكون هذه القراءة في الوقف فحسب.

(٤) لم أهتد إلى قائله. وتمامُه:
عَلَّمَنا إخوانُنا بنو عِجِلْ شُرْبَ النبيذِ . . . .
وهو في النوادر ٣٠، والإِنصاف ٧٣٤، واللسان (عجل)، والعيني ٤/٥٦٧.
والاصطفاق: الرقص.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإِنصاف ٧٣٣، وشواذ ابن خالويه ١٧٩.

(٦) تقدم برقم ٣٨٠.

والعَصْرُ: الليلةُ واليومُ. قال[1]:

٤٦٣٩ـ ولن يَلْبَثَ العَصْرانِ يَوْمٌ وليلةٌ
إذا طلبا أن يُدْرِكا ما تَيَمَّما

آ. (٢) قوله: ﴿إِنَّ الإنسانَ﴾: المرادُ به العمومُ بدليلِ الاستثناءِ منه، وهو مِنْ جملةِ أدلة العمومِ. وقرأ العامَّةُ «لَفي خُسْرٍ» بسكونِ السينِ. وزيد بن علي[2] وابنُ هرمز وعاصم في روايةٍ بضمِّها، وهي كالعُسْرِ واليُسْرِ، وقد تقدَّما أولَ هذا التصنيفِ في البقرة[3].

[تمَّت بعونه تعالى سورة العصر]

(١) البيت لحميد بن ثور. وهو في ديوانه ٨، واللسان (عصر).
(٢) القرطبي ٢٠/ ١٨٠، والبحر ٨/ ٥٠٩.
(٣) انظر: الدر المصون ٢/ ٢٨٥.

سورة الهُمَزة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿هُمَزَةٍ﴾: أي: كثيرُ الهَمْزِ، وكذلك «اللُّمَزَة» الكثيرُ اللَّمْزِ. وتقدَّم معنى الهَمْزِ في ن[١]، واللَّمْزِ[٢] في براءة. والعامَّةُ على فتحِ ميمِها على أنَّ المرادَ الشخصُ الذي كَثُرَ منه ذلك الفعلُ. قال زياد الأعجم[٣]:

٤٦٤٠ـ تُدْلِي بِوُدِّيْ إذا لا قَيْتَني كَذِباً
وإنْ أُغَيَّبْ فأنتَ الهامِزُ اللُّمَزَهْ

/ وقرأ[٤] الباقر بالسكون، وهو الذي يَهْمِزُ وَيَلْمِزُ، أي: يأتي بما [٩٢٧/ب] يَهْمِزُ به ويَلْمِزُ كالضُّحَكَة لِمَنْ يَكْثُرُ ضَحِكُه، والضُّحْكة لِمَنْ يَأتي بما

(١) انظر إعرابه للآية ١١ من القلم .
(٢) انظر إعرابه للآية ٥٨ من التوبة، وانظر: الدر المصون ٦/ ٧١.
(٣) رواية اللسان (همز):
إذا لَقِيتُكَ عن شَحْطٍ تُكاشِرُني وإن تَغَيَّبْتُ كنتَ الهامِزَ اللُّمَزَهْ
والبيت في الماوردي ٤/ ٥١٢، ومجاز القرآن ٢/ ٣١١، والقرطبي ٢٠/ ١٨٢.
(٤) القرطبي ٢٠/ ١٨٢، والبحر ٨/ ٥١٠.

يُضْحَكُ منه. وهو مُطَّرِدٌ، أعني أنَّ فُعَلَة بفتح العين لمَنْ يَكْثُرُ منه الفِعْلُ، وبسكونها لمَنْ يكونُ الفعلُ بسببه.

آ. (٢) قوله: ﴿الذي جَمَع﴾: يجوزُ جرُّه بدلاً، ونصبُه ورفعُه على القطع. ولا يجوزُ جَرُّه نعتاً ولا بياناً لتغايُرِهما تعريفاً وتنكيراً. وقولُه: «جَمَعَ» قرأ الأخَوان وابن عامر بتشديدِ الميم على المبالغةِ والتكثيرِ، ولأنَّه يوافِقُ «عَدَّدَه». والباقون «جَمَعَ» مخففاً وهي محتمِلَةٌ للتكثيرِ وعدمِه[١].

قوله: «وعَدَّدَه» العامَّةُ على تثقيل الدالِ الأولى، وهو أيضاً للمبالغةِ. وقرأ[٢] الحسن والكلبُّي بتخفيفِها. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّ المعنى: جَمَعَ مالاً وعَدَدَ ذلك المالَ، أي: وجَمَعَ عَدَدَه، أي: أحصاه. والثاني: أنَّ المعنى: وجَمَعَ عَدَدَ نفسِه مِنْ عَشِيرَتِهِ وأقاربِه، و «عَدَدَه» على هَذَيْنِ التأويلَيْنِ اسمٌ معطوفٌ على «مالاً»، أي: وجَمَعَ عَدَدَ المالِ أو عَدَدَ نفسِه. الثالث: أنَّ «عَدَدَه» فعلٌ ماضٍ بمعنى عَدَّه، إلاَّ أنَّه شَذَّ في إظهارِه كما شَذَّ في قولِه[٣]:

---

(١) السبعة ٦٩٧، والحجة ٧٧٢، والتيسير ٢٢٥، والقرطبي ٢٠/١٨٣، والنشر ٢/٤٠٣، والبحر ٨/٥١٠.

(٢) القرطبي ٢٠/١٨٣، والبحر ٨/٥١٠، والإتحاف ٢/٦٢٩.

(٣) البيت لقعنب بن أم صاحب، وصدره:

مَهْلاً أعاذلَ قد جَرَّبْتِ من خلقي

وهو شرح الشافية ٣/٢٤١، والكتاب ١/١١، ٢/١٦١، والمقتضب ١/١٤٢، والخصائص ١/١٦٠، واللسان (ضنن).

٤٦٤١ـ . . . .

إنـــي أَجُـــوْدُ لأَقْـــوامٍ وإنْ ضَنِنُـــوا

آ. (٣) قوله: ﴿أَيَحْسَبُ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً، وأَنْ تكونَ حالاً مِنْ فاعل «جَمَعَ»[١]. و «أَخْلَدَه» يعني يُخْلِدُه، فأوقع الماضيَ موقعَ المضارعِ. وقيل: هو على أصلِه، أي: أطال عُمْرَه.

آ. (٤) قوله: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾: جوابُ قسمٍ مقدرٍ. وقرأ[٢] عليٌّ رضي الله عنه والحسن بخلافٍ عنه وابنُ محيصن وأبو عمروٍ في روايةٍ «لَيُنْبَذانِّ» بألفِ التثنيةِ، أي: لَيُنْبَذانِّ، أي: هو ومالُه. وعن الحسن أيضاً: «لَيُنْبَذُنَّ» بضمِّ الذالِ، وهو مُسْنَدٌ لضميرِ جماعةٍ، أي: لَنَطْرَحَنَّ الهُمَزَةَ وأنصارَه.

والحُطَمَـةُ: الكثيـرُ الحَطْـمِ. يقـال: رجـلٌ حُطَمَـةٌ، أي: أَكُـولٌ[٣]. وحَطَمْتُه: كَسَرْتُه. والحُطام منه قال[٤]:

٤٦٤٢ـ قـــد لَفَّهـــا الليـــلُ بسَـــوَّاقٍ حُطَـــمْ

وقال آخر[٥]:

٤٦٤٣ـ إنَّـــا حَطَمْنـــا بـــالقضيـــبِ مُصْعَبـــاً
يـــومَ كسَـــرْنـــا أَنْفَـــه لِيَغْضَبـــا

---

(١) على تأويل بعيد فيه نظر؛ لأن جملة الحال لا تكون إنشائية.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٦٢٩، والقرطبي ٢٠/١٨٤، والبحر ٨/٥١٠.

(٣) ومَنْ يكثر منه الحَطْمُ.

(٤) تقدم برقم ٣٥٤٨.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/١٨٤، والماوردي ٤/٥١٣.

قوله: «نارُ الله»، أي: هي نارُ الله.

آ. (٧) قوله: ﴿التي تَطَّلعُ﴾: يجوزَ أَنْ تكونَ تابعةً لـ «نارُ الله»، وأَنْ تكونَ مقطوعةً..

آ. (٩) قوله: ﴿في عَمَدٍ﴾: قرأ الأخوان[1] وأبو بكر بضمتين جمعَ «عَمُود» نحو: «رَسُول ورُسُل». وقيل: جمعُ عِماد نحو: كِتاب وكُتُب. ورُوِي عن أبي عمروٍ الضمُّ والسكونُ، وهو تخفيفٌ لهذهِ القراءةِ. والباقون «عَمَد» بفتحتَيْن. فقيل: اسمُ جَمْعٍ لعَمود. وقيل: بل هو جمعٌ له، قال الفراء[2]: «كأَدِيْم وأَدَم». وقال أبو عبيدة[3]: «هو جمعُ عِماد». و «في عَمَدٍ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ الضميرِ في «عليهم»، أي: مُوْثَقِين، وأَنْ يكونَ خبراً لمبتدأ مُضمرٍ، أي: هم في عَمَدٍ، وأَنْ يكونَ صفةً لمُؤْصَدَة، قال أبو البقاء[4] «يعني: فتكون النارُ داخلَ العَمَدِ».

[تمَّت بعونه تعالى سورة الهُمَـزة]

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٩٧، والحجة ٧٧٣، والتيسير ٢٢٥، والبحر ٨/٥١٠، والقرطبي ٢٠/١٨٦، والنشر ٢/٤٠٣.

(٢) معاني القرآن ٣/٢٩١.

(٣) مجاز القرآن ٢/٣١١.

(٤) الإملاء ٢/٢٩٤.

سورة الفيل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) يُجْمع على فُيول وفِيَلَة في الكثرة، وأَفْيال في القلة.

قوله: «ألم ترَ» هذه قراءةُ الجمهورِ، أعني فتحَ الراءِ، وحَذْفُ الألفِ للجزم. وقرأ[١] السُّلَمِيُّ «ترْ» بسكونِ الراءِ كأنه لم يَعْتَدَّ بحَذْفِ الألفِ كقولِهم: «لم أُبَلْهُ»[٢]. وقرأ أيضاً «تَرْءَ» بسكونِ الراءِ وهمزةٍ مفتوحةٍ وهو الأصلُ و «كيف» مُعَلِّقَةٌ للرؤيةِ، وهي منصوبةٌ بفعلٍ بعدها.

آ. (٣) قوله: ﴿أبابيل﴾: نعتٌ لطير، لأنَّه اسمُ جمعٍ. وأبابيل قيل: لا واحدَ له كأساطير وعَباديد[٣]، وقيل: واحدُهُ إِبَّوْل كعِجَّوْل[٤]. وقيل: إبَّال. وقيل: إبِّيل مثلَ سِكِّين. وحكى الرقاشي[٥] أنه سُمع إبَّالة

---

(١) المحتسب ٢/٣٧٣، والبحر ٨/٥١٢.

(٢) الأصل: أبالي، ثم انجزم فحذفت ياؤه: أبالِ، ثم سكن اللام فالتقى ساكنان فحذفت الألف.

(٣) العباديد: الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها.

(٤) العجول: ولد البقرة.

(٥) في معاني القرآن للفراء ٣/٢٩٢: «وزعم لي الرؤاسي أنه سمع واحدها إبَّالة».

بالتشديد. وحكى الفراء[1] إبالة مخففة. والأبابيل: الجماعات شيئاً بعد شيء. وقال الشاعر[2]:

٤٦٤٤ـ طـريـقٌ وَجبَّارٌ رِواءٌ أصـولُـهُ
علـيه أبـابيـلٌ مـن الطيـرِ تَنْعَـبُ

وقد يُسْتعارُ لغيرِ الطَّيْرِ كقولِه[3]:

٤٦٤٥ـ كـادَتْ تُهَـدُّ مِـنَ الأصـوات راحلتـي
إذ سـالَـتِ الأرضُ بـالجُـرْدِ الأبـابيـلِ

آ. (٤) قوله: ﴿تَرْميهم﴾: صفةٌ لطير. والعامَّةُ «تَرْميهم» بالتأنيثِ. وأبو حنيفة[4] وابن يعمر وعيسى وطلحةُ بالياءِ مِنْ أسفلُ، وهما واضحتان؛ لأنَّ اسمَ الجمعِ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ. ومِنَ التأنيث قولُه[5]:

٤٦٤٦ـ . . . .
كالطَّيْرِ تَنْجو مِنْ الشُّؤْبوب ذي البَرَدِ

وقيل: الضميرُ لـ «ربُّك» أي: يَرْميهم رَبُّك. و «مِنْ سِجِّيل» صفةٌ لِحجارة. و «كعَصْفٍ» هو المفعولُ الثاني للجَعْلِ بمعنى التَّصْيير. وفيه مبالغةٌ حسنةٌ. لم يَكْفِه أَنْ جَعَله أهونَ شيءٍ في الزَّرْع، وهو ما لا يُجْدي طائلاً، حتى جَعَله رَجيعاً.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الفيـل]

---

(١) مذهبه في معاني القرآن أنها لا مفرد لها أو مفردها إيبالة.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٠١، واللسان (جبر) والطريق والجبار: من النخل الطويل.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/ ١٩٧، والبحر ٨/ ٥١١.

(٤) القرطبي ٢٠/ ١٩٨، والبحر ٨/ ٥١٢.

(٥) تقدم برقم ٤٠١٤.

سورة قريش

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١ ــ ٢) قوله: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾: في متعلَّقِ هذه اللامِ، أوجهٌ، أحدُها: أنه ما في السورةِ قبلَها مِنْ قوله «فجَعَلَهم كعَصْفٍ»(١). قال الزمخشري(٢): «وهذا بمنزلةِ التَّضْمينِ في الشِّعْرِ»، وهو أَنْ يتعلَّقَ معنى البيتِ بالذي قبلَه تَعَلُّقاً لا يَصِحُ إلَّا به، وهما في مصحفِ أُبَـي سورةٌ واحدٍ بلا فَصْلٍ. وعن عُمَرَ أنه قرأهما في الثانية من صلاة المغرب وفي الأولى بسورةِ «والتين» انتهى. وإلى هذا ذهبَ أبو الحسنِ الأخفشُ(٣)، إلاَّ أنَّ / الحوفيَّ قال: «ورَدَّ هذا القولَ جماعةٌ: بأنَّه لو كان [٩٢٨/أ] كذا لكان «لإيلافِ» بعضَ سورةِ «ألم تَرَ». وفي إجماعِ الجميعِ على الفَصْلِ بينهما ما يدلُّ على عَدَمِ ذلك».

الثاني: أنَّه مضمرٌ تقديرُه: فَعَلْنا ذلك، أي: إهلاكَ أصحابِ الفيل لإيلافِ قريش. وقيل: تقديرُه اعْجَبوا. الثالث: أنه قولُه «فَلْيَعْبُدوا».

---

(١) الآية ٥.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٨٧.

(٣) معاني القرآن له ٢/ ٥٤٥.

وإنما دَخَلَتْ الفاءُ لِما في الكلامِ مِنْ معنىٰ الشرطِ، أي: فإنْ لم يَعْبُدوه لسائرِ نِعَمِه فَلْيَعْبدوه لإيلافِهم فإنَّها أَظْهَرُ نعمِهِ عليهم، قاله الزمخشري[1]، وهو قولُ الخليلِ قبلَه[2].

وقرأ[3] ابن عامر «لِإلافِ» دونَ ياءٍ قبل اللامِ الثانيةِ، والباقون «لإيلافِ» بياءٍ قبلَها، وأَجْمَعَ الكلُّ على إثبات الياءِ في الثاني، وهو «إيلافِهِمْ». ومِنْ غريبِ ما اتَّفَق في هذَيْن الحرفَيْنِ أنَّ القرَّاءَ اختلفوا في سقوطِ الياءِ وثبوتِها في الأولِ، مع اتفاقِ المصاحفِ على إثباتِها خَطّاً، واتفقوا على إثباتِ الياءِ في الثاني مع اتفاقِ المصاحفِ على سقوطِها فيه خَطّاً، فهو أَدَلُّ دليلٍ على أنَّ القُرَّاءَ مُتَّبِعون الأثَر والروايةَ لا مجرَّدَ الخطِّ.

فأمَّا قراءةُ ابنِ عامرٍ ففيها وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ لـ أَلِف ثلاثياً. يُقال: أَلِفْتُه إلافاً، نحو: كتبتُه كِتاباً. يُقال: أَلِفْتُه إلْفاً وإلافاً. وقد جَمَعَ الشاعرُ بينَهما في قولِه[4]:

٤٦٤٧ـ زَعَمْتُمْ أنَّ إخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ
لهم إلْفٌ وليس لكُمْ إلافُ

والثاني: أنَّه مصدرُ آلَفَ رباعياً نحو: قاتَلَ قِتالاً. وقال

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٨٧.

(٢) الكتاب ١/ ٤٦٤.

(٣) انظر في قراءاتها السبعة ٦٩٨، والنشر ٢/ ٤٠٣، والتيسير ٢٢٥، والبحر ٨/ ٥١٤، والقرطبي ٢٠/ ٢٠١، والشواذ ١٨٠.

(٤) البيت لمساور بن هند يهجو بني أسد، وهو في الحماسة ٢/ ١٦٩، واللسان (ألف).

الزمخشري[1]: «أي: لمُؤالَفَةِ قريشٍ».

وأمَّا قراءةُ الباقين فمصدرُ آلَفَ رباعياً بزنةِ أَكْرَم يقال: آلَفْتُه أُوْلِفُه إيْلافاً. قال الشاعر[2]:

٤٦٤٨ـ مِنَ المُؤْلِفاتِ الرَّمْلِ أَدْماءُ حُرَّةٍ
شعاعُ الضُّحى في مَتْنِها يَتَوَضَّحُ

وقرأ عاصمٌ في روايةٍ[3] «إِئْلافِهم» بهمزتين: الأولى مكسورةٌ والثانيةُ ساكنةٌ، وهي شاذَّةٌ، لأنه يجب في مثلِه إبدالُ الثانية حرفاً مجانساً كإيمان. ورُوِيَ[4] عنه أيضاً بِهَمْزَتين مَكْسورَتَين بعدهما ياءٌ ساكنةٌ. وخُرِّجَتْ على أنه أَشْبَعَ كسرةَ الهمزةِ الثانية فتولَّد منها ياءٌ، وهذه أَشَذُّ مِنْ الأولى. ونَقَلَ أبو البقاء[5] أَشَذَّ منها فقال: «بهمزةٍ مكسورةٍ بعدها ياءٌ ساكنةٌ؛ بعدها همزةٌ مكسورةٌ. وهو بعيدٌ. ووَجْهُها أنه أشبعَ الكسرةَ فنشَأَتْ الياءُ، وقَصَد بذلك الفصلَ بين الهمزتَيْن كالألفِ في «آأَنْذَرْتهم»[6].

---

(١) لم يرد هذا النقل عنه في كشافه.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١١٩٧، واللسان (ألف). والمؤلفات: اللواتي اتخذن الرمل إلفاً. يتوضح: يبرق في متنها. والأدم من الظباء: البيض البطون، والسمر الظهور.

(٣) وهي رواية أبي بكر. قال في السبعة ٦٩٨: «ثم رجع عنه».

(٤) وهي رواية محمد بن داود النقار عنه كما في البحر ٨/ ٥١٤.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٩٥.

(٦) الآية ٦ من البقرة وهي قراءةٌ كما في الدر المصون ١/ ١١٠.

وقرأ أبو جعفر «لإلْفِ قُرَيْشٍ» بزنة قِرْد. وقد تقدَّم أنه مصدرٌ لألِفَ كقوله[1]:

٤٦٤٩ـ ....

لهــم إلْــفٌ وليــس لكــم إلافُ

وعنه أيضاً وعن ابن كثير «إلْفِهم». وعنه أيضاً وعن ابن عامر «إلافِهِمْ» مثل: كِتابهم. وعنه أيضاً «لِيْلافِ» بياءٍ ساكنةٍ بعد اللام؛ وذلك أنه لَمَّا أبدل الثانيةَ حَذَفَ الأولى على غير قياسٍ. وقرأ عكرمةُ «لِتَأْلَفْ قُرَيْش» فعلاً مضارعاً. وعنه «لِيَأْلَفْ على الأمر، واللامُ مكسورةٌ، وعنه فَتْحُها مع الأمر[2]، وهي لُغَيَّةٌ.

وقُرَيْش اسمٌ لقبيلةٍ. قيل: هم وَلَدُ النَّضْرِ بنِ كِنانَةَ، وكلُّ مَنْ وَلَدُه النَّضْرُ فهو قُرَشِيٌّ دونَ كِنانةَ، وهو الصحيحُ. وقيل: هم وَلَدُ فِهْرِ بن مالك ابن النَّضْر بنِ كِنانةَ. فَمَنْ لم يَلِدْه فِهْرٌ فليس بقُرَشيٍّ، فوقع الوِفاقُ على أنَّ بني فِهْرٍ قرشيُّون. وعلى أنَّ كنانةَ ليسوا بقرشيين. ووقع الخلافُ في النَّضْر ومالكٍ.

واخْتُلِفَ في اشتقاقِه على أوجه، أحدها: أنه من التَّقَرُّشِ وهو التجمُّعُ سُمُّوا بذلك لاجتماعِهم بعد افتراقِهم. قال الشاعر[3]:

٤٦٥٠ـ أبــونـا قُصَــيٌّ كــان يُــدْعــىٰ مُجَمِّعـاً

بــه جَمَّـعَ اللَّــهُ القبــائــلَ مِــنْ فِهْــرِ

---

(١) تقدم برقم ٤٦٤٧.

(٢) «لتَأْلَفْ».

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (جمع)، والبحر ٨/٥١٣، والقرطبي ٢٠/٢٠٢.

والثاني: أنه من القَرْشِ وهو الكَسْبُ. وكانت قريشٌ تُجّاراً. يقال: قَرَشَ يَقْرِشُ أي: اكتسب. والثالث: أنه مِنْ التفتيش. يقال: قَرَّشَ يُقَرِّشُ عني، أي: فَتَّش. وكانت قريشٌ يُفَتِّشون على ذوي الخُلَّانِ[1] لِيَسُدُّوا خُلَّتَهم. قال الشاعر[2]:

٤٦٥١ـ أيُّها الشامِتُ المُقَرِّشُ عنا
عند عمرٍو فهَلْ له إبْقاءُ

وقد سأل معاويةُ ابنَ عباس. فقال: سُمِّيَتْ بدابةٍ في البحرِ يقال لها: القِرْش، تأكلُ ولا تُؤْكَل، وتَعْلو ولا تُعْلَىٰ. وأنشد قولَ تُبَّعٍ[3]:

٤٦٥٢ـ وَقُرَيْشٌ هي التي تَسْكُنُ البَحْـ
ـرَ بِه سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشَا
تأكُلُ الغَثَّ والسَّمينَ ولا تَتْـ
ـرُكُ فيها لذي جناحَيْنِ رِيشا
هكذا في البلادِ حَيُّ قُرَيْشٍ
يأكلونَ البلادَ أكْلاً كَميشا
ولهم آخِرَ الزمان نَبِيٌّ
يُكْثِرُ القَتْلَ فيهمُ والخُموشا

(١) الخلان: (ج خليل) وهو الفقير.

(٢) من معلقة الحارث بن حلِّزة، وهو في شرح القصائد السبع ٤٥٣ وروايته فيه:
أيها الناطِقُ المُرَقِّشُ عنَّا عند عمرٍو وهل لذاكَ بَقاءُ
واللسان (قرش).

(٣) اللسان (قرش)، والقرطبي ٢٠/٢٠٣، وفي الأصل «وبه» بإقحام الواو. وكميشاً: سريعاً. والخُموش: (ج) الخِمْش، وهو الخدش، يكون في البدن والوجه.

ثم قريشٌ: إمَّا أَنْ يكونَ مصغراً مِنْ مزيدٍ على الثلاثةِ، فيكونَ تصغيرُه تصغيرَ ترخيم. فقيل: الأصلُ: مُقْرِش[1]. وقيل: قارِش، وإمَّا أَنْ يكونَ مُصَغَّراً / مِنْ ثلاثيٍّ نحوَ القَرْشِ. وأجمعوا على صَرْفه هنا مُراداً به الحيُّ ولو أُريد به القبيلةُ لامتنعَتْ مِنَ الصرفِ كقولِ الشاعر[2]: [٩٢٨/ب]

٤٦٥٣ــ غَلَبَ المَسَاميحَ الوليدُ سَماحةً

وكفىٰ قُرَيْشَ المُعْضِلاتِ وسادَها

قال سيبويه[3] في مَعَدّ وقُرَيْش وثَقِيف وكِنانة[4]: «هذه للأحياءِ» وإنْ جعلْتَها اسماً للقبائلِ فهو جائزٌ حَسَنٌ».

قوله: «إيلافِهم» مُؤَكِّدٌ للأولِ تأكيداً لفظياً؛ ولذلك اتَّصَلَ بضميرِ ما أُضيف إليه الأولُ كما تقولَ: لِقيامِ زيدٍ لقيامِه أكرمْتُه». وأعربه أبو البقاء[5] بدلاً، والأول أَوْلَىٰ.

قوله: «رِحْلَةَ» مفعولٌ به بالمصدرِ، والمصدرُ مضافٌ لفاعِله، أي: لأَنْ أَلِفوا رحلةَ. والأصلُ: رحلَتَي الشتاءِ والصيفِ، ولكنه أُفْرِدَ لأَمْنِ اللَّبْسِ كقولِه[6]:

---

(١) أقرش بين القوم فهو مُقْرِش: حَرَّش، واكتسب..

(٢) البيت لعدي بن الرقاع، وهو في الكتاب ٢/ ٢٦، والإنصاف ٥٠٦، واللسان (سمح). والمساميح: (ج) مِسْماح أو سمح، والمعضلات: الشدائد. والبيت في مدح الوليد بن عبد الملك.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٦ ــ ٢٧.

(٤) الأصل: كينونة وهو تحريف، والتصحيح من (ش).

(٥) الإملاء ٢/ ٢٩٥.

(٦) تقدم برقم ١٥٣.

٤٦٥٤ـ كُلُوا فِي بَعْضِ بطنِكُمُ تَعِفُّوا

. . . .

قاله الزمخشري[١] وفيه نظرٌ؛ لأنَّ سيبويهِ[٢] يجعلُ هذا ضرورةً كقولِه[٣]:

٤٦٥٥ـ حَمامةَ بَطْنِ الوادِيَيْنِ تَرَنَّمي

. . . .

وقيل: «رِحْلة» اسمُ جنسٍ. وكانت لهم أربعُ رِحَلٍ. وجعلَه بعضُهم غَلَطاً وليس كذلكَ. وقرأ العامَّةُ بكسرِ الراءِ وهي مصدرٌ. وأبو السَّمَّال[٤] بضمِّها، وهي الجهةُ التي يُرْحَلُ إليها.

والشتاءُ لامُه واوٌ لقولِهم: الشَّتْوَةُ وشتا يَشْتُو. وشَذُّوا في النسبِ إليه فقالوا فيه: شَتَوِيّ. والقياس: شِتائيّ أو شِتاوِيّ ككِسائيّ وكِساوِيّ.

آ. (٤) قوله: ﴿مِنْ جُوعٍ﴾: و ﴿مِنْ خَوْفٍ﴾: للتعليلِ، أي: مِنْ أجلِ جوعٍ وخوفٍ. والتنكيرُ للتعظيمِ، أي: مِنْ جوعٍ عظيمٍ وخوفٍ عظيمٍ. وقال أبو البقاء[٥]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ في موضعِ الحالِ مِنْ

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٨٨.

(٢) لم يعدَّه ضرورة. قال: «وممَّا جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع قوله «كلوا»، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿فإن طِبْنَ لكم عن شيءٍ منه نَفْساً﴾» الكتاب ١/ ١٠٨.

(٣) تقدم برقم ١٧٢٩.

(٤) البحر ٨/ ٥١٤.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٩٥.

مفعولِ أَطْعَمهم». وأخفى[1] نونَ «مِنْ» في الخاء نافعٌ في روايةٍ، وكذلك في الغينِ، وهي لغةٌ حكاها سيبويه[2].

[تمَّت بعونه تعالى سورة قريش]

(١) البحر ٨/ ٥١٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٤١٥.

سورة أرأيت(1)

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (1) قرأ[2] الكسائي «أَرَيْتَ» بسقوطِ الهمزةِ. وقد تقدَّم تحقيقُه في سورة الأنعام[3]. وقال الزمخشري[4]: «وليس بالاختيارِ؛ لأنَّ حَذْفَها مختصٌّ بالمضارعِ، ولم يَصِحَّ عن العرب «رَيْتَ». والذي سَهَّلَ مِنْ أمرِها وقوعُ حرفِ الاستفهامِ في أولِ الكلامِ. ونحوُه[5]:

٤٦٥٦ـ صاحِ هل رَيْتَ أو سَمِعْتَ براعٍ
رَدَّ في الضَّرْعِ ما قَرىٰ في العِلابِ

وفي «أَرَأَيْتَ» هذه وجهان، أحدهما: أنَّها بَصَرِيَّةٌ فتتعدَّىٰ لواحدٍ

---

(1) وهي سورة الماعون.

(2) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٦٣٢، والنشر ١/٣٩٨، والبحر ٨/٥١٧، والشواذ ١٨١.

(3) انظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(4) الكشاف ٤/٢٨٨.

(5) لم أهتد إلى قائله وهو في الكشاف ٤/٢٨٨، واللسان (علب) برواية صدره:

صاحِ يا صاحِ هل سمعتَ براعٍ

والعِلاب: جفانٌ تُحْلَبُ فيها الناقة.

وهو الموصولُ، كأنه [قال][1]: أبْصَرْتَ المكذِّبَ. والثاني: أنَّها بمعنى: أَخْبِرْني، فتتعدَّىٰ لاثنينِ، فقدَّره الحوفيُّ: «أليس مُسْتَحِقّاً للعذابِ». والزمخشريُّ[2] «مَنْ هو». ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ عبدِ الله «أَرَأَيْتَك» بكافِ الخطابِ، والكافُ لا تَلْحَقُ البَصَرِيَّةَ.

آ. (٢) **قوله: ﴿فذلك﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنَّ الفاءَ جوابُ شرطٍ مقدرٍ، أي: إن تأمَّلْتَه، أو إنْ طَلَبْتَ عِلْمَه فذلك. والثاني: أنَّها عاطفةٌ «فذلك» على «الذي يُكَذِّبُ»: إمَّا عَطْفَ ذاتٍ على ذاتٍ[3]، أو صفةٍ على صفةٍ. ويكونُ جوابُ «أَرَأَيْتَ» محذوفاً لدلالةِ ما بعدَه عليه. كأنه قيل: أَخْبِرْني، وما تقولُ فيمَنْ يُكَذِّبُ بالجزاءِ وفيمَنْ يُؤْذِي اليتيمَ ولا يُطْعِمُ المسكينَ أنِعْمَ ما يصنعُ؟ فعلىٰ الأولِ يكونُ اسمُ الإشارةِ في محلِّ رَفْعٍ بالابتداءِ، والخبرُ الموصولُ بعده، وإمَّا على أنه خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ، أي: فهو ذاك والموصولُ نعتُه. وعلى الثاني يكونُ منصوباً لِنَسَقِه على ما هو منصوبٌ.

إلاَّ أنَّ الشيخَ رَدَّ الثاني فقال[4]: «فجعل «ذلك» في موضعِ نصبٍ عطفاً على المفعولِ، وهو تركيبٌ غريبٌ كقولك: «أَكرَمْتُ الذي يَزورُنا فذلك الذي يُحْسِنُ إلينا» فالمتبادَرُ إلى الذهنِ أنَّ «فذلك» مرفوعٌ بالابتداء. وعلى تقديرِ النصبِ يكونُ التقديرُ: أَكرمْتُ الذي يزورُنا فأكرَمْتُ ذلك الذي يُحْسِنُ إلينا. فاسمُ الإشارةِ في هذا التقديرِ غيرُ متمكِّنٍ

---

(١) من (ش).

(٢) الكشاف ٤/ ٢٨٩.

(٣) انظر: الكشاف ٤/ ٢٨٩.

(٤) البحر ٨/ ٥١٧، وهو يرد على الزمخشري.

تَمَكُّنَ ما هو فصيحٌ؛ إذ لا حاجةَ أَنْ يُشارَ إلى الذي يزورُنا؛ بل الفصيحُ: أَكرَمْتُ الذي يزورُنا، فالذي يُحْسِن إلينا، أو أكرَمْتُ الذي يزورُنا فيُحْسِنُ إلينا. وأمَّا قولُه «إمَّا عَطْفَ ذاتٍ على ذاتٍ» فلا يَصِحُّ لأنَّ «فذلك» إشارةٌ إلى الذي يُكَذِّبُ فليسا بذاتَيْنِ؛ لأنَّ المشارَ إليه بـ«ذلك» واحدٌ. وأمَّا قولُه: «ويكونُ جوابُ أرأيتَ محذوفاً» فهذا لا يُسَمَّى جواباً بل هو في موضع المفعولِ الثاني لـ«أرَأَيْتَ». وأمَّا تقديرُه «أنِعْمَ ما يصنعُ»؟ فهمزةُ الاستفهام لا نعلَم دخولَها على نِعْم ولا بئسَ؛ لأنهما إنشاءٌ، والاستفهامُ لا يدخلُ إلاَّ على الخبر» انتهى.

والجوابُ عن قولِه: «فاسمُ الإشارةِ غيرُ متمكِّنٍ» إلى آخره: أنَّ الفرقَ بينهما أنَّ في الآيةِ الكريمةِ استفهاماً وهو «أرأيْتَ» فحَسُنَ أَنْ يُفَسَّرَ ذلك المُسْتَفْهَمَ عنه، بخلافِ المثالِ الذي مَثَّل به، فمِنْ ثَمَّ حَسُنَ التركيبُ المذكورُ. وعن قولِه: «لأنَّ «فذلك» إشارةٌ إلى «الذي يُكَذِّب» بالمنعِ، بل مُشارٌ به إلى ما بعدَه كقولِك: «اضْرِبْ زيداً، فذلك القائمُ» إشارةٌ إلى القائِم لا إلى زيد، وإنْ كان يجوزُ أَنْ يكونَ إشارةً إليه. وعن قولِه: «فلا يُسَمَّىٰ جواباً» أنَّ النحاةَ يقولون: جوابُ الاستفهام، وهذا قد تَقَدَّمه استفهامٌ فحَسُنَ ذلك. وعن قولِه: «والاستفهامُ لا يَدْخُلُ إلاَّ على الخبر»؛ بالمعارضةِ بقولِه تعالىٰ: «فهل عَسَيْتُمْ»[1] فإنَّ «عَسَىٰ» إنشاءٌ، فما كان جواباً له فهو جوابٌ لنا.

وقرأ العامَّةُ بضمِّ الدال وتشديد العينِ مِنْ دَعَّه، أي: دَفَعه. وأمير[2] المؤمنين والحسن وأبو رجاء «يَدَعُ» بفتحِ الدالِ وتخفيفِ العينِ،

(١) الآية ٢٢ من سورة محمد صلَّى الله عليه وسلم.
(٢) المحتسب ٢/ ٣٧٤، والبحر ٨/ ٥١٧، والشواذ ١٨١.

أي: يَتْرُكُ ويُهْمِلُ. وزيدُ بن علي[1] «ولا يُحاضُّ» مِن المَحَاضَّة وتقدَّم في الفجر[2]. / [٩٢٩/أ]

آ. (٤) قوله: ﴿للمُصَلِّيْنَ﴾: خبرٌ لقولِه: «فوَيْلٌ». والفاءُ للتسبُّبِ، أي: تَسَبَّبَ عن هذه الصِّفاتِ الذَّميمةِ الدعاءُ عليهم بالوَيْلِ لهم. قال الزمخشري بعد قولِه: «كأنَّه قيل: أَخْبِرْني، وما تقول فيمَنْ يُكذِّبُ بالدين إلى قوله: أَنِعْمَ ما يصنعُ؟ ثم قال الله تعالى: «فوَيْلٌ للمُصَلِّين»، أي: إذا عُلِمَ أنَّه مُسِيْءٌ فوَيْلٌ للمُصَلِّيْنَ على معنى فوَيْلٌ لهم، إلاَّ أنَّه وَضَعَ صفتَهم موضعَ ضميرِهم؛ لأنهم كانوا ـ مع التكذيب وما أُضيفَ إليه ـ ساهين عن الصلاة مُرائين غيرَ مُزَكِّيْنَ أموالَهم. فإنْ قلتَ: كيف جَعَلْتَ المُصَلِّين قائماً مَقامَ ضميرِ الذي يُكَذِّبُ وهو واحدٌ؟ قلت: لأنَّ معناه الجمعُ، لأنَّ المرادَ به الجنسُ».

قال الشيخ[3]: «وأمَّا وَضْعُه المُصَلِّين موضعَ الضميرِ، وأنَّ المُصَلِّيْنَ جمعٌ؛ لأنَّ ضميرَ الذي يُكذِّبُ معناه الجمعُ فتكلُّفٌ واضحٌ. ولا يَنْبغي أَنْ يُحْمَلَ القرآنُ إلاَّ على ما عليه الظاهرُ. وعادةُ هذا الرجلِ تكلُّفُ أشياءَ في فَهْمِ القرآنِ ليسَتْ بواضحةٍ» انتهى. قلت: وعادةُ شيخِنا ـ رحمه الله ـ التَّحامُل على الزمخشري حتى يَجْعلَ حسَنَه قبيحاً. وكيف يُرَدُّ ما قاله وفيه ارتباطُ الكلامِ بعضِه ببعضٍ، وجَعْلُه شيئاً واحداً، وما تضمَّنه من المبالغةِ في الوعيدِ في إبرازِ وَصْفِهم الشَّنيعِ؟ ولا يُشَكُّ أنَّ الظاهرَ من الكلامِ أن

(١) البحر ٨/٥١٧.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٨.

(٣) البحر ٨/٥١٨.

السورةَ كلَّها في وصفِ قومٍ جَمَعوا بين هذه الأوصافِ كلِّها: من التكذيبِ بالدِّين ودَفْعِ اليتيمِ وعَدَمِ الحَضِّ على طعامِه، والسَّهْوِ في الصلاة، والمُراءاةِ ومَنْعِ الخيرِ.

آ. (٥) **قوله: ﴿الذين هم﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعَ المَحَلِّ، وأَنْ يكونَ منصوبَه، وأَنْ يكونَ مجرورَه تابعاً: نعتاً أو بدلاً أو بياناً، وكذلك الموصولُ الثاني، إلاَّ أنَّه يُحْتمل أَنْ يكونَ تابعاً للمُصَلِّيْنَ، وأَنْ يكونَ تابعاً للموصولِ الأولِ. وقوله: «يُراؤُون» أصلُه يُرائِيُوْنَ كيُقاتِلون[١]. ومعنى المُراءاة: أنَّ المُرائيَ يُري الناسَ عملَه، وهم يُرُوْنَه الثناءَ عليه، فالمفاعَلَةُ فيها واضحةٌ. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك[٢].

آ. (٧) **قوله: ﴿الماعونَ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه فاعُول من المَعْنِ[٣] وهو الشيءُ القليل. يُقال: «مالُه مَعْنَةٌ»، أي: قليلٌ، قاله قطرب. الثاني: أنَّه اسمُ مفعولٍ مِنْ أعانه يُعينه. والأصلُ: مَعْوُوْن. وكان مِنْ حَقِّه على هذا أَنْ يقال: مَعُوْن كمَقُوْل ومَصُون اسمَيْ مفعول مِنْ قال وصان، ولكنه قُلِبَتِ الكلمةُ: بأَنْ قُدِّمَتْ عينُها قبل فائِها[٤] فصار مَوْعُوْن، ثم قُلِبَتِ الواوُ الأولى ألفاً كقولِهم: «تابَةٌ» و«صامَةٌ» في تَوْبة وصَوْمَة، فوزنُه الآن مَعْفُوْل. وفي هذا الوجه شذوذٌ من ثلاثةِ أوجهٍ، أوَّلُها: كَوْنُ

---

(١) استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت اللام، ثم ضُمَّ ما قبل الواو لكيلا تنقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلتبس الجمع بالمفرد. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٣٨٥.

(٢) انظر: الدر المصون ١٢٦/٤.

(٣) وهو قول الزجاج وقطرب. انظر: اللسان معن، ومعجم المفردات ٢٤٧.

(٤) وهو مذهب ابن جني في المبهج ١١١.

مَفْعول جاء من أَفْعَل[1]، وحقُّه أَنْ يكونَ على مُفْعَل كمُكْرَم فيقال: مُعان كمُقام. وأمَّا مَفْعول فاسمُ مفعولِ الثلاثي. الثاني: القَلْبُ وهو خلافُ الأصلِ. الثالث: قَلْبُ حرفِ العلةِ ألفاً، وإنْ لم يتحرَّكْ، وقياسُه على تابة وصامة بعيدٌ لشذوذِ المَقيسِ عليه. وقد يُجاب عن الثالث: بأنَّ الواوَ متحركةٌ في الأصل قبل القلبِ فإنه بزنةِ مَعْوُوْن.

الثالث من الأوجه الأُوَل: أنَّ أصله مَعُوْنَة والألفُ عوضٌ من الهاء، ووزنُه مَفُعْل[2] كمَلُوْم ووزنُه بعد الزيادة: ما فُعْل. واختلفَتْ عباراتُ أهلِ التفسير فيه، وأحسنُها: أنَّه كلُّ ما يُستعان به ويُنتفع به كالفَأْس والدَّلْوِ والمِقْدحة. وأُنْشِد قولُ الأعشى[3]:

٤٦٥٧ـ بـأَجْـوَدَ مِنْـه بمـاعُـوْنِـه ... إذا مـا سمـاؤُهُـمُ لـم تَغِـمْ

ولم يَذْكُرِ المفعولَ الأولَ للمَنْع: إمَّا للعِلْم به، أي: يَمْنعون الناسَ أو الطالبين، وإمَّا لأنَّ الغَرَضَ ذِكْرُ ما يمنعونه لا مَنْ يمنعون، تنبيهاً على خساسَتِهم وضَنِّهم بالأشياءِ التافهةِ المُسْتَقْبَحِ مَنْعُها عند كلِّ أحدٍ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة أرأيت]

---

(١) مِنْ أعانه.

(٢) هذا وزنه بعد النقل، ووزنه قبل النقل مَفْعُل حيث تحركت الواو وقبلها حرف صحيح ساكن فنقلت حركة الواو.

(٣) ديوانه ٣٩. وغامت السماء: أطبق بها السحاب، فهو يجود وقت الجدب.

سورة الكوثر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿أَعْطَيْناكَ﴾: قرأ[١] الحسن/ وابنُ محيصن [٩٢٩/ب] وطلحة والزعفراني «أَنْطَيْناك» قال الرازيُّ[٢] والتبريزيُ: «أبدلَ من العين نوناً، فإنْ عَنَيا البدلَ الصناعيَّ فليس بمُسَلَّمٍ؛ لأنَّ كلاً من المادتَيْنِ مستقلةٌ بنفسِها بدليلِ كمال تَصْريفِهما، وإنْ عَنَيا بالبدلِ أنَّ هذه وقعَتْ موقعَ هذه لغةً فقريبٌ، ولا شك أنها لغةٌ ثابتةٌ. قال التبريزي: «هي لغةُ العربِ العاربةِ مِنْ أُوْلي قُرَيْشٍ». وفي الحديث[٣] عنه صلَّى الله عليه وسلَّم: «اليدُ العليا المُنْطِيَةُ، واليدُ السُّفْلىٰ المُنْطاة». وقال الشاعر ـ هو الأعشى[٤] ـ:

---

(١) الشواذ ١٨١، والبحر ٨/٥١٩، والقرطبي ٢٠/٢١٦.

(٢) لعله يعني صاحب اللوامح وليس الفخر لأن هذا النص لم يرد عند الفخر.

(٣) انظر: النهاية ٥/٧٦.

(٤) ديوانه ٩٩ برواية:

جيادُكَ في الصيفِ في نعمةٍ   تُصان الجِلال وتُعطىٰ الشعيرا

وهو برواية السمين في المحرر ١٦/٣٧٢، والبحر ٨/٥١٩. والجِلال: ج جُلّ وهو ما تلبسه الدابة.

٤٦٥٨ـ جِيـــادُك خيـــرُ جيـــادِ الملُـــوك

تُصـــان الجِـــلالَ وتُنْطِـــي الشَّعيـــرا

والكَوْثر: فَوْعَل من الكَثْرَةِ، وصفُ مبالغةٍ في المُفْرِطِ الكثرةِ. قال الشاعر[١]:

٤٦٥٩ـ وأنـــت كثيـــرٌ يـــا بـــنَ مـــروانَ طَيِّـــبٌ

وكـــان أبـــوكَ ابـــنَ العَقـــائـــلِ كَـــوْثَـــرا

وسُئِلَتْ أعرابيَّةٌ عن ابنها: بمَ آبَ ابْنُكِ؟ فقالت: «آب بكَوْثَرٍ»، أي: بخيرٍ كثيرٍ.

آ. (٢) **قوله: ﴿وانْحَرْ﴾**: أمرٌ من النَّحْر وهو في الإِبِلِ بمنزلة الذَّبْحِ في البقر والغنم. وقيل: اجعَلْ يديك عند نَحْرِك أو تحت نَحْرِك في الصلاة. والشانِيءُ: المُبْغِضُ. يُقال: شَنَأَه يَشْنَؤُه، أي: أَبْغَضَه. وقد تقدَّم في المائدة[٢].

آ. (٣) **قوله: ﴿هو الأَبْتَرُ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ «هو» مبتدأً، و «الأبتـرُ» خبـرُه. والجملـةُ خبـرُ «إنَّ»، وأَنْ يكـون فصـلاً. وقـال أبو البقاء[٣]: «أو توكيدٌ» وهو غَلَطٌ منه لأنَّ المُظْهَرَ لا يُؤَكَّدُ بالمضمر. والأبترُ: الذي لا عَقِبَ له، وهو في الأصلِ الشيءُ المقطوع، مِنْ بَتَرَه،

---

(١) البيت للكميت، وهو في اللسان (كثر)، والبحر ٨/ ٥٢٠.
(٢) الدر المصون ٤/ ١٨٩.
(٣) الإملاء ٢/ ٢٩٥.

أي: قطعه. وحمارٌ أبترُ: لا ذَنَبَ له. ورجلٌ أُباتِرٌ بضم الهمزة: قاطعُ رَحِمِه قال[1]:

٤٦٦٠ـ لَئيمٌ نَزَتْ في أَنْفِه خُنْزُوانَةٌ
على قَطْعِ ذي القربىٰ أَحَذُّ أُباتِرُ

وبَتِر هو بالكسرِ: انقطعَ ذَنَبُه.

وقرأ العامة «شانِئَك» بالألفِ اسمُ فاعل بمعنىٰ الحالِ أو الاستقبالِ أو الماضي. وقرأ[2] ابن عباس «شَنِئَك» بغيرِ ألفٍ. فقيل: يجوزُ أَنْ يكونَ بناءَ مبالغةٍ كفَعَّال ومِفْعال. وقد أثبته سيبويهِ[3]، وأنشد[4]:

٤٦٦١ـ حَذِرٌ أُموراً لا تَضِيْرُ وآمِنٌ
ما ليسَ مُنْجِيَه من الأَقْدارِ

وقال زيد الخيل[5]:

٤٦٦٢ـ أتاني أنهم مَزِقونَ عِرْضي
جِحاشُ الكِرْمَلَيْنِ لها فَدِيدُ

فإنْ كانَ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ[6] فإضافتهُ لمفعولِه مِنْ نصبٍ.

---

(١) البيت لعبادة بن طَهْفة يهجو أبا حصن السلمي. وهو في الصحاح واللسان (بتر). والخُنْزُوانة: الكبر.

(٢) البحر ٨/ ٥٢٠ ولم تتضح قراءته هل هي بالهمزة أو تخفيفه بالياء: شَنِئَك، شَنِيَك.

(٣) الكتاب ١/ ٥٨.

(٤) تقدم برقم ٢٥١١.

(٥) تقدم برقم ٣٧١٩.

(٦) انظر: البحر ٨/ ٥٢٠.

وإنْ كـان بمعنى المُضِيِّ فهي لا مِنْ نصبٍ. وقيل[1]: يجوزُ أن يكونَ مقصوراً مِنْ فاعِلٍ كقولِهم: بَرٌّ وبارٌّ، وبَرِدٌ وبارِدٌ.

قوله: «فَصَلِّ»[2] الفاء للتعقيب والتسبيبِ، أي: تَسَبَّبَ عن هذه المِنَّةِ العظيمة وعَقَبها أَمْرُك بالتخَلِّي لعبادةِ المُنْعِمِ عليكَ وقَصْدِك إليه بالنَّحْرِ، لا كما تفعلُ قُرَيْشٌ مِنْ صَلاتِها ونَحْرِها لأصنامِها.

وقال أهل العلم[3]: قد احتوَتْ هذه السورةُ، على كونِها أَقْصَرَ سورةٍ في القرآن، على معانٍ بليغةٍ وأساليبَ بديعةٍ وهي اثنان وعشرون. الأول: دلالةُ استهلالِ السورةِ على أنه إعطاءٌ كثيرٌ من كثير. الثاني: إسنادُ الفعل للمتكلم المعظِّم نفسَه. الثالث: إيرادُه بصيغةِ الماضي تحقيقاً لوقوعِه كـ «أتى أَمْرُ اللَّهِ»[4]. الرابع: تأكيدُ الجملةِ بـ إنَّ. الخامس: بناءُ الفعلِ على الاسمِ ليُفيدَ الإسنادَ مرتين. السادس: الإتيانُ بصيغةٍ تَدُلُّ على مبالغةِ الكثرةِ. السابع: حَذْفُ الموصوفِ بالكَوْثَر؛ لأنَّ في حَذْفِه مِنْ فَرْطِ الشِّياعِ والإبهامِ ما ليس في إثباتِه. الثامن: تعريفُه بأل الجنسيةِ الدالَّةِ على الاستغراق. التاسع: فاءُ التَّعْقيب، فإنَّها كما تقدَّم دالَّةٌ على التَّسْبيب، فإنَّ الإنعامَ سببٌ للشُّكر والعبادةِ. العاشر: التَّعْريضُ بمَنْ كانَتْ صلاتُه ونَحْرُه لغيرِ اللَّهِ تعالى. الحادي عشر: أنَّ الأمرَ بالصَّلاةِ إشارةٌ إلى الأعمالِ الدينية التي الصلاةُ قِوامُها وأفضلُها، والأمرُ بالنَّحْرِ إشارةٌ إلى الأعمالِ البدنيةِ التي النَّحْرُ أَسْناها. الثاني عشر: حَذْفُ متعلَّقِ «انحَرْ» إذ التقديرُ:

---

(١) في قراءة ابن عباس السابقة.

(٢) عاد إلى الآية الثانية.

(٣) انظر: تفسير الفخر الرازي ٣٢/ ١٢١.

(٤) الآية ١ من النحل.

فَصَلِّ لربِّك وانْحَرْ له. الثالثَ عشرَ: مراعاةُ السَّجْعِ فإنَّه من صناعةِ البديعِ العاري عن التّكلُّفِ. الرابعَ عشرَ/ قوله: «رَبِّك» في الإتْيان بهذه الصفةِ [٩٣٠/أ] دونَ سائرِ صفاتِه الحُسْنىٰ دلالةٌ على أنَّه هو المُصْلِحُ له المُرَبِّـي لِنِعَمِه فلا تلتمِسْ كلَّ خيرٍ إلاَّ منه. الخامسَ عشرَ: الالتفاتُ من ضميرِ المتكلمِ إلى الغائبِ في قولِه: «لربِّك». السادسَ عشرَ: جَعْلُ الأمْرِ بتَرْكِ الاهتبالِ[1] بشانِئِيه للاستئناف، وجَعْلُه خاتمةً للإعراضِ عن الشانىءِ، ولم يُسَمِّه ليشملَ كلَّ مَنْ اتَّصَفَ ـ والعياذُ بالله ـ بهذه الصفةِ القبيحة، وإن كان المرادُ به شخصاً مَعْنِيّاً. السابعَ عشرَ: التنبيهُ بذِكْرِ هذه الصفةِ القبيحةِ على أنه لم يَتَّصِفْ إلاَّ بمجرَّدِ قيامِ الصفةِ به، مِنْ غيرِ أَنْ يُؤَثِّرَ في مَنْ يَشْنَؤُه شيئاً البتةَ؛ لأنَّ مَنْ يَشْنَأُ شخصاً قد يُؤَثِّر فيه شَنَآنُه شيئاً. الثامنَ عشرَ: تأكيدُ الجملةِ بـ «إنَّ» المُؤْذِنَةِ بتأكيدِ الخبرِ، ولذلك يُتَلَقَّىٰ بها القسمُ، وتقديرُ القسمِ يَصْلُح هنا. التاسعَ عشرَ: الإتيانُ بضميرِ الفَصْلِ المُؤْذِنِ بالاختصاصِ والتأكيدِ إنْ جَعَلْنا «هو» فصلاً، وإنْ جَعَلْناه مبتدأً فكذلك يُفيد التأكيدَ، إذ يصيرُ الإسنادُ مَرَّتَيْن. العشرون: تعريفُ الأبترِ بـ أل المُؤْذِنَةِ بالخصوصيَّةِ بهذه الصفةِ، كأنه قيل: الكامِلُ في هذه الصفةِ. الحادي والعشرون: الإتيانُ بصيغة أَفْعَل الدالَّةِ على التناهي في هذه الصفةِ. الثاني والعشرون: إقبالُه على رسولِه عليه السلام بالخطاب مِنْ أول السورةِ إلى آخرها.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الكوثر]

---

(١) اهتبل: حزن، أو أسرع.

سورة الكافرون

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) [قوله]: ﴿لا أَعْبُدُ ما تَعْبُدون﴾: «ما» في هذه السورةِ يجوزُ فيها وجهان، أحدُهما: أنها بمعنى الذي. فإنْ كان المرادُ الأصنامَ ـ كما في الأولى والثالثة ـ فالأمرُ واضحٌ لأنهم غيرُ عقلاءَ. و«ما» أصلُها أَنْ تكونَ لغيرِ العقلاءِ. وإذا أُريد بها الباري تعالى، كما في الثانيةِ والرابعةِ، فاسْتَدَلَّ به مَنْ جوَّز وقوعَها على أولي العلمِ. ومَنْ مَنَعَ جَعَلَها مصدريةً. والتقديرُ: ولا أنتم عابدون عبادتي، ، أي: مثلَ عبادتي. وقال أبو مسلم[1]: «ما» في الأَوَّلَيْن[2] بمعنى الذي، والمقصودُ المعبودُ، و«ما» في الأخيرَيْن[3] مصدريةٌ، أي: لا أَعْبُدُ عبادتكم المبنيَّةَ على الشكِّ وتَرْكِ النظرِ، ولا أنتم تعبدون مثلَ عبادتي المبنيةِ على اليقين. فتحصَّلَ مِنْ مجموعِ ذلك ثلاثةُ أقوالٍ: أنها كلَّها بمعنىٰ الذي أو مصدريةٌ، أو الأُوْلَيان بمعنى الذي، والأخيرتان مصدريَّتان. ولِقائلٍ أَنْ يقولَ: لو قيل: بأنَّ الأولى والثالثةَ بمعنى الذي، والثانيةَ والرابعةَ مصدريةٌ، لكان

(١) انظر: البحر ٨/٥٢١.

(٢) الآية ٢ ـ ٣.

(٣) الآية ٤ ـ ٥.

حسناً حتى لا يَلْزَمَ وقوعُ «ما» على أولي العلمِ، وهو مقتضى قولِ مَنْ يمنعُ وقوعَها على أولي العلمِ كما تقدَّم.

واختلف الناسُ: هل التَّكرارُ في هذه السورةِ للتأكيد أم لا؟ وإذا لم يكنْ للتأكيدِ فبأيِّ طريقٍ حَصَلَتِ المغايرةُ حتى انتفى التأكيدُ؟ ولا بُدَّ مِنْ إيرادِ أقوالِهم في ذلك. فقال جماعة: هو للتوكيدِ. فقولُه «ولا أنا عابدٌ ما عَبَدْتُم» تأكيدٌ لقولِه «لاأعبدُ ما تَعْبدون» وقولُه: «ولا أنتمْ عابدونَ ما أعبُد» ثانياً توكيدٌ لقولِه «ولا أنتم عابدونَ ما أعبدُ» أولاً. ومثلُه قولُه «فبأيِّ آلاءِ ربّكما تُكَذِّبان»[1] و «وَيْلٌ يومئذٍ للمكذِّبين»[2] في سورتَيْهما، و «كلا سَوْفَ تعلمون ثم كلا سَوْفَ تَعْلمون»[3] و «كلا سَيَعْلَمون، ثم كلا سيعلمون»[4]. وفي الحديث: «فلا آذَنُ ثم لا آذَنُ، إنما فاطمةُ بَضْعَةٌ مني»[5] قال الشاعر[6]:

٤٦٦٣ـ هَــــلاَّ سَـــــأَلْـــــتَ جنـــــودَ كِنْـ

ـــــدَةَ يـــــومَ وَلَّـــــوْا أيـــــن أَيْنـــــا

وقال آخر[7]:

(١) الآية ١٣ من الرحمن.

(٢) الآية ١٥ من المرسلات.

(٣) الآية ٣ ـ ٤ من من التكاثر.

(٤) الآية ٤ من النبأ.

(٥) رواه البخاري في: ٦٧ من كتاب النكاح، ١٠٩ باب ذَبِّ الرجل عن ابنته، الفتح ٩/٢٣٨.

(٦) البيت لعبيد بن الأبرص. وهو في ديوانه ١٣٦.

(٧) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في القرطبي ٢٠/٢٩٧.

٤٦٦٤ـ يا علقمَهْ يا عَلْقَمَهْ يا علقَمَهْ
خيرَ تميمٍ كلِّها وأكرَمَهْ

وقال آخر[١]:

٤٦٦٥ـ يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ
إنك إن يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

وقال آخر[٢]:

٤٦٦٦ـ ألا يا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمي ثُمَّتَ اسْلَمي
ثلاثُ تحيَّاتٍ وإن لم تكَلَّمِ

وقال آخر[٣]:

٤٦٦٧ـ يا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لي كُلَيْباً
يا لَبَكْرٍ أينَ أينَ الفِرارُ

قالوا: والقرآنُ جاء على أساليبِ كلامِ العربِ. وفائدةُ التوكيد هنا قَطْعُ أَطْماعِ الكفارِ وتحقيقُ الإخبارِ بموافاتِهم على الكفرِ، وأنّهم لا يُسْلِمون إبداً.

وقال جماعةٌ: ليس للتوكيدِ. فقال الأخفش[٤]: «لا أعبد الساعةَ ما تعبدون، ولا أنتم عابِدون السنةَ ما أعبدُ، ولا أنا عابدٌ في المستقبلِ

(١) تقدم برقم ١٢٣٩.
(٢) تقدم برقم ٣٥٦١.
(٣) البيت لمهلهل وهو في الكتاب ١/٣١٨، والخصائص ٣/٢٢٩، والخزانة ١/٣٠٠.
(٤) لم يرد في كتابه المعاني.

ما عَبَدْتُمْ، ولا أنتم عابدون في المستقبلِ ما أعبد، فزال التوكيدُ، إذ قد تقيَّدَتْ كلُّ جملةٍ بزمانٍ غيرِ الزمانِ الآخر» انتهى. وفيه نظرٌ كيف يُقَيِّدُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم نَفْيَ عبادتِه لِما يَعْبُدون بزمانٍ، هذا لا يَصِحُّ. وفي الأسبابِ[1]: أنهم سَألوه أَنْ يَعْبُدَ آلِهَتَهُم سنةً ويَعْبُدون إلهَه سنةً، فنزَلَتْ فكيف يَسْتقيم هذا؟ وجعل أبو مسلم التغايُرَ بما قَدَّمْتُه عنه: وهو كونُ «ما» في الأوَّلَيْن بمعنى الذي، وفي الآخِرَيْنِ مصدريةً. وفيه نظرٌ أيضاً: مِنْ حيث إنَّ التكرارَ إنما هو مِنْ حيث المعنى وهذا موجودٌ كيف قَدَّرَتْ «ما». وقال ابن عطية[2]: / «لَمَّا كان قولُه «لا أَعْبُدُ» محتمِلاً [٩٣٠/ب] أَنْ يُرادَ به الآن ويبقى المستقبلُ[3] منتظراً ما يكونُ فيه جاء البيانُ بقولِه «ولا أنا عابدٌ ما عبدتُمْ»، أي: أبداً وما حَيِيْتُ، ثم جاء قولُه «ولا أنتم عابدونَ ما أعبدُ» الثاني حَتْماً عليهم أنهم لا يُؤمنون أبداً كالذي كَشَفَ الغيبَ، كما قيل لنوح عليه السلام: «أنَّه لن يؤمِنَ مِنْ قومِك إلاَّ مَنْ قد آمَنَ»[4] فهذا معنى الترديدِ في هذه السورةِ وهو بارعُ الفصاحةِ، وليس بتكْرارٍ فقط، بل فيه ما ذكَرْتُه».

وقال الزمخشريُّ[5]: «لا أعبدُ أُريد به العبادةُ فيما يُسْتقبل؛ لأنَّ «لا» لا تدخُلُ إلاَّ على مضارع في معنى الاستقبال، كما أنَّ «ما» لا تدخُلُ إلاَّ على مضارعٍ في معنى الحال. والمعنىٰ: لا أفعلُ في المستقبل

---

(١) أي: في أسباب النزول. انظر: فتح القدير ٥/٥٠٨.
(٢) المحرر ١٦/ ٣٧٤.
(٣) المحرر: «المستأنف» وهو تحريف.
(٤) الآية ٣٦ من سورة هود.
(٥) الكشاف ٤/ ٢٩٢.

ما تَطْلبونه مني مِنْ عبادةِ آلهتِكم، ولا أنتم فاعلونَ فيه ما أَطْلُبُه منكم مِنْ عبادةِ إلهي، ولا أنا عابدٌ ما عبَدُتُمْ، أي: وما كنتُ قطُّ عابداً فيما سَلَفَ ما عبدتُمْ فيه، يعني ما عُهِدَ مني قَطُّ عبادةُ صنمٍ في الجاهلية. فكيف تُرجَىٰ مني في الإسلامِ؟ ولا أنتم عابدون ما أعبدُ، أي: وما عبَدْتُمْ في وقتٍ ما أنا على عبادتِه. فإنْ قلتَ: فهلاَّ قيل: ما عَبَدْتُ كما قيل ما عبدتُمْ. قلت: لأنهم كانوا يَعْبُدون الأصنامَ قبل المَبْعَثِ، وهو لم يَكُنْ يعبدُ اللَّهَ تعالىٰ في ذلك الوقتِ. فإن قلت: فلِمَ جاء على «ما» دونَ مَنْ؟ قلت: لأنَّ المرادَ الصفةُ كأنه قيل: لا أعبدُ الباطلَ، ولا تعبدون الحقَّ. وقيل: إن «ما» مصدريةٌ، أي: لا أعبد عبادتكم ولا تعبُدون عبادتي» انتهى. يعني بقولِه «لأن المرادَ الصفةُ» يعني أنه أريدُ بـ«ما» الوصفُ، وقد قَدَّمْتُ تحقيقَ هذا قريباً في سورةِ والشمس وضحاها، واعتراضَ الشيخِ عليه، والجوابَ عنه، وأصلُه في سورة النساء عند قوله: «فانكِحوا ما طابَ لكم من النساء»[1].

وناقشه الشيخ[2] هنا فقال: «أمَّا حَصْرُه في قولِه: «لأن «لا» لا تَدْخُل» إلى آخره. وفي قوله: «كما أن «ما» لا تَدْخُلُ» إلى آخرِه؛ فليس بصحيحٍ، بل ذلك غالِبٌ فيهما لا مُتحتِّمٌ. وقد ذكر النحاةُ دخولَ «لا» على المضارع يُرادُ به الحالُ، ودخول «ما» علىٰ المضارع يُراد به الاستقبالُ. وذلك مذكورٌ في المبسوطات مِنْ كتب النحوِ، ولذلك لم يَذْكُرْ سيبويه[3] ذلك بأداة الحصرِ إنما قال: «وتكونُ «لا» نفياً لقولِه

(١) الآية ٣ من النساء. وانظر: الدر المصون ٣/ ٥٦١.

(٢) البحر ٨/ ٥٢٢.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٦.

يَفْعَلُ ولم يقع الفعلُ» وقال[1]: «وأمّا «ما» فهي نفيٌ لقولِه: هو يفعلُ إذا كان في حالِ الفعل»، فذكر الغالبَ فيهما. وأمّا قولُه، في قولِه: «ولا أنا عابد ما عبدْتُمْ»، أي: وما كنت قَطُّ عابداً فيما سلفَ ما عبدتُمْ فيه، فلا يَسْتقيم لأنَّ عابداً اسمُ فاعلٍ قد عَمِلَ في «ما عَبَدْتُمْ» فلا يُفَسَّر بالماضي إنما يُفَسَّر بالحالِ أو الاستقبالِ، وليس مذهبُه في اسمِ الفاعلِ مذهبَ الكسائي وهشام مِنْ جوازِ إعمالِه ماضياً[2]. وأمّا قولُه: «ولا أنتم عابدون ما أعبدُ»، أي: وما عَبَدْتُمْ في وقتٍ ما أنا على عبادتِه فعابِدون قد أعملَه في «ما أعبد» فلا يُفَسَّر بالماضي.

وأمّا قولُه «وهو لم يكن» إلى آخره فسوءُ أدبٍ على منصبِ النبوةِ، وغيرُ صحيح؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يَزَلْ مُوَحِّداً لله تعالى، مُنَزِّهاً عن كلِّ ما لا يليق بجلالِه، مُجْتنباً لأصنامِهم، يقفُ على مشاعر أبيه إبراهيمَ عليه السلام ويَحُجُّ البيتَ، وهذه عبادةٌ، وأيُّ عبادةٍ أعظمُ مِنْ توحيدِ اللَّهِ تعالىٰ ونَبْذِ أصنامِهم؟ ومعرفةُ اللَّهِ تعالىٰ أعظمُ العباداتِ. قال تعالىٰ: «وما خَلَقْتُ الجنَّ والإنسَ إلاَّ ليَعْبُدونِ»[3]. قال المفسِّرون: إلاَّ ليَعْرِفونِ، فسَمَّىٰ المَعْرِفَةَ بالله تعالىٰ عبادةً». انتهى ما ناقَشَه به وردُّه عليه.

ويُجابُ عن الأولِ: أنه بَنَىٰ أمرَه على الغالبِ فلذلك أتىٰ بالحَصْرِ وأمّا ما حكاه عن سيبويهِ فظاهرُه معه حتى يقومَ دليلٌ على غيرِه. وعن إعمالِه اسمَ الفاعل مُفَسَّراً له بالماضي بأنه على حكايةِ الحالِ كقوله

---

(١) الكتاب ١/ ٤٦٠.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/ ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣) الآية ٥٦ من الذاريات.

تعالىٰ: «وكلبُهم باسِطٌ ذِراعَيْه»[1] وقوله: «واللّٰهُ مُخْرِجٌ ما كنتم تكتمونُ»[2] ونحوهُ.

وأمَّا/ قولُه: «كان مُوَحِّداً مُنَزِّهاً» فمُسَلَّمٌ. وقوله: «وهذه أعظمُ [١/٩٣١أ] العباداتِ» مُسَلَّم أيضاً. ولكنَّ المرادَ في الآية عبادةٌ مخصوصةٌ، وهي الصلاةُ المخصوصةُ؛ لأنَّها يُقابِلُ بها ما كان المشركون يَفْعَلونه من سجودِهم لأصنامِهم وصلاتِهم لها، فقابَلَ هذا صلى الله عليه وسلم بصَلاتِه للّٰهِ تباركَ تعالىٰ. ولكنَّ نَفْيَ كلامِ الزمخشريِّ يُفْهِمُ أنه صلى الله عليه وسلم لم يكُنْ مُتعبِّداً قبل المبعَثِ، وهو مذهبٌ مرجوحٌ جداً ساقطُ الاعتبارِ؛ لأنَّ الأحاديث الصحيحة تَرُدُّه وهي: كان يتحنَّث، كان يتعبَّدُ، كان يصومُ، كان يطوفُ، كان يَقِفُ، ولم يقُلْ بخلافه إلَّا شذوذٌ مِنَ الناسِ. وفي الجملةِ فالمسألةُ خلافيةٌ. وإذا كان متعبِّداً فبأيِّ شَرْعٍ كان يتعبَّدُ؟ قيل: بشرعِ نوحٍ. وقيل: إبراهيم. وقيل: موسى. وقيل: عيسىٰ، ودلائلُ هذه في الأصولِ فلا نتعرَّضُ لها.

ثم قال الشيخ[3]: «والذي أَختارُ في هذه الجملِ أنه نفىٰ عبادتَه في المستقبلِ؛ لأن الغالِبَ في «لا» أَنْ تنفي المستقبلَ، ثم عَطَفَ عليه «ولا أنتم عابدونَ ما أعبد» نَفْياً للمستقبلِ، على سبيل المقابلةِ. ثم قال: «ولا أنا عابدٌ ما عبدتُّمْ» نَفْياً للحال؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ العاملَ الحقيقةُ فيه دلالتُه على الحالِ، ثم عَطَفَ عليه «ولا أنتم عابدون ما أَعْبُدُ» نَفْياً للحال على سبيل المقابلةِ، فانتظم المعنى أنَّه عليه السلام لا يَعْبُدُ ما يعبدون

---

(١) الآية ١٨ من الكهف.

(٢) الآية ٧٢ من البقرة.

(٣) البحر ٨/ ٥٢٢.

حالاً ولا مستقبلاً. وهم كذلك إذ خَتَم الله تعالىٰ موافاتَهم على الكفر. ولَمَّا قال: «لا أعبد ما تعبدون» فأطلق «ما» على الأصنامِ قابلَ الكلام بـ «ما» في قولِه «ما أعبد» وإنْ كان المرادُ بها اللَّهَ تعالىٰ؛ لأنَّ المقابلةَ يسوغُ فيها ما لا يَسُوغ في الانفرادِ. وهذا على مذهبِ مَنْ يقول: إنَّ «ما» لا تقع على آحادِ أولي العلمِ. أمَّا مَنْ يُجَوِّزُ ذلك ـ وهو مذهبُ سيبويهِ ـ[1] فلا يَحْتاج إلى الاستعذارِ بالتقابلِ».

آ. (٦) قوله: ﴿لكم دينُكم وليَ دينٌ﴾: أتىٰ بهاتَيْنِ الجملتين الإثباتِيَّتَيْن بعد جملٍ منفيةٍ؛ لأنه لَمَّا كان الأهمُّ انتفاءَه عليه السلام مِنْ دينهم بدأ بالنفي في الجملِ السابقةِ بالمنسوبِ إليه، فلمَّا تحقَّقَ النفيُ رَجَعَ إلى خطابِهم بقولِه «لكم دينُكم وليَ دينٌ» مهادنةً لهم، ثم نَسَخَ ذلك بالأمرِ بالقتال.

وفتح الياءَ مِنْ «لي» نافعٌ[2] وهشامٌ وحفصٌ والبزيُّ بخلافٍ عنه، وأسكنها الباقون، وحَذَفَ ياءَ الإضافةِ مِنْ «ديني» وقفاً ووَصْلاً السبعةُ وجمهور القراء، وأثبتها في الحالَيْن سلامٌ[3] ويعقوب، وأمرُها واضحٌ ممَّا تقدَّم.

[تمت بعونه تعالى سورة الكافرون]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٩.

(٢) السبعة ٦٩٩، والتيسير ٢٢٥، والإتحاف ٢/ ٦٣٤.

(٣) النشر ٢/ ٤٠٤، والإتحاف ٢/ ٦٣٤، والقرطبي ٢٠/ ٢٢٩، والبحر ٨/ ٥٢٢.

سورة النصر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿نَصْرُ اللهِ﴾: مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه، ومفعولُه محذوفٌ لفَهْمِ المعنى، أي: نَصْرُ اللَّهِ إياك والمؤمنين. وكذلك مفعولَيْ[1] «الفتح» ومُتَعَلَّقَهُ. والفتح، أي: فَتْحُ البلادِ عليك وعلى أمتِك. أو المقصود: إذا جاء هذان الفعلان، مِنْ غير نظرٍ إلى متعلَّقَيْهما كقوله: «أمات وأَحْيا»[2]. وأل في الفتح عِوَضٌ مِنْ الإضافة، أي: وفَتْحُه، عند الكوفيين، والعائدُ محذوفٌ عند البصريين، أي: والفتحُ مِنْه، للدلالةِ على ذلك. والعاملُ في «إذا»: إمَّا «جاء» وهو قولُ مكي[3]، وإليه نحا الشيخ[4] ونَصَرَه في مواضعَ. وقد تقدَّم ذلك كما نَقَلْتُه عن مكيّ وعنه. والثاني: أنه «فَسَبِّحْ»، وإليه نحا الزمخشريُّ[5] والحوفيُّ. وقد رَدَّ الشيخُ[6] عليهما: بأنَّ ما بعد فاءِ الجواب / لا يعملُ فيما قبلَها. وفيه بحثٌ تقدَّم [٩٣١/ب] بعضُه في سورةِ «والضُّحى».

---

(١) أي: حَذَفَ.

(٢) الآية ٤٤ من النجم.

(٣) إعراب المشكل ٢/٥٠٦.

(٤) البحر ٨/٥٢٣.

(٥) الكشاف ٤/٢٩٣.

(٦) البحر ٨/٥٢٣.

آ. (٢) قوله: ﴿يَدْخُلون﴾: إمَّا حالٌ إنْ كان «رَأَيْتَ» بَصَرِيةً وفي عبارة الزمخشري[١]: «إنْ كانَتْ بمعنىٰ أَبْصَرْتَ أو عَرَفْتَ». وناقشه الشيخُ[٢]: بأنَّ رَأَيْتَ لا يُعْرَفُ كونُها بمعنى عَرَفْتَ. قال: «فيَحْتاج في ذلك إلى استثباتٍ، وإمَّا مفعولٌ ثانٍ إن كانت بمعنىٰ عَلِمْتَ المتعدية لاثنين. وهذه قراءةُ العامَّةِ أعني: يَدْخُلون مبنياً للفاعل. وابن كثير[٣] في روايةٍ «يُدْخَلون» مبنياً للمفعول و «في دين» ظرفٌ مجازيٌّ، وهو مجازٌ فصيحٌ بليغٌ هنا.

قوله: «أفواجاً» حالٌ مِنْ فاعل «يَدْخُلون». قال مكي[٤]: «وقياسُه أفْوُج. إلاَّ أنَّ الضمةَ تُسْتثقلُ في الواوِ، فشَبَّهوا فَعْلاً يعني بالسكون بفَعَل يعني بالفتح، فجمعوه جَمْعَه» انتهى. أي: إنَّ فَعْلاً بالسكون قياسُه أَفْعُل كفَلْس وأَفْلُس، إلاَّ أنه اسْتُثْقِلت الضمةُ على الواو فجمعوه جَمْعَ فَعَل بالتحريكِ نحو: جَمَل وأَجْمال؛ لأنَّ فَعْلاً بالسُّكون على أَفْعال ليس بقياس إذا كان فَعْلٌ صحيحاً نحو: فَرْخ وأفراخ، وزَنْد وأزناد، ووردَتْ منه أَلفاظٌ كثيرةٌ، ومع ذلك فلم يَقيسوه، وقد قال الحوفيُّ شيئاً مِنْ هذا.

قوله: «بحمِد ربِّك» حالٌ، أي: مُلْتبساً بحمده، وتقدَّم تحقيقُ هذا في البقرة عند قوله: «ونحن نُسَبِّح بحمدِك»[٥].

[تمت بعونه تعالى سورة النصـر]

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٩٤.
(٢) البحر ٨/ ٥٢٣.
(٣) البحر ٨/ ٥٢٣.
(٤) إعراب المشكل ٢/ ٥٠٦.
(٥) الآية ٣٠ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/ ٢٥٦.

سورة تَبَّتْ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿تَبَّتْ يدا أبي لَهَبٍ﴾: أي: خَسِرَتْ، وتقدَّم تفسيرُ هذه المادةِ في سورة غافر في قوله: «إلاَّ في تَبابٍ»[١]، وأسند الفعلَ إلى اليدَيْنِ مجازاً لأنَّ أكثرَ الأفعالِ تُزاوَلُ بهما، وإنْ كانَ المرادُ جملةَ المَدْعُوِّ عليه. وقوله: «تَبَّتْ» دعاءٌ، و«تَبَّ» إخبارٌ، أي: قد وقع ما دُعِيَ به عليه. كقول الشاعر[٢]:

٤٦٦٨ـ جَزاني جَزاه اللَّهُ شَرَّ جَزائِه
جَزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

---

(١) الآية ٢٧ من غافر.

(٢) البيت بهذا الصدر لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٢٩٦/٤، والبحر ٥٢٥/٨، ولأبي الأسود الدؤلي:

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم   جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

وللنابغة:

جزى اللَّهُ عَبْساً عبسَ آلِ بُغَيْضٍ   جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعلْ

انظر: الخزانة ١٣٤/١، وابن يعيش ٧٦/١.

ويؤيِّده قراءةُ عبد الله[1] «وقد تَبَّ» والظاهرُ أنَّ كليهما دعاءٌ، ويكونُ في هذا شَبَهٌ مِنْ مجيءِ العامِّ بعد الخاصِّ؛ لأنَّ اليَدَيْن بعضٌ، وإن كان حقيقةُ اليدَيْن غيرَ مرادٍ، وإنما عَبَّر باليدَيْنِ؛ لأن الأعمال غالِباً تُزاوَلُ بهما.

وقرأ العامة «لَهَبٍ» بفتح الهاء. وابنُ كثيرٍ[2] بإسكانِها. فقيل: لغتان بمعنىً، نحو النَّهْر والنَّهَر، والشَّعْر والشَّعَر، والنَّفَر والنَّفْر[3]، والضَّجَر والضَّجْر. وقال الزمخشري[4]: «وهو مِنْ تغييرِ الأعلامِ كقوله: «شُمْس ابن مالك» بالضم، يعني أنَّ الأصلَ شَمْسٍ بفتح الشين فَغُيِّرَتْ إلى الضَّمِّ، ويُشير بذلك لقولِ الشاعر[5]:

٤٦٦٩ــ وإنِّـي لَمُهْـدٍ مِـنْ ثَنَـائِـي فَقَـاصِـدٌ بِـهِ

لابـنِ عَـمِّ الصِّـدْقِ شُمْـسِ بـنِ مـالـكِ

وجَوَّزَ الشيخُ[6] في «شُمْس» أَنْ يكونَ منقولاً مِنْ «شُمْس» الجمع مِنْ قولِه: «أذنابُ خيلٍ شُمْسٍ»[7] فلا يكونُ من التغيير في شيءٍ. وكَنَىٰ

(١) القرطبي ٢٠/٢٣٤، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٩٨.
(٢) السبعة ٧٠٠، والنشر ٢/٤٠٤، والقرطبي ٢٠/٢٣٧، والحجة ٧٧٦، والبحر ٨/٥٢٥، والتيسير ٢٢٥.
(٣) نَفَر الناس مِنْ مِنى نَفْراً ونَفَراً.
(٤) الكشاف ٤/٢٩٦.
(٥) البيت لتأبط شراً، وهو في الحماسة ١/٧٥، والخزانة ١/٩٧، والبحر ٨/٥٢٥.
(٦) البحر ٨/٥٢٥.
(٧) حديث شريف: «ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنابُ خيلٍ شُمْسٍ» جمع شموس وهو النفور من الدواب.. والحديث رواه مسلم في ٤ ــ كتاب الصلاة برقم ١١٩، ١/٣٢٢، وابن حنبل ٥/٨٦.

بذلك: إمَّا لالتهابِ وجنَتَيْه، وكان مُشْرِقَ الوجهِ أحمرَه، وإمَّا لِما يَؤُول إليه مِنْ لَهَبِ جهنمَ، كقولِهم: أبو الخيرِ وأبو الشَّرِّ لصُدورِهما منه، وإمَّا لأنَّ الكُنيةَ أغلبُ من الاسم، أو لأنَّها أَنْقصُ منه، ولذلك ذكرَ الأنبياءَ بأسمائِهم دون كُناهم، أو لقُبْحِ اسمِه، فإنَّ اسمَه «عبد العُزَّىٰ» فعَدَلَ إلى الكُنْية. وقال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: لِمَ كَناه والكُنيةُ تكْرُمَةٌ؟ ثم ذكَرَ ثلاثةَ أجوبةٍ: إمَّا لشُهْرَتِه بكُنْيته، وإمَّا لقُبْحِ اسمِه كما تقدَّم، وإمَّا لأنَّ مآلَه إلى لهبِ جهنم». انتهى. وهذا يقتضي أنَّ الكنيةَ أشرفُ وأكملُ لا أنقصُ، وهو عكسُ قولٍ تقدَّمَ آنفاً.

وقُرِىء[2]: «يدا أبو لَهَبٍ» بالواوِ في مكانِ الجرِّ. قال الزمخشري[3]: «كما قيل: عليُّ بن أبو طالب، ومعاويةُ بنُ أبو سفيان، لئلا يتغيَّرَ منه شيءٌ فيُشْكِلَ على السامعِ ولـ فَلِيْتَةَ بنِ قاسمٍ[4] أميرِ مكة ابنان، أحدُهما: عبدِ الله بالجرِّ / ، والآخرُ عبدَ الله بالنصب». ولم يَختلف القُرَّاءُ [٩٣٢/أ] في قولِه: «ذاتَ لَهَب» أنها بالفتح. والفرقُ أنها فاصلةٌ فلو سَكَنَتْ زال التَّشاكلُ.

آ. (٢) قوله: ﴿ما أَغْنى﴾[5]: يجوزُ في «ما» النفيُ والاستفهامُ، وعلى الثاني تكون منصوبةَ المحلِّ بما بعدَها التقدير: أيُّ شيء أغنى المالُ؟ وقُدِّم لكونِه له صَدْرُ الكلامِ.

---

(١) الكشاف ٤/٢٩٦.

(٢) الشواذ ١٨٢ وقال: حكاه أبو معاذ، والكشاف ٤/٢٩٦.

(٣) الكشاف ٤/٢٩٦.

(٤) فليتة بن القاسم شريف حَسَني من أمراء مكة استمر في ولاية مكة إلى أن توفي ٥٢٧. انظر: الأعلام ٥/١٥٦.

(٥) عاد إلى الآية ٢.

قوله: «وما كسَبَ» يجوز في «ما» هذه أَنْ تكونَ بمعنى الذي، فالعائد محذوفٌ، وأَنْ تكونَ مصدريةً، أي: وكَسْبُه، وأَنْ تكونَ استفهاميةً يعني: وأيَّ شيءٍ كَسَبَ؟ أي: لم يَكْسَبْ شيئاً، قاله الشيخُ[1]، فجعل الاستفهامَ بمعنى النفيِ، فعلى هذا يجوزُ أَنْ تكونَ نافيةً، ويكونَ المعنى على ما ذَكَرَ، وهو غيرُ ظاهرٍ. وقرأ عبد الله[2]: «وما اكْتَسَبَ».

آ. (٣) قوله: ﴿سَيَصْلَىٰ﴾: العامَّةُ على فتح الياءِ وإسكانِ الصادِ وتخفيفِ اللامِ، أي: يَصْلَىٰ هو بنفسِه. وأبو حيوة[3] وابنُ مقسم وعباسٌ[4] في اختيارِه بالضمِّ والفتحِ والتشديدِ. والحسن وابنُ أبـي إسحاق بالضمِّ والسكون.

آ. (٤) قوله: ﴿وامرأتُه حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾: قراءةُ العامَّةِ بالرفع على أنهما جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبرٍ سِيْقَتْ للإخبار بذلك. وقيل: «وامرأتُه» عطفٌ على الضميرِ في «سَيَصْلى»، سَوَّغَه الفصلُ بالمفعولِ. و «حَمَّالةُ الحطبِ» على هذا فيه أوجهٌ: كونُها نعتاً لـ «امرأتُه». وجاز ذلك لأن الإضافةَ حقيقيةٌ؛ إذ المرادُ المضيُّ، أو كونُها بياناً أو كونُها بدلاً لأنها قريبٌ مِنْ الجوامدِ لِتَمَحُّضِ إضافتِها، أو كونُها خبراً لمبتدأ مضمرٍ، أي: هي حَمَّالةُ. وقرأ[5] ابنُ عباس «ومُرَيَّتُه» و «مُرَيْئَتُه» على التصغير، إلاَّ أنَّه

---

(١) البحر ٨/ ٥٢٥.

(٢) القرطبـي ٢٠/ ٢٣٨، والبحر ٨/ ٥٢٥.

(٣) انظر في قراءاته: القرطبـي ٢٠/ ٢٣٨، والبحر ٨/ ٥٢٥.

(٤) لعله العباس بن الفضل المتوفى سنة ١٨٦ انظر تراجم العباس في طبقات القراء ١/ ٣٥٣.

(٥) البحر ٨/ ٥٢٥، والمحتسب ٢/ ٣٧٥ منسوبة لابن مسعود.

أَقَرَّ الهمزةَ تارةً وأبدلَها ياءً، وأدغم فيها أخرى.

وقرأ العامةُ «حَمَّالَةُ» بالرفع. وعاصمٌ[١] بالنصبِ فقيل: على الشَّتْم، وقد أتى بجميلٍ مَنْ سَبَّ أمَّ جميل. قاله الزمخشري[٢]، وكانت تُكْنَى بأمِّ جميل. وقيل: نصبٌ على الحالِ مِنْ «امرأتُه» إذا جَعَلْناها مرفوعةً بالعطفِ على الضَّميرِ. ويَضْعُفُ جَعْلُها حالاً عند الجمهور من الضميرِ في الجارِّ بعدها إذا جَعَلْناه خبراً لـ «امرأتُه»، لتقدُّمها على العاملِ المعنويِّ. واستشكل بعضُهم الحاليةَ لِما تقدَّم من أنَّ المرادَ به المُضِيُّ، فيتعرَّفُ بالإضافةِ، فكيف يكونُ حالاً عند الجمهور؟ ثم أجابَ بأنَّ المرادَ الاستقبالُ[٣] لأنَّه وَرَدَ في التفسير: أنها تحملُ يومَ القيامةِ حُزْمَةً مِنْ حَطَبِ النار، كما كانت تحملُ الحطبَ في الدنيا.

وفي قوله: «حَمَّالَةَ الحَطَبِ» قولان. أحدُهما: هو حقيقةٌ. والثاني: أنه مجازٌ عن المَشْيِ بالنميمةِ ورَمْيِ الفِتَنِ بين الناس. قال الشاعر[٤]:

٤٦٧٠ـ إنَّ بني الأَدْرَمِ حَمَّالو الحَطَبْ

هُمُ الوشاةُ في الرِّضا وفي الغضبْ

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٧٠٠، والنشر ٢/٤٠٤، والحجة ٧٧٧، والبحر ٨/٥٢٦، والتيسير ٢٢٥، والمحتسب ٢/٣٧٥، والقرطبي ٢٠/٢٣٨.

(٢) الكشاف ٤/٢٩٧.

(٣) أي: فتصبح إضافته لفظية، والإضافة اللفظية نكرة.

(٤) لم أهتد إلى قائله. وهو في البحر ٨/٥٢٦، والقرطبي ٢٠/٢٣٩، والماوردي ٤/٥٤٢.

وقال آخر[١]:

٤٦٧١ـ مِنْ البِيْضِ لم تُصْطَدْ على ظَهْرِ لأْمَةٍ

ولم تَمْشِ بين الحَيِّ بالحطبِ الرَّطْبِ

جَعَلَه رَطْباً تنبيهاً على تَدْخينه، وهو قريبٌ مِنْ ترشيح المجازِ. وقرأ أبو قلابة «حاملةَ الحطبِ»[٢] على وزن فاعِلَة. وهي محتملةٌ لقراةِ العامَّةِ. وعباس «حَمَّالة للحطَبِ» بالتنوين وجَرِّ المفعولِ بلامٍ زائدةٍ تقويةً للعاملِ، كقولِه تعالىٰ: «فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ»[٣] وأبو عمروٍ[٤] في روايةٍ «وامرأتُه» باختلاسِ الهاءِ دونَ إشباعٍ.

آ. (٥) قوله: ﴿في جِيْدِها حَبْلٌ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «في جيدِها» خبراً لـ «امرأتُه»[٥] و «حبلٌ» فاعلٌ به، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ «امرأتُه» على كونِها فاعلة[٦]. و «حبلٌ» مرفوعٌ به أيضاً، وأَنْ يكونَ خبراً مقدَّماً. و «حَبْلٌ» مبتدأٌ مؤخرٌ. والجملةُ حاليةٌ أو خبر ثانٍ، والجِيْدُ:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٤/٢٩٧، والبحر ٨/٥٢٦، والقرطبي ٢٠/٢٣٩، والماوردي ٤/٥٤٢، واللأمة: أداة الحرب، أي: لم تقع في السبي.

(٢) ضبطها ابن خالوية حاملةٌ، ولم تضبطها المظانُّ الأخرى.

(٣) الآية ١٠٧ من هود.

(٤) البحر ٨/٥٢٦.

(٥) على قراءة «حمالةَ» فمن أوجه «امرأته» الابتداء.

(٦) أي: وامرأته استقرَّ حبْلٌ في جيدها. فالفعل استقرَّ خبر لـ امرأته، وهو الذي رفع «حبلٌ» بالفاعلية كذا في الأصل، ولعله سهو، لأن امرأته لا تكون فاعلاً بأي وجه، لأنها إمَّا مبتدأ أو معطوفة.

العُنُق، ويُجْمع على أجيادُ. قال امرؤ القيس[1]:

٤٦٧٢ـ وجِيْـدٍ كجِيْـدِ الـرِّئْـمِ ليـس بفـاحِـشٍ
إذا هـــي نَصَّتْـــهُ ولا بمُعَطَّـــلِ

و «مِنْ مَسَدٍ» صفةٌ لـ «حَبْلٌ». والمَسَدُ: لِيْفُ المُقْلِ. وقيل: اللِّيفُ مطلقاً. وقيل: هو لِحاءُ شَجَرٍ باليمن. قال النابغة[2]:

٤٦٧٣ـ مَقْـذُوْفَـةٌ بِـدَخِيْـسِ النَّحْـضِ بَـازِلُهـا
لـه صـريـفٌ صَـريـفُ القَعْـوِ بـالمَسَـدِ

وقد يكونُ مِنْ جلود الإبل وأَوْبارِها. وأنشد[3]:

٤٦٧٤ـ ومَسَـــدٍ أُمِـــرَّ مِـــنْ أَيـــانِـــقِ

ويقال: رجلٌ / مَمْسود الخَلْق، أي: شديدُه. [٩٣٢/ب]

[تمت بعونه تعالى سورة المسد]

---

(١) برقم ٨١١.

(٢) ديوانه ٦. مقذوفة: مرمَّية باللحم. والدخيس: الذي أُدْمج بعضه في بعض من كثرته وصلابته. والنحص: اللحم. بازلها: سِنُّها الذي انشق، والناب ينشق في السنة الثامنة. صريف: صرير. القَعْو: البكرة.

(٣) البيت لعمارة بن طارق أو عقبة الهجيمي، وهو في اللسان (مسد) ومجاز القرآن ٢/ ٣١٥، والقرطبي ٢٠/ ٢٤١. وأمرَّ الحبل: فتله فتلاً شديداً. والأيانق: (ج) ناقة. وبعده:

صُهْـــبٍ عِتـــاقٍ ذاتِ مُـــخٍّ زاهِـــقِ

سورة الإخلاص

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿قل هو اللَّهُ أحدٌ﴾: في «هو» وجهان، أحدهما: أنه ضميرٌ عائدٌ على ما يُفْهَمُ من السياقِ، فإنه يُرْوى في الأسباب[١]: أنَّهم قالوا لرسولِ الله صلَّى الله عليه وسلم: صِفْ لنا ربَّك وانْسُبْه. وقيل: قالوا له: أمِنْ نُحاسٍ هو أم مِنْ حديدٍ؟ فنزَلَتْ. وحينئذٍ يجوزُ أَنْ يكونَ «الله» مبتدأً، و «أَحَدٌ» خبرُه. والجملةُ خبرُ الأولُ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «اللَّهُ» بدلاً، و «أحدٌ» الخبرَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «اللَّهُ» خبراً أوَّلَ، و «أحدٌ» خبراً ثانياً. ويجوزُ أَنْ يكونَ «أحدٌ» خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو أحدٌ. والثاني: أنَّه ضميرُ الشأنِ لأنه موضعُ تعظيمٍ، والجملةُ بعدَه خبرُه مفسِّرَةٌ.

وهمزةُ «أحد» بدلٌ من واوٍ، لأنَّه من الوَحْدة، وإبدالُ الهمزةِ من الواوِ المفتوحةِ. وقيل: منه «امرأةٌ أناة»[٢] من الوَنىٰ وهو الفُتورُ. وتقدَّم الفرقُ بين «أحد» هذا و «أحد» المرادِ به العمومُ، فإنَّ همزةَ ذاك أصلٌ

---

(١) أسباب النزول. انظر: فتح القدير ٥/٥١٣.

(٢) انظر: الممتع ٣٣٥.

بنفسِها. ونَقَل أبو البقاءِ[1] أنَّ همزةَ «أحد» هذا غيرُ مقلوبةٍ، بل أصلٌ بنفسِها كالمرادِ به العمومُ، والمعروفُ الأولُ. وفَرَّق ثعلب[2] بين «واحد» وبين «أحد»: بأنَّ الواحدَ يدخُلُه العَدُّ[3] والجمعُ والاثنان، و «أَحَد» لا يَدْخُلُه ذلك. ويقال: اللَّهُ أحدٌ، ولا يقال: زيدٌ أحدٌ؛ لأنَّ للَّهِ تعالى هذه الخصوصيةَ، وزَيْدٌ له حالاتٌ شتى. ورَدَّ عليه الشيخُ[4]: بأنَّه يُقال: أحد وعشرونَ ونحوه فقد دخلَه العددُ» انتهى. وقال مكي[5]: «إنَّ أَحَداً أصلُه وَأَحَد، فأُبْدِلَتِ الواوُ همزةً فاجتمع ألفان، لأنَّ الهمزةَ تُشْبه الألفَ، فحُذِفَتْ إحداهما تخفيفاً».

وقرأ[6] عبد الله وأُبَيٌّ «اللَّهُ أحدٌ» دونَ «قُلْ». وقرأ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم «أحدٌ» بغيرِ «قل هو». وقرأ الأعمش: قل هو اللَّهُ الواحد».

وقرأ العامَّةُ بتنوين «أحدٌ» وهو الأصلُ. وزيد بن علي[7] وأبان ابن عثمان وابن أبي إسحاق والحسن وأبو السَّمَّال وأبو عمروٍ[8] في روايةٍ في عددٍ كثيرٍ بحذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله[9]:

---

(1) الإملاء ٢/ ٢٩٧.
(2) البحر ٨/ ٥٢٨.
(3) البحر: العدد.
(4) البحر ٨/ ٥٢٨.
(5) إعراب المشكل ٢/ ٥١٠.
(6) انظر في هذه الأوجه الشاذة: الشواذ ١٨٢، والكشاف ٤/ ٢٩٨.
(7) السبعة ٧٠١، والبحر ٨/ ٥٢٨، والقرطبي ٢٠/ ٢٤٤، ومعاني الفراء ٣/ ٣٠٠.
(8) في رواية الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون عنه كما في السبعة.
(9) تقدم برقم ٢٢٦٨.

٤٦٧٥ـ عمـرُو الـذي هَشَـمَ الثَّـريـدَ لقـومِـه
ورجـــالُ مكـــةَ مُسْنِتُـــون عِجــافُ

وقال آخر(١):

٤٦٧٦ـ فـــأَلْفَيْتُـــه غيـــرَ مُسْتَعْتِـــبٍ
ولا ذاكـــرَ اللَّـــهَ إلاَّ قليـــلا

آ. (٢) قـولـه: ﴿الصَّمَـدُ﴾: فَعَـل بمعنى مَفْعُـول كـالقَبَـضِ والنَّقَضِ. وهو السَّيِّدُ الذي يُصْمَدُ إليه في الحوائجِ، أي: يُقْصَدُ ولا يَقْدِرُ على قضائِها إلاَّ هو. وأنشد(٢):

٤٦٧٧ـ ألا بَكَّـرَ النَّـاعـي بخَيْـرِ بنـي أسـدْ
بعَمْـرِو بـن مسعـودٍ وبـالسَّيِّـد الصَّمَـدْ

وقـال الآخـر(٣):

٤٦٧٨ـ عَلَـوْتُـه بحُسـامٍ ثـم قُلْـتُ لـه
خُـذْهـا حُـذَيْـفُ فـأنـتَ السَّيِّـدُ الصَّمَـدُ

وقيل: الصَّمَدُ: هو الذي لا جَوْفَ له، ومنه قوله(٤):

---

(١) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٢) البيت لسبرة بن عمرو الأسدي وهو في اللسان (صمد) ومجاز القرآن ٢/٣١٦، والخزانة ٤/٥٠٩.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (صمد) والصحاح (صمد).

(٤) لـم أهتـد إلـى قـائلـه، وهـو فـي القـرطبـي ٢٠/٢٤٥، والمـاوردي ٤/٥٤٥. والشكيم: الحديدة المعترضة في فم الفرس. وفي الماوردي: أنه قول الحسن وعكرمة وآخرين.

٤٦٧٩ـ شِهـابُ حُـروبٍ لا تَـزال جيـادُه
عـوابِـسَ يَعْلُكْـنَ الشَّكِيْـمَ المُصَمَّـدا

وقال ابن كعب: تفسيرُه ما بعده مِنْ قولِه: «لم يَلِدْ ولم يُوْلَدْ» وهذا يُشْبِهُ ما قالوه في تفسير الهَلوع[1]. والأحسنُ في هذه الجملة أَنْ تكون مستقلةً بفائدةِ هذا الخبرِ. ويجوز أَنْ يكونَ «الصَّمَدُ» صفةً. والخبرُ في الجملةِ بعده. كذا قيل: وهو ضعيفٌ، من حيث السِّياقُ، فإنَّ السِّياقَ يَقْتضي الاستقلالَ بأخبارِ كلِّ جملةٍ.

آ. (٤) قوله: ﴿كُفُواً أَحَدٌ﴾: في نصبه وجهان، أحدُهما: أنه خبرُ «يكنْ» و«أحدٌ» اسمُها و«له» متعلِّقٌ بالخبر، أي: ولم يكُنْ أحدٌ كُفُواً له. وقد رَدَّ المبردُ على سيبويهِ[2] بهذه الآيةِ، من حيث إنه يزعمُ أنه إذا تَقَدَّم الظرفُ كان هو الخبرَ، وهنا لم يَجْعَلْه خبراً مع تقدُّمِه.

وقد رُدَّ على المبردِ بوجهَيْن، أحدُهما: أنَّ سيبويهِ لم يُحَتِّمْ ذلك بل جَوَّزه. والثاني: أنَّا لا نُسَلِّم أن الظرفَ هنا ليس بخبرٍ بل هو خبرٌ، ونصبُ «كُفُواً» على الحال على ما سيأتي بيانُه. وقال الزمخشري[3]: «الكلامُ العربيُّ الفصيحُ أَنْ يؤخَّرَ الظرفُ الذي هو لَغْوٌ غيرُ مستقِرٍّ ولا يُقَدَّمَ. وقد نَصَّ سيبويه في «كتابِه» على ذلك، فما بالُه مُقَدَّماً في أَفْصَحِ كلامٍ وأَغْرَبِه؟ قلت: هذا الكلامُ إنما سِيْقَ لنَفْيِ المكافأةِ عن ذاتِ

---

(١) من قوله تعالى: «إنَّ الإنسانَ خُلِق هَلوعا. إذا مَسَّه الشرُّ جَزوعاً». الآية ١٩ من المعارج.

(٢) نص سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٩٩.

الباري تعالىٰ، وهذا المعنىٰ مَصَبُّه ومَرْكَزُه هو هذا الظرفُ، فكان لذلك أهمَّ شيءٍ وأَغْناه وأحقَّه بالتقديمِ وأَحْراه».

والثاني[1]: أَنْ يُنْصَبَ على الحال مِنْ «أحد» لأنَّه كان صفتَه فلمَّا تقدَّم عليه نُصِب حالاً، و «له» هو الخبر. قاله مكي[2] وأبو البقاء[3] وغيرُهما. ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الضمير المستكِنِّ في الجارِّ لوقوعِه خبراً. قال الشيخ[4] بعد أَنْ حكى كلامَ الزمخشري ومكي: «وهذه الجملةُ ليسَتْ/ من هذا البابِ وذلك أنَّ قولَه: «ولم يكن له كُفُواً أحدٌ» ليس [٩٣٣/أ] الجارُّ والمجرورُ فيه تامَّاً، إنما ناقصٌ لا يَصْلُحُ أَنْ يكونَ خبراً لـ «كان» بل هو متعلِّقٌ بـ «كُفُواً» وقُدِّمَ عليه. التقدير: ولم يكنْ أحدٌ مكافِئاً له، فهو في معنى المفعولِ متعلِّقٌ بـ «كُفُواً»، وتَقَدَّم على «كُفُواً» للاهتمامِ به، إذ فيه ضميرُ الباري تعالى، وتوسَّطَ الخبرُ وإنْ كان الأصلُ التأخيرَ؛ لأنَّ تأخيرَ الاسمِ هو فاصلةٌ فحَسُنَ ذلك.

وعلى هذا الذي قَرَّرْناه يَبْطُل إعرابُ مكي وغيرِه أنَّ «له» الخبرُ، و «كُفُواً» حالٌ مِنْ «أحد» لأنه ظرفٌ ناقصٌ لا يَصْلُح أَنْ يكونَ خبراً. وبذلك يَبْطُل سؤالُ الزمخشريِّ وجوابُه. وسيبويه إنما تكلَّم في الظرفِ الذي يَصْلُحُ أَنْ يكونَ خبراً وأنْ لا يكون. قال سيبويه[5]: «وتقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان [أحدٌ][6] مثلُك فيها، وليس أحدٌ

(١) في إعراب «كُفواً».
(٢) إعراب المشكل ٢/ ٥١٠.
(٣) الإملاء ٢/ ٢٩٧.
(٤) البحر ٨/ ٥٢٩.
(٥) الكتاب ١/ ٢٧.
(٦) زيادة من الكتاب.

فيها خيرٌ منك، إذا جعلت «فيها» مستقراً[1]، ولم تجعَلْه على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ أَجْرَيْتَ الصفةَ على الاسم. فإن جَعَلْتَه على «فيها زيدٌ قائمٌ» نَصَبْتَ فتقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها، إلاَّ أنَّكَ إذا أَرَدْتَ الإِلْغاءَ فكلما أَخَّرْتَ المُلْغَى فهو أَحْسَنُ، وإذا أَرَدْتَ أَنْ يكونَ مستقرّاً فكلما قَدَّمْته كان أحسنَ، والتقديمُ والتأخيرُ والإِلغاءُ والاستقرارُ عربيٌّ جيدٌ كثيرٌ قال تعالى: «ولم يكُنْ له كُفُواً أحدٌ». وقال الشاعر[2]:

٤٦٨٠ـ ما دامَ فيهِنَّ فَصِيْلٌ حَيَّاً

انتهى كلامُ سيبويه. قال الشيخ[3]: «فأنت ترَىٰ كلامَه وتمثيلَه بالظرف الذي يَصْلُح أَنْ يكونَ خبراً. ومعنى قولِه «مستقرّاً»، أي: خبراً للمبتدأ أو لكان. فإن قلتَ: فقد مَثَّل بالآية. قلت: هذا الذي أوقَع مكيّاً والزمخشريَّ وغيرَهما فيما وقعوا فيه، وإنما أراد سيبويه أنَّ الظرفَ التامَّ وهو في قولِه:

ما دامَ فيهِنَّ فَصِيلٌ حَيَّاً

أُجْرِي فَضْلَةً لا خبراً كما أنَّ «له» في الآية أُجْرِي فَضْلَةً فجعلَ الظرفَ القابلَ أن يكونَ خبراً كالظرفِ الناقصِ في كونِه لم يُستعمل خبراً. ولا يَشُكُّ مَنْ له ذِهْنٌ صحيحٌ أنه لا ينعقدُ كلامٌ مِنْ «له أحد» بل لو تأخَّرَ

---

(١) أي: خبراً.

(٢) البيت لابن ميادة، وهو في الكتاب ١/ ٢٨، والخزانة ٤/ ٦٠، واللسان (جلد). والضمير في «فيهن» يعود للإبل. والفصيل: ولد الناقة. والشاهد تقديم «فيهنَّ» وهو لغو.

(٣) البحر ٨/ ٥٢٩.

«كُفُو» وارتفع على الصفةِ وقد جَعَل «له» خبراً لم ينعقِدْ منه كلامٌ. بل أنت ترى أنَّ النفيَ لم يتسلَّطْ إلاَّ على الخبرِ الذي هو «كُفُواً». والمعنىٰ: لم يكنْ أحدٌ مكافِئَه» انتهى ما قاله الشيخ.

وقوله: «ولا يَشُكُّ أحدٌ» إلى آخره تَهْوِيلٌ على الناظرِ. وإلاَّ فقولُه: «هذا الظرفُ ناقصٌ» ممنوعٌ؛ لأنَّ الظرفَ الناقصَ عبارةٌ عَمَّا لم يكُنْ في الإخبارِ به فائدةٌ، كالمقطوعِ عن الإضافة، ونحوِ «في دارِ رجلٌ». وقد نَقَلَ عن سيبويه الأمثلَةَ المتقدمةَ نحو: «ما كان فيها أحدٌ خيراً منك»، وما الفرق بين هذا وبين الآيةِ الكريمة؟ وكيف يقول هذا وقد قال سيبويهِ في آخرِ كلامهِ: «والتقديمُ والتأخيرُ والإلغاء والاستقرارُ عربيٌّ جيدٌ كثيرٌ»؟

وقرأ[1] العامَّةُ بضمِّ الكافِ والفاء. وسَهَّل الهمزةَ الأعرجُ وشيبةُ ونافعٌ في روايةٍ. وأسكنَ الفاءَ حمزةُ، وأبدل الهمزةَ واواً وقفاً خاصة. وأبدلها حفصٌ واواً مطلقاً. والباقون بالهمزِ مطلقاً. وقد تقدَّم الكلامُ على هذا في أوائلِ البقرةِ في قوله: «هُزُواً»[2].

وقرأ سليمان بن علي[3] بن عبد الله بن عباس «كِفاءٌ» بالكسر والمدِّ، أي: لا مِثْلَ له. وأُنْشِدَ للنابغة[4]:

---

(1) انظر في قراءات «كفواً»: السبعة ٧٠١، والتيسير ٢٢٦، والبحر ٥٢٨/٨، والنشر ٢/ ٢١٥، والشواذ ١٨٢، والحجة ٧٧٧، والقرطبي ٢٠/ ٢٤٦.

(2) الآية ٦٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٤١٨/١.

(3) الهاشمي. قال في تقريب التهذيب: مقبول. توفي سنة ١٤٢، وهو عم الخليفة المنصور. انظر: سير الأعلام ٦/ ١٦٢، والتقريب ٢٥٣.

(4) عجزه:

وإن تَـأَثَّفَـكَ الأعـداءُ بـالـرِّفَـدِ

وهو في ديوانه ٢١. تأثفك: اجتمعوا حولك مثل الأثافيّ من القدر. الرفد: ج رِفْدة وهي الإعانة.

٤٦٨١ـ لا تَقْـذِفَنِّـي بِـرُكْـنٍ لا كِفـاءَ لَـه

. . . .

ونافعٌ في رواية «كِفا» بالكسر وفتح الفاء مِنْ غير مَدّ، كأنه نَقَلَ حركةَ الهمزةِ وحَذَفَها. والكُفْءُ: النظيرُ. وهذا كفْءٌ لك، أي: نظيرُكَ. والاسم الكَفاءة بالفتح.

[تمّت بعونه تعالى سورة الإخلاص]

سـورة الفلـق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله:** ﴿الفَلَقِ﴾: هو الصُّبْحُ. وهو فَعَل بمعنى مَفْعُول كالقَبَضِ، أي: مَفْلوق. وفي الحديث[١]: «الرُّؤْيا مِثْلُ فَلَقِ الصُّبح». قال الشاعر[٢]:

٤٦٨٢ــ يـا ليلـةً لـم أَنَمْها بِـتُّ مُـرْتَقِبـاً
أَرْعَـىٰ النجـومَ إلـى أنْ نَـوَّرَ الفَلَـقُ

وقال ذو الرمة[٣]:

٤٦٨٣ــ حتـى إذا مـا انْجلَـىٰ عـن وَجْهِـه فَلَـقٌ
هـادِيْـهِ فـي أُخْـرَيـاتِ الليـلِ مُنْتَصِـبُ

وقيل: هو جُبٌّ في جهنَّمَ. وقيل: المطمئِنُّ من الأرض. وجمعُه فُلْقان. وقيل: كلُّ ما فُلِقَ كالحَبِّ والأرضِ عن النبات.

(١) حديث البخاري: «فكان لا يرى رؤيا إلاَّ جاءت مثل فَلَق الصبح» ١ كتاب بدء الوحي من فتح الباري ١/ ٣٠.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/ ٢٥٤، والبحر ٨/ ٥٣٠، والماوردي ٤/ ٥٤٨.

(٣) ديوانه ١/ ٩٢ برواية: «حتى إذا ما جلا»، واللسان (فلق).

آ. (٢) قـولـه: ﴿مِـنْ شَـرِّ مـا خَلَـقَ﴾: متعلـقٌ بـ «أعـوذُ». والعامَّةُ على إضافةِ «شَرّ» إلى «ما». وقرأ[1] عمرو بن فائد بتنوينه. وقال ابنُ عطية[2]: «عمرُو بن عبيد وبعضُ المعتزلة الذين يَرَوْن أنَّ اللَّهَ لم يَخْلُقِ الشرَّ: «مِنْ شَرٍ» بالتنوين «ما خلقَ» على النفي، وهي قراءةٌ مردودةٌ مبنيَّةٌ على مذهبٍ باطلٍ» انتهى. ولا يتعيَّن[3] أَنْ تكونَ «ما» نافيةً، بل يجوزُ أن تكونَ موصولةً بدلاً مِنْ «شر» على حذفِ مضافٍ، أي: من شَرٍ شَرِّ ما خَلَقَ. عَمَّم أولاً [ثم خَصَّص ثانياً][4]. وقال أبو البقاء[5]: «وما على هـذا بـدلٌ مِـنْ «شـرّ» أو زائـدةٌ. ولا يجـوزُ أَنْ تكـونَ نـافيـةً؛ لأنَّ النـافيـةَ لا يتقدَّمُ عليها ما في حَيِّزِها. فلذلك لم يَجُزْ أَنْ يكونَ التقدير: ما خَلَقَ مِنْ شر، ثم هو فاسِدُ المعنى». قلت: وهو رَدٌّ حسنٌ صناعيٌّ. ولا يقال: إنَّ «مِـنْ شـرّ» متعلـقٌ بـ «أعـوذُ». وحُـذِفَ مفعـولُ «خَلَـقَ» لأنـه خـلافُ الأصلِ. وقد أَنْحى مكيٌّ[6] على هذا القائلِ، وردَّه بما تقدَّم أقبحَ رَدّ. [و «ما» مصدريةٌ، أو بمعنىٰ الذي][7].

آ. (٣) قوله: ﴿وَقَبَ﴾: وَقَبَ الليلُ: أظلم، والعذابُ: حَلَّ، والشمسُ: [غَرَبَتْ. وقيل: وَقَبَ، أي: دَخَلَ][8]. قال الشاعر[9]: / [٩٣٣/ب]

---

(١) البحر ٨/ ٥٣٠.

(٢) المحرر ١٦/ ٣٨٥ وبدأ بقوله: «وقرأ...

(٣) قوله: «ولا يتعيَّن» مخروم في الأصل. اثبتناه من (ش).

(٤) مخروم في الأصل. اثبتناه من (ش).

(٥) الإملاء ٢/ ٢٩٧.

(٦) إعراب المشكل ٢/ ٥١١.

(٧) ما بين معقوفين مخروم في الأصل. أثبتناه من (ش).

(٨) ما بين معقوفين مخروم في الأصل. أثبتناه من (ش).

(٩) لعلَّه لأمية وليس في ديوانه. وهو في البحر ٨/ ٥٢٩، والقرطبي ٢٠/ ٢٥٦.

٤٦٨٤ـ وَقَبَ العذابُ عليهمُ فكأنَّهمْ
لَحِقَتْهُمُ نارُ السَّمومِ فأُحْصِدوا

والغاسِقُ قيل: الليلُ. وقيل: القمر. سُمِّي الليلُ غاسِقاً لبُرودته. وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المادةِ في سورة ص[١]. واسْتُعيذ من الليل لِما يبيتُ فيه من الآفاتِ. قال الشاعر[٢]:

٤٦٨٥ـ يا طيفَ هندٍ لقد أَبْقَيْتَ لي أَرَقا
إذ جِئْتَنا طارقاً والليلُ قد غَسَقا

أي: أظلمَ واعْتَكَرَ. و «إذا» منصوب بـ «أعوذُ»، أي: أعوذُ باللَّهِ مِنْ هذا في وقتِ كذا.

آ. (٤) قوله: ﴿النَّفَّاثاتِ﴾: جمع نَفَّاثَة مثالُ مبالغةٍ. من نَفَثَ، أي: نَفَخَ. واخْتُلِفَ فيه فقال أبو الفضل: شَبَّه النَّفْخَ من الفمِ في الرُّقْيَةِ ولا شيءَ معه. فإذا كان بِرِيْقٍ فهو التَّفْلُ. وأنشد[٣]:

٤٦٨٦ـ فإنْ يَبْرَأْ فلم أَنْفُثْ عليهِ
وإنْ يَفْقَدْ فَحَقَّ له الفُقُودُ

وقال الزمخشري[٤]: «نَفَخٌ معه رِيْقٌ». وقرأ[٥] الحسن «النُّفَّاثات»

---

(١) انظر إعرابه للآية ٥٧.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/٢٥٦، والبحر ٨/٥٣١، والماوردي ٤/٥٤٩.

(٣) البيت لعنترة. وهو في ديوانه ٢٨٣، والقرطبي ٢٠/٢٥٧، والبحر ٨/٥٣٠.

(٤) الكشاف ٤/٣٠١.

(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٦٣٨، والبحر ٨/٥٣١، والقرطبي ٢٠/٢٥٩، والنشر ٢/٤٠٤، والشواذ ١٨٢.

بضـم النـون، وهـي اسـم كـالنُّفَّـاخَـة. ويعقـوب وعبـدُ الله بـن القـاسـم[1] «النافِثات». وهي محتملةٌ لقراءةِ العامة، والحسن أيضاً وأبو الرَّبيع[2] «النَّفِثات» دونَ ألفٍ كحاذِر وحَذِر. ونكَّر غاسِقاً وحاسداً لأنه قد يَتَخَلَّفُ الضَّرَرُ فيهما. فالتنكيرُ يفيد التبعيضَ. وعَرَّفَ «النفَّاثات»: إمَّا للعَهْدِ كما يُرْوَىٰ في التفسير، وإمَّا للمبالغةِ في الشَّرِّ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الفلق]

(١) عبد الله بن القاسم بن يسار المدني مولى أبي بكر رضي الله عنه. روى عنه قرة بن خالد. وأشار إلى هذه القراءة في ترجمته. انظر: طبقات القراء ٢/٤٤١.

(٢) لعله سليمان بن داود أبو الربيع المهري. ثقة إمام. عرض على ورش. توفي سنة ٢٥٣. انظر: طبقات القراء ٢/٣١٣.

سورة الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢ ــ ٣) قوله: ﴿مَلِكِ النَّاس. إلٰهِ الناس﴾: يجوزُ أَنْ يكونا وصفَيْنِ لـ «ربِّ الناس» وأَنْ يكونا بَدَلَيْنِ، وأَنْ يكونا عطفَ بيانٍ.

قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: مَلِكِ الناس، إلهِ الناس، ما هما مَنْ ربُّ الناس؟ قلت: عطفُ بيانٍ كقولك: سيرةُ أبـي حفصٍ عمرَ الفاروقِ، بُيِّنَ بمَلِكِ الناس، ثم زِيْدَ بياناً؛ لأنه قد يُقال لغيره «رَبُّ الناس» كقوله: «اتَّخذوا أَحْبارَهم ورُهْبانَهم أَرْباباً مِنْ دونِ الله»[2]. وقد يُقال: مَلِكُ الناس، وأمَّا إلهُ الناس فخاصٌّ لا شِرْكةَ فيه، فَجُعِل غايةَ البيان». واعترض الشيخُ[3] بأنَّ البيانَ بالجوامدِ. ويُجابُ عنه: بأنَّ هذا جارٍ مَجْرىٰ الجوامدِ. وقد تقدَّم في «الرحمٰن الرحيم» أولَ الفاتحةِ[4] تقريرُه.

وقال الزمخشريُّ[5]: «فإنْ قلتَ لِمَ قيل: «بربِّ الناسِ» مضافاً إليهم

(١) الكشاف ٤/ ٣٠٢.

(٢) الآية ٣١ من التوبة.

(٣) البحر ٨/ ٥٣٢.

(٤) انظر: الدر المصون ١/ ٣٠.

(٥) الكشاف ٤/ ٣٠٢.

خاصةً؟ قلت: لأنَّ الاستعاذةَ وقعَتْ مِنْ شرِّ المُوَسْوِسِ في صدورِ الناسِ فكأنه قيل: أعوذُ مِنْ شَرِّ المُوَسْوِسِ إلى الناس بربِّهم الذي يملكُ أمْرَهم» ثم قال: «فإنْ قلتَ: فهلاَّ اكْتُفِي بإظهارِ المضافِ إليه مرةً واحدة. قلت: لأنَّ عطفَ البيانِ للبيانِ فكان مَظِنَّةً للإظهار»[1].

آ. (٤) قوله: ﴿الوَسْواس﴾: قال الزمخشري[2]: «اسمٌ بمعنى الوَسْوَسَةِ كالزَّلْزال بمعنى الزَّلْزَلة، وأمَّا المصدرُ فوِسْواسٌ بالكسرِ كالزِّلْزال، والمرادُ به الشيطانُ سُمِّي بالمصدرِ كأنه وَسْوَسَةٌ في نفسِه، لأنها صَنْعَتُه وشُغْلُه، أو أُريد ذو الوَسْواس» انتهى. وقد مَضَى الكلامُ معه في أنَّ المكسورَ مصدرٌ، والمفتوحَ اسمٌ في الزلزلة[3] فليُراجَعْ.

قوله «الخَنَّاس»، أي: الرَّجَّاع؛ لأنه إذا ذُكِرَ اللَّهُ تعالى خَنَسَ وهو مثالُ مبالغةٍ من الخُنوس. وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادةِ في سورةِ التكوير[4].

آ. (٥) قوله: ﴿الذي يُوَسْوِسُ﴾: يجوز جَرُّه نعتاً وبدلاً وبياناً لجَريانه مَجْرى الجوامدِ، ونصبُه ورفعُه على القطع.

آ. (٦) قوله: ﴿من الجِنَّةِ﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه بدلٌ من «شَرِّ» بإعادة العاملِ، أي: مِنْ شَرِّ الجِنة. الثاني: أنه بدلٌ مِنْ ذي

---

(١) الكشاف: «دون الإضمار».

(٢) الكشاف ٤/٣٠٢.

(٣) راجع إعرابه للآية ١.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٥.

الوَسواس؛ لأنَّ المُوَسْوِسَ من الجنِّ والإنس. الثالث: أنَّه حالٌ من الضمير في «يُوَسْوِسُ»، أي: يُوَسْوِس حالَ كونِه مِنْ هذين الجنسَيْنِ. الرابع: أنه بدلٌ من «الناس»، وجَعَلَ «مِنْ» تَبْييناً. وأَطْلَقَ على الجِنِّ اسمَ النـاس؛ لأنهـم يتحرَّكـون فـي مُـراداتهـم، قـالـه أبـو البقـاء[1]. إلاَّ أنَّ الزمخشري[2] أبطلَ فقال بعد أَنْ حكاه: «واسْتَدَلُّوا بـ «نَفَرٌ»[3] و «رجالٌ»[4] وما أحقَّه؛ لأن الجنَّ سُمُّوا جِنَّاً لاجتنانِهم والناسَ ناساً لظهورِهم، من الإيناس وهو الإبصار، كما سُمُّوا بَشَراً. ولو كان يقع الناسُ على القبيلَيْنِ وصَحَّ وثبَتَ لم يكن مناسِباً لفصاحةِ القرآن وبعده مِنَ التَّصَنُّع، وأَجْوَدَ من أن يرادَ بالناس الناسي كقولِه: «يومَ يَدْعُ الداعِ»[5] وكما قرىء «مِنْ حيث أفاضَ الناسي»[6]. ثم بُيِّنَ بالجِنة والناس؛ لأنَّ الثَّقَلَيْن هما النوعان الموصوفانِ بنِسْيان حَقِّ اللَّهِ تعالى». قلت: يعنى أنه اجتُزِىء بالكسرةِ عن الياء، والمرادُ اسمُ الفاعلِ، وقد تقدَّم تحقيق هذا في البقرة[7]، وأَنْشَدْتُ عليه هناك شيئاً من الشواهد.

الخامس: أنه بيانٌ للذي يوسوِسُ، على أن الشيطان ضربان: إنسِيٌّ وجنيٌّ، كما قال «شياطينَ الإنسِ والجنِّ»[8]. وعن أبـي ذر: أنه قال

---

(١) الإملاء ٢/٢٩٨.
(٢) الكشاف ٤/٣٠٣.
(٣) الآية ١ من الجن.
(٤) الآية ٦ من الجن.
(٥) الآية ٦ من القمر.
(٦) الآية ١٩٩ من البقرة وهي قراءة سعيد بن جبير. انظر: الدر المصون ٢/٣٣٥.
(٧) انظر: الدر المصون ٢/٣٣٦. ولم ينشد عليه شيئاً.
(٨) الآية ١١٢ من الأنعام. والأصل «الجن والإنس».

لرجل: هل اسْتَعَذْتَ من شياطينِ الإنس؟ السادس: أنَّه يتعلَّق بـ «يُوَسْوِسُ»، و «مِنْ» لابتداءِ الغاية، أي: يُوَسْوِسُ في صدورِهم من جهة الجنِّ ومِنْ جهة الإنس. السابع[1]: أنَّ «والناس» عطفٌ على «الوَسْواس»، أي: مِنْ شَرِّ الوَسْواس والناس. ولا يجوزُ عطفُه على الجِنَّةِ؛ لأنَّ الناسَ لا يُوَسْوِسُوْنَ في صدورِ الناس إنما يُوَسْوِس الجنُّ، فلمَّا استحالَ المعنى حُمِل على العطف على الوَسْواس، قاله مكي[2] وفيه بُعْدٌ كبيرٌ لِلَّبْسِ الحاصلِ. وقد تقدَّم أنَّ الناسَ يُوَسْوِسون أيضاً بمعنىً يليقُ بهم.

الثامن: أنَّ «مِنَ الجِنَّة» حالٌ من «الناس»، أي: كائنين من القبيلين، قاله أبو البقاء[3]، ولم يُبَيِّنْ: أيُّ الناسِ المتقدمُ أنه صاحبُ الحالِ؟ وعلى كلِّ تقديرٍ فلا يَصِحُّ معنى الحاليةِ [في شيءٍ منها][4]، لا الأولُ ولا ما بعدَه. ثم قال: «وقيل هو معطوف على الجِنَّة» يريد «والناس» الأخيرَ معطوفٌ على «الجنة». وهذا الكلامُ يَسْتدعي تقدُّمَ شيءٍ قبلَه: وهو أَنْ يكونَ «الناس» عطفاً على غير الجنة كما قال به مكي ثم يقول: «وقيل هو معطوفٌ على «الجنة». وفي الجملة فهو كلامٌ متسامَحٌ فيه [سامَحَنا الله][5] وإياه وجميعَ خلقِه بمنِّه وكَرَمِه وخَتَمَ لنا منه بخيرٍ، وخَتَم لنا رِضاه عنَّا وعن جميع المسلمين.

---

(١) الأصل السادس وهو سهو. والتصحيح من (ش).

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٥١٢.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٩٨.

(٤) خرم في الأصل وأثبتناه من (ش).

(٥) خرم في الأصل وأثبتناه من (ش).

وهذا آخِرُ ما تَيَسَّر لي من إملاءِ هذا الموضوعِ وحَضْرِ ما في هذا المجموعِ متوسِّلاً إليه بكلامِه متشفِّعاً لديه برسولِه محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم في أن يجعلَه خالصاً لوجهِه مُوْجِباً للفوز لديه، فإنه حسبي ونِعْمَ الوكيلُ. ووافق الفراغُ منه تصنيفاً وكتابة في العُشْرِ الأوسط من شهر رجبِ الفردِ من شهورِ سنةِ أربعٍ وثلاثين وسبعمئة أحسنَ الله تقضِّيَها بمَنِّه وكَرَمِه. قاله وكتبه أفقرُ عبيدِه إليه أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ محمدِ بنِ مسعودٍ الشافعيُّ الحلبيُّ حامداً لله ربِّ العالمين ومُصَلِّياً على رسولِه الأمين وآلِه وصحبِه أجمعين وسلَّم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الناس]

فهرس

شُكر وَتَقْدير

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق إلى زوجي الفاضلة السيدة أم بلال، فقد ساعدتني في إعداد هذه الفهارس التفصيلية التي احتاجت مني ومنها إلى صبر ودأب ومتابعة وتنظيم، أدعو الله عزَّ وجلَّ أن يثيبها ويجزيها خير الجزاء.

ويسرني أن أتقدم بالشكر كذلك إلى ولدي البارّ حذيفة، حيث بذل معنا جهوداً طيبة في رحلة الفهارس الفنية، أدعو الله له بالتوفيق والتسديد.

● ● ●

الفهارس العامة، وتشمل:

(١٧) فهرس إعراب الجمل.
(١٨) فهرس أصول النحو.
(١٩) فهرس المفردات الصرفية.
(٢٠) فهرس مباحث الصرف.
(٢١) فهرس المذاهب النحوية.
(٢٢) فهرس الأمثال.
(٢٣) فهرس الحكايات.
(٢٤) فهرس الدراسة.
(٢٥) فهرس السور الكريمة.
(٢٦) فهرس المصادر والمراجع.
(٢٧) فهرس الفهارس.

• • •

(١)

فهرس القرآن الكريم

﴿آل عمران﴾

﴿النساء﴾

﴿المائدة﴾

﴿الأنعام﴾

﴿الأنفال﴾

﴿التوبة﴾

﴿يونس﴾

﴿هود﴾

﴿يوسف﴾

﴿الحجر﴾

﴿النحل﴾

﴿الإسراء﴾

﴿طه﴾

﴿الأنبياء﴾

﴿الحج﴾

﴿المؤمنون﴾

﴿النور﴾

﴿الفرقان﴾

﴿الشعراء﴾

﴿النمل﴾

﴿فاطر﴾

﴿يس﴾

﴿الصافات﴾

﴿ص﴾

﴿الزمر﴾

﴿غافر﴾

﴿فصلت﴾

﴿الشورى﴾

﴿الزخرف﴾

﴿الدخان﴾

﴿الجاثية﴾

﴿ق﴾

﴿الذاريات﴾

﴿الطور﴾

﴿النجم﴾

﴿القمر﴾

﴿الرحمـٰن﴾

﴿المدثر﴾

﴿القيامة﴾

﴿الإنسان﴾

﴿المرسلات﴾

● ● ●

(٢)
فهرس الحديث والأثر

• • •

(٣)

فهرس الشواهد الشعرية

القافية	رقم الشاهد
الهمزة المفتوحة	
ما وراءَها	٤٥، ٢٩٤، ٤١٦٩
ظباء	١٣٩٥، ٢٤١٧، ٣٢٩٩
رادءَه	٣٣٩٠
جزءاً	٣٧٦٣
الهمزة المضمومة	
بلاء	٤٤
الغراء	١٠١
السواء	١٤٢، ٦٧٥، ١٣٢١
الفداء	٢٦٦، ٧٥١، ٣٧٤٠
بداء	٣٥٤، ٢٧٩٣
الإباء	٣٦٣
نساء	٤٦٩، ٢٥٢٦
كفاء	٦٠٤، ٦٢٧
وراء	٦١٤

القافية	رقم الشاهد
الظباء	٦٦٩
ظمئوا	٧٢٦
سواء	٧٩٠، ١١٤٩، ٣٦٣٧، ٤٢٣٤
خلاء	٨٦٠
العشاء، داء	٨٧٨
اللقاء	٩٥٧
الثواء	١١١٤، ٣٣٦٧، ٣٩٦١
شعواء	١٣٥١
دواء	١٣٨٣، ١٦٠٣، ٢٧٨٣، ٣٥٦٠، ٤٤٣٢
أساؤوا	١٣٩٩
الإمساء	١٥٤٨، ٣٢٧٥
الإخاء	١٦٦٦، ٢٢٦٥
وماء	١٨٢٩، ٢٤١٣، ٢٢٥٩، ٢٥٧١، ٣٢٣٤، ٣٥٣٤، ٤٤٤١
إباء	١٩٤٤، ٢٧٥٦، ٣٧٤٥

الهمزة المكسورة

الباء الساكنة

الباء المفتوحة

الباء المضمومة

الباء المكسورة

التاء الساكنة

التاء المفتوحة

التاء المضمومة

التاء المكسورة

الحاء المضمومة

الحاء المكسورة

الدال الساكنة

الدال المفتوحة

الدال المضمومة

الدال المكسورة

الراء الساكنة

الراء المفتوحة

الراء المضمومة

الراء المكسورة

الزاي

السين الساكنة

السين المفتوحة

العين المضمومة

الفاء المضمومة

الفاء المكسورة

القاف الساكنة

القاف المفتوحة

القاف المضمومة

القاف المكسورة

الكاف الساكنة

الكاف المفتوحة

الكاف المضمومة

الكاف المكسورة

اللام الساكنة

اللام المفتوحة

اللام المضمومة

اللام المكسورة

الميم المكسورة

النون الساكنة

النون المفتوحة

النون المضمومة

النون المكسورة

فهرس أنصاف الأبيات

● ● ●

(٤)

فهـرس الأعـلام

٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٦، ٨١، ٨٢، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٨، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩،
١١٠، ١١٥، ١١٩، ١٢٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦،
١٥٧، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٢،
١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧،
٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٤،
٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٣،
٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٧، ٣٧٤، ٣٧٧،
٣٧٩، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٨،
٤١٢، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٧،
٤٥٨، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩،
٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤،
٥١٦، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٣١، ٥٣٣، ٥٣٩، ٥٤٧، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٦،
٥٥٨، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٧١، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨٢،
٥٨٤، ٥٨٦، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣،
٦٠٤، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٨، ٦٢١، ٦٣١، ٦٤٠، ٦٤٣، ٦٤٩، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨،
٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٥، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٨٤، ٧٠٠، ٧٠١، ١٣/٣،
٢٤، ٢٦، ٣٦، ٣٩، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧٣، ٨٣،
٨٩، ٩٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٣، ١١٥، ١٢٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠،
١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٥، ١٩١، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٠،
٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٣، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٠،
٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٩١، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢،
٣١٣، ٣١٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧،
٤٠٠، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٢٩،
٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٤، ٤٦١،
٤٦٣، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٩١، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٧، ٥٠٤،
٥٠٥، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١١، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٣،
٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠،
٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٦٢، ٥٧٤، ٥٧٨، ٥٨٨، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦،
٥٩٨، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٦، ٦٠٨، ٦١٠، ٦١٣، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٨، ٦٢٠، ٦٢٢،

• • •

(٥)

فهرس أقوال العرب

● ● ●

(٦)

فهرس مسائل رسم المصحف والإملاء

● ● ●

(٧)

فهرس المعرَّب والمُوَلَّد

• • •

(٨)

فهـرس العقـائد

● ● ●

(٩)

فهرس الإشارات البلاغية

• • •

(١٠)

فهرس الكتب

● ● ●

(١١)

فهرس مفردات اللغة

الباء

التاء

الثاء

الجيم

الحاء

الذال

الراء

الزاي

السين

الضاد

الطاء

الظاء

العين

الغين

غرم: ٦/ ٧٣، ١٠٥، ٨/ ٤٩٩، ١٠/ ٢١٧

الفاء

القاف

اللام

الميم

النون

الهاء

الياء

● ● ●

(١٢)

فهرس مسائل فقه اللغة

• • •

(١٣)

فهرس لغات القبائل

● ● ●

(١٤)

فهرس مباحث النحو

• • •

(١٥)

فهرس الأدوات

● ● ●

(١٦)

فهرس مباحث الأفعال

• • •

(١٧)

إعـراب الجـمل

● ● ●

(١٨)

فهرس أصول النحو

(١٩)

فهرس المفردات الصرفية

الهمزة

النون

الهاء

الواو

الياء

● ● ●

(٢٠)

فهرس مباحث الصرف

● ● ●

(٢١)

فهرس المذاهب النحوية

٣٩٨، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٤٢، ٤٤٨، ٤٧٣، ٤٩٤، ٥٦٧، ٥٦٩، ٦١٢، ٦٣٧، ١٦/٨، ٢٢، ٢٣، ١١٩، ١٤٦، ١٧٣، ١٨٩، ٢٠٤، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٥٢، ٢٥٦، ٣٣٣، ٣٤٣، ٣٧٣، ٣٨٦، ٤٣٦، ٤٥٦، ٤٧٢، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٥٥، ٩/٤٤، ٨٦، ١٠٢، ١٣٩، ١٤١، ١٥٦، ١٨٨، ٢٠١، ٢٠٩، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٥، ٣٨٥، ٣٩٤، ٤٠١، ٤٠٧، ٤٤٠، ٤٦٥، ٤٨٢، ٤٩٠، ٤٩٧، ٦٢٦، ٦٤٦، ١٠/٦، ٢٠، ٤٣، ٨٨، ١٠٣، ١٣١، ١٣٧، ١٤٦، ١٧٦، ٢٢٥، ٢٣٩، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٨، ٣٢٧، ٣٦٠، ٣٧٠، ٤٠٦، ٤١٢، ٤٢٨، ٤٥٣، ٤٨٧، ٥١٠، ٥٢٢، ٥٢٩، ٥٣٩، ٥٦٤، ٥٧٩، ٥٨٧، ٥٩٥، ٦٠٤، ٦٣٢، ٦٨٣، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٩٩، ٧٤٥، ٧٤٩، ٧٥٢، ٧٩٢، ١١/١٠، ٦٠، ١٣٩

الكوفة:

١٩/١، ٢٢، ٥٩، ٦٢، ٧٤، ٩٧، ١٠٥، ١٣٦، ١٤٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٤، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٢، ٣٣٦، ٣٦٨، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٥٦، ٤٦٠، ٤٧٧، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٩، ٥٠٣، ٥٠٧، ٥١٧، ٢/٥، ١٣، ١٥، ٢٥، ٢٨، ٥٤، ٦١، ٦٩، ٧٦، ٩٠، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٣، ١٣٧، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٥، ١٧٨، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤، ٤١١، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤١، ٤٥٥، ٤٦٤، ٤٨٨، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥١٢، ٥٩٦، ٦٢٨، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٨، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٩٨، ٣/١٩، ٣٩، ٦٧، ٦٨، ٨٠، ٩٨، ١٠٥، ١١٥، ١٢١، ١٣٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٤، ١٩١، ٢٤١، ٢٤٥، ٣١٩، ٣٢١، ٣٨٩، ٤١١، ٤٥٩، ٥٠٧، ٥١٣، ٥٢٤، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٥٧، ٥٦٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦٢٤، ٦٦٠، ٦٧٠، ٦٧٩، ٤/٩، ١٢، ١٧، ٢٢، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٤٠، ٦٠، ٨١، ٨٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٧، ١١٦، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٨، ١٦١، ١٦٥، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٧، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٣٨، ٣٧٥، ٣٨٦، ٣٩٥، ٤١١، ٤٣٩، ٤٦٢، ٥٠١، ٥٢٠، ٥٧٧، ٥٩٣، ٦٠٠، ٦٢٤، ٦٩٥، ٥/٥١، ٧٠، ٩٤، ١٢٦، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٨، ٣٨١، ٤٠٠، ٤١٥، ٤٥٢، ٤٦٧، ٥٠٧، ٥١٣، ٥٣٣، ٥٣٩، ٥٥٣، ٥٥٨، ٥٦٠، ٥٦٦، ٥٧٣، ٥٧٨، ٥٨٢، ٥٩٨، ٦٣٢، ٦/٧، ١٠، ٤٨، ٧٢، ١٢١، ١٣٥، ١٦٨، ١٧٣، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٨٠، ٢٥٧، ٣٦٩، ٣٧٦، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٢٦، ٤٥٣، ٤٧٢، ٤٩٤، ٥٤٦، ٧/٢٥، ٥٣، ٨٠، ١١٦، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٦،

• • •

(٢٢)

فهـرس الأمثـال

● ● ●

(٢٣)

فهـرس الحكـايات

● ● ●

(٢٤)

فهـرس الدراسـة

● ● ●

(٢٥)

فهرس السور الكريمة

● ● ●

(٢٦)

أهم المصادر والمراجع

ـ إبراز المعاني: لأبي شامة. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مصر ـ مطبعة الحلبي.

ـ إتحاف فضلاء البشر: للشيخ أحمد الدمياطي. مطبوعة مصر ١٣٠٦هـ، ومطبوعة الدكتور شعبان إسماعيل، بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ أثر القراءات في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم، مصر ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

ـ أخبار النحويين البصريين: للسيرافي. تحقيق: الزيني ـ خفاجي مصر، ١٣٧٤هـ.

ـ أدب الكاتب: لابن قتيبة. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

ـ ارتشاف الضرب: لأبي حيان. تحقيق: د. مصطفى النماس، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، مصر.

ـ الأزهية في علم الحروف: للهروي. تحقيق: عدنان الملوحي دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

ـ أساس البلاغة: للزمخشري. مصر ١٣٤١هـ ـ ١٩٢٢م.

ـ أسرار العربية: لابن الأنباري. تحقيق: محمد بهجت البيطار دمشق، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

ـ الأشباه والنظائر: للسيوطي. مطبوعة حيدرأباد ـ ١٣٥٩هـ.

ـ الاشتقاق: لابن دريد. تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة السنة ١٣٧٨هـ.

ـ اشتقاق أسماء الله: للزجاجي. تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر. مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٣هـ.

ـ إصلاح المنطق: لابن السكيت. تحقيق: شاكر ـ هارون دار المعارف، مصر ١٣٧٥هـ.

ـ الأصمعيات: اختيار الأصمعي. تحقيق: شاكر ـ هارون مصر، ١٩٦٤م.

ـ الأضداد: لابن الأنباري. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، الكويت ١٩٦٠م.

ـ إعراب ثلاثين سورة: لابن خالويه. مصر، دار الكتب ١٣٦٠هـ.

ـ إعراب الحديث النبوي: للعكبري. تحقيق: د. حسن الشاعر، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ إعراب القرآن: المنسوب للزجاج. تحقيق: إبراهيم الأبياري، مصر، ١٩٦٣م.

ـ إعراب القرآن: للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة، ومطبوعة وزارة الأوقاف بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م للمحقق نفسه.

ـ الأعلام: للزركلي. مصر ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م، ومطبوعة بيروت ـ دار العلم، السادسة ١٩٨٤م.

ـ الأفعال: لابن القطاع. بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

ـ الاقتضاب: لابن السيد البطليوسي. بيروت، ١٩٠١م.

ـ الإقناع في القراءات السبع: لابن الباذش. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.

ـ الألفات لابن خالويه. تحقيق: د. علي البواب، الرياض ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ أمالي الزجاجي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر، ١٣٨٢هـ.

ـ أمالي السهيلي. تحقيق: د محمد البنا، مصر، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

ـ أمالي الشجري. حيدرأباد، ١٣٤٩هـ.

ـ أمالي القالي. مصر، دار الكتب ١٣٤٤هـ.

ـ أمالي المرتضى. تحقيق: أبـي الفضل إبراهيم، مصر ١٣٧٣هـ.

ـ الأمالي النحوية: لابن الحاجب. تحقيق: هادي حسن حمودي، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ إملاء ما منَّ به الرحمن: للعكبري. نشر: إبراهيم عوض مصر، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

ـ أنباه الرواة: للقفطي. تحقيق: أبـي الفضل إبراهيم، مصر ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م.

ـ الإنصاف: لابن الأنباري. تحقيق: محمد محيـي الدين عبد الحميد، مصر، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محيـي الدين عبد الحميد، بيروت ـ دار الفكر.

ـ الإيضاح: للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك، مصر ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

ـ إيضاح شواهد الإيضاح: للقيسي. تحقيق: د محمد الدعجاني، بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ الإيضاح العضدي: لأبـي علي الفارسي. تحقيق: د. حسن فرهود، مصر، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

ـ إيضاح المكنون: لإسماعيل باشا البغدادي. طهران ١٩٤٧م.

ـ البحر المحيط: لأبـي حيان. مصر، ١٣٢٨هـ.

ـ البداية والنهاية: لابن كثير. مصر، ١٣٢٨هـ

ـ بغية الوعاة: للسيوطي. تحقيق: أبـي الفضل إبراهيم. مصر، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة: للفيروزأبادي. تحقيق: محمد المصري، دمشق، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م

ـ البيان في غريب إعراب القرآن: لابن الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد، مصر ١٣٨٩هـ.

ـ تاج العروس: للزبيدي. مصر، ١٣٠٦هـ.

ـ تاريخ الأدب العربـي: لبروكلمان. مصر، دار المعارف والمطبوعة الألمانية.

ـ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي. مصر، ١٣٤٩هـ.

ـ تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة. تحقيق: سيد صقر، مصر، ١٣٧٣هـ.

ـ التبصرة والتذكرة للصيمري. تحقيق: فتحي مصطفى، مكة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ تذكرة النحاة: لأبي حيان. تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ تحصيل عين الذهب: للشنتمري. مع كتاب سيبويه بولاق، ١٣١٦هـ.

ـ تسهيل الفوائد: لابن مالك. تحقيق محمد كامل بركات، مصر، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

ـ التصريح بمضمون التوضيح. خالد الأزهري، مصر، ١٣٤٤هـ.

ـ تصريف الأسماء والأفعال. د. فخر الدين قباوة، جامعة حلب، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

ـ تفسير غريب القرآن: لابن قتيبة. تحقيق: الشيخ أحمد صقر، بيروت ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

ـ تفسير الفخر الرازي. مطبوعة طهران.

ـ تقريب التهذيب: لابن حجر. تحقيق: الشيخ محمد عوامة، بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه: للبكري. مصر، ١٩٥٤م ـ ١٣٧٣هـ.

ـ التنبيه على حدوث التصحيف: للأصفهاني بتحقيق محمد طلس، دمشق، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

ـ تهذيب التهذيب: لابن حجر. حيدرأباد، ١٣٢٧هـ.

ـ تهذيب اللغة: للأزهري. مصر ١٣٨٤هـ.

ـ التيسير في القراءات السبع: للداني. نشره أوتوبرتزل استانبول، ١٩٣٠هـ.

ـ جامع البيان عن تأويل القرآن: للطبري. تحقيق: الشيخ محمود شاكر. مصر، وطبعة الحلبي. مصر، الثانية، ١٩٥٤م.

ـ جامع الدروس العربية: للغلاييني. بيروت، الطبعة الثانية.

ـ الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي. دار الكتب المصرية، ١٩٣٥م.

ـ الجمل: للفراهيدي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ الجمهرة: لابن دريد. حيدرأباد، ١٣٤٤هـ.

ـ جمهرة أشعار العرب: للقرشي، بيروت ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م، ومطبوعة جامعة الإمام. تحقيق: د. محمد علي الهاشمي، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

ـ الجنى الداني: للمرادي. تحقيق: الفاضل ـ قباوة، بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. مصر، ١٣٠١هـ.

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني. مصر، ١٣٦٦هـ.

ـ حاشية الشيخ يس على التصريح، مع كتاب التصريح ١٣٤٤هـ، مصر.

ـ الحجة: لأبي علي الفارسي. مخطوطة في الجامعة الإسلامية برقم ٤٧٧، ومطبوعة مصر ١٩٦٥م، تحقيق: علي النجدي ورفاقه.

ـ حجة القراءات: لابن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

ـ حسن المحاضرة للسيوطي. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مصر، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

ـ حماسة أبي تمام. تحقيق: د. عبد الله عسيلان. مطبوعات جامعة الإمام، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، وشرح مختصر للتبريزي. مصر، ١٣٣١هـ ـ ١٩١٣م.

ـ حماسة البحتري. نشر: لويس شيخو، بيروت ١٣٧٨هـ ـ ١٩٦٧م.

ـ الحماسة الشجرية. تحقيق: الملوحي ـ الحمصي، دمشق ١٩٧٠م.

ـ الحيوان: للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون، مصر ١٣٥٧هـ.

ـ خزانة الأدب: للبغدادي. مطبوعة بولاق، ١٢٩٩هـ.

ـ الخصائص: لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار، مصر، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

ـ الدر الثمين: للغزي. مخطوط بدار الكتب المصرية، برقم ١٤٣، مجاميع ـ م ـ.

ـ درة الغواص: للحريري. مصر، ١٢٩٩هـ.

ـ الدرر الكامنة: لابن حجر. تحقيق: محمد سيد جاد الحق ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

ـ الدرر اللوامع: للشنقيطي. مصر، ١٣٢٨هـ.

ـ دلائل الإعجاز: للجرجاني. مصر، ١٣٦٩هـ.

ـ ديوان ابن أحمر الباهلي. تحقيق: حسين عطوان، دمشق ١٩٦٨م.

ـ ديوان الأخطل. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، حلب ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م، ومطبوعة الأب صالحاني، بيروت، ١٨٩١م.

ـ ديوان الأسود بن يعفر. تحقيق: نوري القيسي، بغداد ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق: محمد ياسين، بغداد ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

ـ ديوان الأعشى الكبير. تحقيق: د. محمد محمد حسين، مصرالمطبعة النموذجية.

ـ ديوان امرىء القيس. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مصر ١٩٥٨م، ومطبوعة السندوبي الخامسة، مصر، الاستقامة.

ـ ديوان أمية بن أبي الصلت. بيروت ١٣٥٣هـ، ومطبوعة الدكتور عبدالحفيظ السطلي، دمشق.

ـ ديوان أوس بن حجر. تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

ـ ديوان بشر بن أبي خازم. تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.

ـ ديوان تميم بن مقبل. تحقيق: د. عزة حسن، دمشق ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

ـ ديوان جران العود. دار الكتب المصرية ـ مصر، ١٣٥٠هـ.

ـ ديوان جرير. نشر: الصاوي ١٣٥٣هـ.

ـ ديوان جميل. تحقيق: د. حسين نصار، مصر.

ـ ديوان حاتم الطائي: مع مجموعة من الدواوين. مصر ١٢٩٣هـ، ومطبوعة مصر بتحقيق عادل سليمان.

ـ ديوان حسان بن ثابت. نشر: عبد الرحمن البرقوقي. ومطبوعة الدكتور وليد عرفات.

ـ ديوان الحطيئة: تحقيق: نعمان طه، مصر ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م

ـ ديوان حميد بن ثور. تحقيق: عبد العزيز الميمني، مصر، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م.

ـ ديوان الخرنق بنت هفان. تحقيق: د. حسين نصار مصر، ١٩٦٩م.

ـ ديوان الخنساء. بيروت، ١٣٨٣. ومطبوعة الأردن. تحقيق: د. أنور أبو سويلم، ١٤٠٩هـ.

ـ ديوان ابن الدمينة. تحقيق: أحمد راتب النفاخ، مصر، ١٣٧٩هـ.

ـ ديوان ذي الرمة. مجمع اللغة العربية، دمشق، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، ومطبوعة كمبردج ١٣٣٧هـ ـ ١٩١٩م، كمبردج بعناية كارليل هيس، ومطبوعة بيروت نشر: نديم بيبلي ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

ـ ديوان الراعي. تحقيق: ناصر الحاني، دمشق، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م، ومطبوعة بغداد بتحقيق: نوري القيسي وهلال ناجي، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

ـ ديوان رؤبة. نشر: وليم بن الورد، برلين ١٩٠٢م.

ـ ديوان أبي زبيد الطائي. تحقيق: نوري القيسي، بغداد، ١٩٦٧م.

ـ ديوان زهير بن أبي سلمى: بشرح ثعلب. مصر ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

ـ ديوان سحيم. تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة، ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م.

ـ ديوان سلامة بن جندل. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ ديوان الشماخ. تحقيق: صلاح الهادي، مصر ١٩٦٨م، ومطبوعة السعادة بشرح الشنقيطي، مصر ١٣٢٧هـ.

ـ ديوان الصمة القشيري. تحقيق: عبد العزيز الفيصل، الرياض ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

ـ ديوان طرفة: بشرح الشنقيطي. مصر ١٩٠٩م، ومطبوعة سلفسون ١٩٠٠م، ومطبوعة دمشق بتحقيق الصقال ـ الخطيب.

ـ ديوان الطرماح. تحقيق: د. عزة حسن، دمشق ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨.

ـ ديوان العباس بن مرداس. تحقيق: يحيى الجبوري، بغداد، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

ـ ديوان عبد الله بن رواحة. جمع وتحقيق: د. وليد قصاب.

ـ ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق: د. حسين نصار، مصر، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.

ـ ديوان أبـي العتاهية. بيروت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

ـ ديوان العجاج. تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، دمشق.

ـ ديوان عدي بن زيد. تحقيق: محمد جبار المعيبد، بغداد ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

ـ ديوان عروة بن الورد. تحقيق: عدنان الملوحي، دمشق ١٩٦٩م.

ـ ديوان علقمة الفحل. تحقيق: الصقال ـ الخطيب، حلب ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

ـ ديوان عمر بن أبـي ربيعة. تحقيق: محيـي الدين عبد الحميد، مصر.

ـ ديوان عنترة. تحقيق: محمد سعيد المولوي، بيروت.

ـ ديوان الفرزدق: بشرح الصاوي. مصر، ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م.

ـ ديوان القتَّال الكلابـي. تحقيق: إحسان عباس. بيروت، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.

ـ ديوان القطامي. نشر: بارت، ليدن ١٩٠٢م، ومطبوعة بيروت ١٩٦٠م.

ـ ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، مصر.

ـ ديوان كثيرة عزة. نشر: هنري بيرس، الجزائر، ومطبوعة د. إحسان عباس، بيروت.

ـ ديوان كعب بن زهير. مصر ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م. دار الكتب.

ـ ديوان لبيد. تحقيق: إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢م.

ـ ديوان لقيط بن يعمر. تحقيق: د. عبد المعبد خان، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

ـ ديوان المتلمس. تحقيق: حسن الصيرفي، مصر، ١٩٧٠م.

ـ ديوان المجنون. جمع وتحقيق: عبد الستار فراج، مصر.

ـ ديوان مسكين الدارمي. تحقيق: الجبوري ـ العطية، بغداد، ١٣٨٩هـ.

ـ ديوان النابغة الجعدي. تحقيق: عبد العزيز الرباح، دمشق ١٣٨٤هـ، ومطبوعة المكتب الإسلامي، دمشق ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

ـ ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: د. شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨م.

ـ ديوان أبـي النجم. تحقيق: علاء الدين الآغا، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

ـ ديوان نصيب. تحقيق: داود سلوم، بغداد ١٩٦٨م.

ـ ديوان أبـي نواس. نشر: أحمد الغزالي، بيروت.

ـ ديوان الهذليين. مصر، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.

ـ ديوان ابن هرمة. تحقيق: نفاع ـ عطوان، دمشق، ومطبوعة العراق، بتحقيق محمد جبار المعيبد ١٣٨٩هـ.

ـ ذيل الأمالي والنوادر للقالي، مصر ١٩٥٣م ـ ١٣٧٢هـ.

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقي. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. دمشق مجمع اللغة العربية. ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

ـ الزاهر للأنباري. تحقيق: د. حاتم الضامن، بغداد ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

ـ السبعة في القراءات لمجاهد. تحقيق: د. شوقي ضيف، مصر، دار المعارف.

ـ سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق: السقا ورفاقه مصر، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م، ومطبوعة الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ سمط اللآلىء: للبكري. تحقيق: عبد العزيز الميمني. مصر، ١٩٣٦م ـ ١٣٥٤هـ.

ـ سيبويه والقراءات: د. أحمد مكي الأنصاري مصر، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

ـ سير أعلام النبلاء: للذهبـي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، بيروت ١٤٠٢هـ.

ـ السيرة: لابن هشام. مصر. تحقيق مصطفى السقا ورفاقه، ١٣٧٥ ـ ١٩٥٥.

ـ شذرات الذهب: لابن العماد. مصر، ١٣٥١هـ.

ـ شرح الأبيات المشكلة: للفارسي. تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ شرح أدب الكاتب: للجواليقي. مصر، ١٣٥٠هـ.

ـ شرح الأشموني على الألفية. تحقيق: محيـي الدين عبد الحميد. مصر.

ـ شرح التسهيل: لابن مالك. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور بدوي المختون، مصر، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح، بغداد. ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

ـ شرح الشافية: للاستراباذي مع شرح شواهده: للبغدادي. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ورفاقه، مصر، ١٤٠٢هـ.

ـ شرح شذور الذهب: لابن هشام. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

ـ شرح الشواهد الكبرى: للعيني، على حاشية الخزانة، بولاق، مصر، ١٢٩٩هـ.

ـ شرح شواهد المغني: للسيوطي. تعليق: الشنقيطي، بيروت.

ـ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. تحقيق: عاصم البيطار وإخوانه، جامعة الإمام محمد ابن سعود، ١٤٠٢هـ.

ـ شرح عمدة الحافظ: لابن مالك. تحقيق: عدنان الدوري، بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م، وزارة الأوقاف.

ـ شرح القصائد التسع: للنحاس. تحقيق: د. أحمد خطاب، بغداد، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: للأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون، مصر، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

ـ شرح القصائد العشر: للتبريزي. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

ـ شرح الكافية: للرضي، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م مصورة.

ـ شرح الكافية الشافية: لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرىٰ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، مكة المكرمة.

ـ شرح كتاب سيبويه: للسيرافي. تحقيق: عبد التواب ـ حجازي ـ مصر، ١٩٨٦م.

ـ شرح المفصل لابن يعيش. مصر.

ـ شرح الملوكي: لابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة بيروت، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لابن مالك. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر.

ـ الصاحبي: لابن فارس. مصر، ١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠م.

ـ الصحاح: للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مصر ١٩٥٦م.

ـ ضرائر الشعر: للقيرواني. تحقيق: د. محمد زغلول سلام، مصر ـ الإسكندرية.

ـ طبقات الشافعية: للأسنوي. تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد، ١٣٩١هـ.

ـ طبقات فحول الشعراء: لابن سلام. تحقيق: محمود شاكر. مطبعة المدني، مصر.

ـ الطبقات الكبرى: لابن سعد. بيروت، ١٩٥٧م.

ـ طبقات المفسرين: للداودي. تحقيق: علي محمد عمر، مصر ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

ـ طبقات النحاة: لابن شهبة. مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١١٩٨٨ ح.

ـ طبقات النحويين: للزبيدي. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مصر، ١٣٧٣هـ.

ـ العبر في خبر مَنْ غبر: للذهبي. تحقيق: صلاح المنجد، الكويت ١٩٦٠م.

ـ عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: للسمين الحلبي، تركيا ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجوزي. نشره: برجستراسر ـ مصر، ١٩٣٣م.

ـ غريب الحديث: للهروي. مطبوعة حيدرأباد.

ـ الفاضل: للمبرد. تحقيق: عبد العزيز الميمني ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م مصر.

ـ فتح الباري: لابن حجر. ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ فتح القدير: للشوكاني. طبعة مصورة، بيروت.

ـ الفهرست: لابن النديم. مصر، ١٣٤٨هـ.

ـ في أصول النحو. سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٦م.

ـ القاموس المحيط للفيروزأبادي مصر.

ـ قطر الندى: لابن هشام. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

ـ القطع والائتناف: للنحاس. تحقيق: د. أحمد خطاب العمر، بغداد، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

ـ القياس: رسالة ماجستير لمنى توفيق، جامعة عين شمس.

ـ الكامل: للمبرد. تحقيق: زكي مبارك، مصر ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م.

ـ الكامل: للهذلي مخطوط بالجامعة الإسلامية برقم ٢٧٢٤.

ـ الكتاب لسيبويه. بولاق ١٣١٨هـ، وفهرس شواهد للنفاخ بيروت، وفهرس الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

ـ كشف الظنون: لحاجي خليفة. طهران، ١٩٤٧م.

ـ الكشف عن وجوه القراءات: لمكي. تحقيق: د. محيي الدين رمضان، دمشق ـ المجمع العلمي.

ـ اللامات: للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك، دمشق، ١٣٨٩ ـ ١٩٦٩.

ـ اللباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير. مصر ١٣٥٦هـ.

ـ لسان العرب: لابن منظور. بيروت.

ـ لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم: لأبي عبيد. تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، الكويت، ١٩٨٥م.

ـ اللمع في العربية: لابن جني. تحقيق: د. حسين محمد شرف، مصر، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

ـ ما ينصرف وما لا ينصرف: للزجاج. تحقيق: هدى قراعة، مصر، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

ـ المبدع في التصريف لأبي حيان، تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب الكويت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: لابن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق ١٤٠٧هـ.

ـ مجاز القرآن: لأبي عبيدة. تحقيق: فؤاد سزكين، نشر الخانجي، ١٣٧٤هـ.

ـ مجالس ثعلب. تحقيق: عبد السلام هارون، مصر، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م.

ـ مجالس العلماء: للزجاجي. تحقيق: عبد السلام. الكويت ١٩٦٤م.

ـ مجمع الأمثال: للميداني. تحقيق: محي الدين عبد الحميد ـ مصر ٣٧٩هـ ـ ٩٥٩م. بيروت.

ـ المحتسب: لابن جني. تحقيق: علي النجدي ورفاقه، مصر، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية. المغرب ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

ـ مختصر في شواذ القراءات: لابن خالويه، نشره: برجستراسر مصر، ١٩٣٤م.

ـ المخصص لابن سيده، مصر، ١٣١٦هـ.

ـ المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى: للسمرقندي. تحقيق: صفوان داودي، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ المدارس النحوية: للدكتور شوقي ضيف. مصر دار الكتب.

ـ مدرسة البصرة النحوية. د. عبد الرحمن السيد، مصر، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

ـ مدرسة الكوفة. د. مهدي المخزومي. مصر، ١٩٥٨م.

ـ المذكر والمؤنث: للأنباري. تحقيق: د. طارق الجنابي، بغداد، ١٩٧٨م.

ـ المذكر والمؤنث : للمبرد، تحقيق: د. عبد التواب ـ الهادي، مصر، ١٩٧٠م.

ـ المزهر في علوم اللغة: للسيوطي. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، مصر.

ـ المسائل الحلبيات للفارسي. تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ المسائل البصريات: للفارسي. تحقيق: د. محمد الشاطر، مصر، ١٤٠٥هـ.

ـ المسائل العسكريات: للفارسي. تحقيق: د. إسماعيل عمايرة، الأردن، ١٩٨١م.

ـ المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات. جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

ـ مشكل إعراب القرآن: لمكي. تحقيق: ياسين السواس، دمشق ـ المجمع العلمي، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

ـ المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم: للعكبري. تحقيق: ياسين السواس. جامعة أم القرىٰ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣.

ـ المصون: للعسكري. تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت ١٩٦٠م.

ـ معاني القرآن: للزجاج. تحقيق: عبد الجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ معاني القرآن للفراء. تحقيق: النجار ـ بخاتي ـ مصر، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

ـ معاني القرآن: للأخفش. تحقيق: د. فائز فارس. الثانية ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، الكويت.

ـ معجم الأدباء: لياقوت الحموي. مصر، ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م.

ـ معجم البلدان: لياقوت الحموي. بيروت، طبعة مصورة.

ـ معجم شواهد العربية. عبد السلام هارون. مصر، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

ـ معجم القراءات القرآنية. عبد العال سالم وأحمد مختار، الكويت ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ معجم ما استعجم: لأبي عبيد البكري. تحقيق: مصطفى السقا، مصر، ١٣٦٤هـ.

ـ معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة. دمشق، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.

ـ معجم مفردات الإعلال والإبدال. د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. محمد فؤاد عبد الباقي. مصر.

ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف. نشره: ونسنك. ليدن، ١٩٣٦م.

ـ المعرَّب: للجواليقي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مصر ١٣٦١هـ، ومطبوعة الدكتور ف عبد الرحيم، دار القلم ـ دمشق، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ مغني اللبيب، لابن هشام. تحقيق: سعيد الأفغاني وزميله، دار الفكر ـ بيروت.

ـ مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده، الهند، الطبعة الأولى.

ـ المفردات: للراغب. تحقيق: سيد كيلاني.

ـ المفضليات. اختيار المفضل الضبي. تحقيق: شاكر ـ هارون، مصر، ١٩٦٤م.

ـ مقاييس اللغة: لابن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٦٦هـ.

ـ المقتضب: للمبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، ١٣٨٥هـ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ـ المقرب: لابن عصفور. تحقيق: الجواري، بغداد.

ـ الممتع: لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، حلب، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

ـ منازل الحروف: للرماني. تحقيق: جواد ـ مسكوتي، بغداد، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.

ـ المنصف: لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى وزملائه، مصر،١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

ـ الموشح: للمرزباني. تحقيق: محمد علي البجاوي، مصر، ١٩٦٥.

ـ نتائج الفكر: للسهيلي. تحقيق: د. محمد البنا، جامعة قار يونس.

ـ نزهة الألباء: للأنباري. تحقيق: أبـي الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٦٧م ـ ١٣٨٦هـ.

ـ النشر في القراءات العشر: لابن الجزري. تحقيق: محمد دهمان، دمشق ١٣٤٥هـ.

ـ النكت والعيون: للماوردي. تحقيق: خضر محمد، الكويت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ النوادر: لأبـي زيد. نشره: سعيد الخوري بيروت، ١٩٦٧م.

ـ نواسخ القرآن: لابن الجوزي. تحقيق: محمد أشرف ـ الجامعة الإسلامية ١٤٠٤هـ.

ـ همع الهوامع: للسيوطي، مصر، ١٣٧٢هـ.

ـ الواو المزيدة: للعلائي. تحقيق: الدكتور حسن الشاعر، الأردن، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ وفيات الأعيان: لابن خلكان. تحقيق: محيـي الدين عبد الحميد، مصر، ومطبوعة بيروت، تحقيق: الدكتور إحسان عباس.

• • •

(٢٧)

فهرس الفهارس

● ● ●

بسم الله الرحمن الرحيم

سلام على التراث

قراءة في أوراق فضيحة علمية

إذا كان السمين الحلبي قد أودع في مقدمة كتابه «الدر المصون» شهادة تفيد أن «هذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمره وذخيرة دهره» فإن محقِّقَه لا يَعْدو هذه المعاناة والمكابدة الطويلة، فقد بدأتُ العمل في تحقيقه منذ أكثر من عشرين عاماً، حيث كنت طالباً في مرحلة الدكتوراه بجامعة القاهرة فسجَّلْتُه موضوعاً لنيل الدرجة من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة المائدة. وبعد ذلك عكَفْتُ على إتمامه فكان تحقيقه شاغلاً لي في آناء ليلي وأطراف نهاري، أسترخصُ الغالي في سبيله، وأسافر إلى مظانِّ مخطوطاته المتفرقة، وأُصَرِّفُ شؤون حياتي لأستثمر وقتي من أجل ميدانه الرحب.

وقد مَنَّ الله عليَّ فأنهَيْتُ تحقيقه، وباشرت العمل في فهارسه العلمية المفصَّلة، فجاء الكتاب في أحد عشر مجلداً كبيراً، يضمُّ كل مجلد ما يقرب من سبعمئة صفحة، حتى إذا قارَبْتُ على الانتهاء علمْتُ بطبعة جديدة كُتِب عليها:

تحقيق وتعليق:

الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود

الدكتور جاد مخلوف جاد، الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي

قدَّم له وقرَّظه:

الدكتور أحمد محمد صيرة،

كلية أصول الدين ــ جامعة الأزهر

قلت في نفسي: لعل القوم استدركوا عليَّ شيئاً ذا بال، والعلم رَحِمٌ بين أهله، ولا تثريب على اللاحق أن يراجع السابق، ومضيتُ أطالع في النسخة، وراعني ما وجَدْتُ، ولن أستبق النتائج، ولعل القارىء الكريم يردِّد معي: سلام على التراث، حين يصبح العمل فيه بضاعة تجارية وادِّعاءً وزوراً وكسباً حراماً. أُصِبْتُ بالذهول والوجوم لِما آل إليه عصرنا من السرقة الفاضحة الفاقعة في النهار الواضح، السرقة التي لا يسترها ستر، ويستهين معها أصحابها بالمؤسسات العلمية والجامعات ومراكز البحث. كتاب مطبوع منتشر، أجزاؤه الأولى رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة، يُغار عليه بالسلب والنهب بمثل هذه الوقاحة، وذلك الاستلاب الجريء. ولن نطيل الكلام، وإليك أخي القارىء معالم من هذا «اللطش» العجاب، استخلصتُها من مراجعة لي من خلال المجلد الأول.

١ ــ استلاب المتن وفق الأصل بهفواته المطبعية:

عزم القوم على استلاب المتن من الباب العريض الصريح، إلى درجة أنهم يكادون يصلون إلى تصوير متن كتابي وتقديمه إلى القارىء على أنه طبعة جديدة ذات «تحقيق وتعليق». لقد كان في نصي السابق بعض الأخطاء المطبعية التي لا تخفى على أحد من صغار الطلبة، أمَّا القوم فلم يكن لديهم وقت

ـ على ما يبدو ـ ليسلخوا المتن بعيداً عن هفوات المطبعة، فأَبْقَوْا هذه الأخطاء كما هي من غير أن تمسَّها أقلامهم. لله درهم!! أيستغفلون أهل العلم إلى هذا الحد؟ أم أنهم لم يَعُدْ يهمهم أحد ما داموا قبضوا ثمن فعلتهم بالدرهم والدينار، وليقل عنهم طلبة العلم ما يقولون. والحق أنهم أرادوا أن يكونوا أمينين على البضاعة المسروقة، والمحافظة على كلماتها وضبطها وعلامات ترقيمها. ولا يذهب بك الظن يا أخي القارىء أنني أبالغ، فسوف تجد إلى جانب كلامي صوراً تؤكد ذلك وأدلة تثبت ذلك، فمن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر هذه القائمة من الجزء الأول من طبعتي، تبيِّن نماذج من استلابهم النص بهفواته المطبعية:

اللفظة عندي	ص	س	اللفظة عندهم	ص	س	تصويبها
وإذا	٤٥	٤ من تحت	وإذا	٦٨	١	وإذ
الغزيرة	٦٨	٧ من تحت	الغزيرة	٨١	١٣	الغريزة
أفقته	٦٨	٤ من تحت	أفقته	٨١	٧ من تحت	آفقته
جرياً له	٦٧	١٠	جرياً له	٨٠	٣ من تحت	جرياً به
آمين	٧٧	٢ من تحت	آمين	٨٧	٥	أمين
ومن الضمير	٨٧	٤	ومن الضمير	٩٣	١	من الضمير
واعتصر	٩٠	٣ من تحت	واعتصر	٩٤	٢ من تحت	واعتصم
يُروى	٩٩	١	يُروى	٩٩	١٥	يَروىٰ
أنذرتهم	١٠٥	١٢	أنذرتهم	١٠٣	١٠	أأنذرتهم
مستوي	١٠٧	٥	مستوي	١٠٤	٦	مستوٍ
صعيرة	١٠٦	ح ٥	صعيرة	١٠٤	ح ٢	صعير
العين	١١٣	٦ من تحت	العين	١٠٧	١ من تحت	الغين
شُجينا	١١٥	٢	شُجينا	١٠٨	١٦	شَجينا
نسيتَ	١٢٠	٣	نسيتَ	١١١	٦	نسيتُ
تَنَقَّفْناه	١٥٣	٢ من تحت	تَنَقَّفْناه	١٢٨	٥	تَنَفَّثْناه
تحلَّ	١٦٣	١	تحلَّ	١٣٢	٧ من تحت	تحلُّ
الصفو	١٦٣	٥	الصفو	١٣٢	٣ من تحت	الصفواء

بالمتنزِّل	١٦٣	٤	بالمتنزِّل	١٣٢	٤ من تحت	بالمتنزِّل
وكبِدِ	١٧٨	٧	وكيدِ	١٤١	٦	وكيدَ
لعنةُ	١٨٥	٨	لعنةُ	١٤٥	٢	لعنةَ
الحَّجاج	١٨٨	١١	الحَّجاج	١٤٦	٥ من تحت	الحجَّاج
لَيُحَدِّثَ	١٩٠	٣ من تحت	لَيُحَدِّثَ	١٤٧	٣ من تحت	لِيُحَدِّثَ
لتعمل	١٩٧	١	لتعمل	١٥١	٧	فتعمل
طعنة	٢١٣	٢ من تحت	طعنة	١٥٩	١٠	طعنةً
كَرُعَنَ	٢٢١	٤ من تحت	كَرُعَنَ	١٦٢	٦ من تحت	كَرَعْنَ
إذا	٢٢٩	٤ من تحت	إذا	١٦٦	١	ذا
يَحُلُّ الدهرُ	٢٣٥	٢ من تحت	يَحُلُّ الدهرُ	١٦٩	٣	يُحَلُّ الدهرَ
ميثاقه	٢٣٥	٥	ميثاقه	١٦٨	٥ من تحت	ميثاقه
محلٍّ	٢٣٨	٢ من تحت	محلٍّ	١٧٠	٨	محلٍّ
هِيَ	٢٥٦	٣	هِيَ	١٧٨	١٠	هِيْ
لكم	٢٥٧	١٠	لكم	١٧٩	١	لك
المَقْدِس	٢٥٩	٤ من تحت	المَقْدِس	١٨٠	٢	المُقَدَّس
أعطِنِ	٢٦٤	٦	أعطِنِ	١٨٢	١٧	أعطَنِ
هولا	٢٦٤	٨	هولا	١٨٢	٢٠	هولاء
العَجمة	٢٧٦	١	العَجمة	١٨٧	٥ من تحت	العُجمة
كذلكُ	٢٦٨	١	كذلكُ	١٨٤	٥	كذلكَ
والجنة	٢٩٠	١	والجنة	١٩٣	٧ س تحت	والحية
كرَّر قولِه	٢٩٧	٦	كرَّر قولِه	١٩٦	١ من تحت	قولَه
وُلِدَتُ	٣٣٦	٣ من تحت	ولِدَتُ	٢١٥	٧	وُلِدْتُ
لَكَلٍّ	٣٤٣	١ س تحت	لَكَلٍّ	٢١٨	١٢	لِكُلٍّ

٢ ـــ السقط من المخطوط:

اعتور مطبوعتي في بعض الأماكن المحدودة سقط لبعض الكلمات أو الجمل، وهذا السقط في جمهوره ينتبه إليه القارىء من خلال السياق، ولكن القوم كانوا على عجلة من أمرهم، فرأيتهم يسرعون ويلهثون فلا ينتبهون إلى سياق أو إلى معنى، فيستلبون متن طبعتي من غير فهمٍ لمعنى أو سياق. ومن أمثلة ذلك:

النص	صوابه	ص عندي	س	ص عندهم	س
والطير وأنشدوا	والطير، ولا يقال: ملك				
	الطير، وأنشدوا	٤٩	٨	٦٩	٥ من تحت
الرفع والجر	الرفع والنصب والجر	٧٩	١ من تحت	٨٨	٧ من تحت
ولا يتأتى إلاَّ	ولا يتأتى ذلك إلاَّ	٧٤	٥	٨٥	٣
معرفة بأل مضاف	معرف بأل ولا مضاف	١٧٣	٤ من تحت	١٣٨	٨ من تحت
أي في استماعه	أي ما في استماعه	١١٤	٧	١٠٨	٩
وضعها،	وضعها، وإنما استفيد من				
	العموم الذي دلت عليه	١٨١	٥	١٤٢	١٥
وضمت التاء	وضمت التاء قبلها	١٩٩	٣ من تحت	١٥٢	١٤
هو خير	هو خير وشر	٣٤٨	٨	٢٢٠	١٥
الإعراض عن الشيء	الإعراض والإدبار عن الشيء	٤٠٩	١٣	٢٤٩	٩
فأدغم وحذف	فأدغم تارة وحذف	٤٢٦	٨	٢٥٨	٩
هذا الذي قد قرأ به	هذا الذي قاله قد قرأ به	٤٣٨	٥	٢٦٤	٢
بمعنى أن يكون	بمعنى، ويمكن أن يكون	٤٦١	٦ من تحت	٢٧٦	١٩
الرأس	الرأس منها	٤٨٣	٣	٢٨٧	١
بعده مسند إليه	بعده مسند ومسند إليه	٤٨٧	٢	٢٨٨	٤ من تحت

٣ ــ الأسطر المكررة:

حدث ص (٢٧٧) من طبعتي أَنْ تكررت سهواً بعض الأسطر وعددها أربعة فكرَّر القوم هذه الأسطر متابعةً لطبعتي، وهي على النحو التالي:

«وكان القياس كسر عين المضارع، ولذلك اعتبره بعضهم فكسر حرف المضارعة فقال: تِئْبىٰ ونِئْبىٰ. وقيل: لَمَّا كانت الألف تشبه حروف الحلق فُتح لأجلها عين المضارع. وقيل أَبِيَ يأبى بالفتح فيهما، **وكان القياس كسر عين المضارع، ولذلك اعتبره بعضهم فكسر حرف المضارعة فقال: تِئْبىٰ ونِئْبىٰ. وقيل: لَمَّا كانت الألف تشبه حروف الحلق فُتح لأجلها عين المضارع**.

وقيل أَبِيَ يأبى بكسرها في الماضي . . . ، والتكرار نفسه في طبعتهم ص (١٨٨). أرأيت أخي القارىء لو كان القوم لا يعرفون طبعتي ـ حيث لم يشيروا إليها إشارة واحدة ـ ولو كانوا معتمدين على مخطوط لما وقعوا في مثل هذا التكرار الذي طرأ على طبعتي سهواً، والحق أنه ليس عندهم حتى نهاية المجلد السابع شيء غير طبعتي، وسوف تزداد يقيناً بهذه المعلومة إن شاء الله.

٤ ـ تصحيح سهو السمين:

قد يترجَّح لديَّ أن السمين سها في بعض عباراته فأصحح سهوه وأشير إلى الأصل في الحاشية، فكان القوم يأخذون ما أُثبته في المتن وهو من كلامي أنا العبد الفقير. فإذا افترَضْنا جدلاً أنهم أرادوا كذلك أن يصححوا سهو السمين واتفق ما اخترته من عبارةٍ مع اختيارهم أفلا يشيرون إلى الأصل في الحاشية؟ أين الأمانة العلمية؟ أليس ذلك من مستلزمات فن التحقيق وبدهيَّاته؟

ومن أمثلة ذلك:

ـ قال السمين وهو يتحدث عن موضع اسمية «على»: «أن يؤدي جعلها حرفاً إلى تعدِّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير المواضع الجائز فيها ذلك» وقد صَوَّبْتُ العبارة: «المضمر المنفصل» وأشَرْتُ في الحاشية إلى الأصل (ص ٧٠ عندي، س ٢، ص ٨٢ عندهم س ٩).

ـ قال السمين في توجيه قوله تعالى: ﴿آمِنوا كما آمن الناس﴾: «وما مصدرية في محل جر بالكاف، وآمن الناس صفتها» فعَدَدْتُ كلامه «صفتها» سهواً، والصواب: صلتها؛ لأن «ما» المصدرية تحتاج إلى صلة وليس إلى صفة، وتابع القوم ما أثبتُّه في المتن من غير إشارة إلى الأصل، والمفروض على زعمهم في المقدمة أن نسخة المصنف بين أيديهم «ونَسَخَها مشكوراً أحد طلاب العلم». (ص ١٤٢ عندي، ١٢٢ عندهم).

ـ قال السمين في «مَنْ» الموصوفة: «قال الشيخ: «ليس في محفوظي من كلام العرب مراعاة المعنى» يعني تقول: مررت بمَنْ محسنين لك» وقد تعجَّلْتُ وقتها في تصويب عبارة السمين في المتن إلى «محسنون»، وحكمت عليها بالسهو مع أنها صحيحة كما تبيَّن لي بعدُ، وتابع القوم اجتهادي الخاطىء وأثبتوه في المتن كما أثبتُّه، من غير إشارة إلى الأصل في الحاشية. (ص ١٢٢ عندي، ١١٢ عندهم)

ـ قال السمين: «وهو جائز؛ لأنَّ مِنْ شرط...» وقد رأيت سياق العبارة كما يلي: وهو [غير] جائز؛ لأن مِنْ شرط...» وتابَعَني القوم في هذا التصحيح وأثبتوه في المتن من غير أن يشيروا إلى الأصل (ص ٤٥٩ عندي، ٢٧٥ عندهم).

ـ اقتبس السمين نصاً من كتاب «الإملاء» للعكبري قال فيه: «وهما على ذلك هنا» ولا يستقيم النص كذلك، فعُدْتُ إلى «الإملاء» فوجدته «وهما على ذلك مُوَحَّدتان هنا» فأثبتُّ ما سقط من السمين بين معقوفين. وجاء القوم وأثبتوا الزيادة من غير معقوفين، ومن غير إشارة إلى الأصل، فمن أين جاؤوا بها؟ (ص ١٧١ عندي، ١٣٧ عندهم).

ـ ومثل ذلك ما حدث مع نص لصاحب «البحر المحيط» ص (١٩٨) عندي و (١٥١) عندهم.

أية أمانة علمية تلك التي تَحَلَّى بها القوم؟

أيُّ علم بفن التحقيق اجتمعوا عليه حتى يواجهوا نصاً تراثياً مطولاً كهذا السفر العظيم؟

أيعيبهم أو ينقص من قدرهم التصريح بالمصادر والنص على ما يضيفونه، أو يحذفونه، أو يتصرفون فيه؟

أرأيتم يا معشر الباحثين أيُّ بلاءٍ نزل بتراثنا؟

٥ ـــ من معالم منهج التحقيق:

علم تحقيق النصوص علم دقيق له أصوله ومعالمه، وينبغي لكل مَنْ أراد أن يعالج نصوص التراث أن يكون لديه إلمام كافٍ يؤهله لمواجهة المخطوطات العربية القديمة، وقد اكتفى أصحابنا بنَسْخ جهدي، ونصِّي نَسْخاً كاملاً وإهمال مقتضيات التحقيق، وأما باقي المجلدات التي لم تكن قد رأت النور بعد فاكتفوا بنَسْخِ مخطوطة سقيمة مليئة بالتصحيف والتحريف، ولا يجد المطالع في طبعتهم أية إشارة إلى شيء اسمه مخطوطة، أو هو رمزٌ لمخطوطة، أو هو تحقيق أو ترجيح، أو مشكلة ما يعاني منها معشر المحققين عادة. أيُّ إهدار للنصوص التراثية هذا؟ أيُّ جهل مطبق بعلم التحقيق هذا؟ سلام على التراث أن يتحول عند أولئك إلى تجارة واستهتار وعبث.

نعود إلى موضوعنا فقد حدث أن سقطت من نسخة المؤلف عندي أوراق معينة، فعُدْتُ إلى النسخ الأخرى لأختار منها النص المناسب فاستعنتُ بنسخ مكتبات: عارف حكمتويني جامعة وأيا صوفيا والأحمدية وغيرها من مخطوطات لم ينصوا عليها، وسرت على منهج دقيق قد لا يناسب التفصيل فيه في هذا المقام، وأرجو من القارىء الكريم أن يعود إلى كتابـي ليدركه، ولكني أقول باختصار: إذا اخترت لفظة أو جملة من غير الأمِّ التي اعتمدتها وضعتُ ذلك بين معقوفين، وأشرت في الحاشية إلى اختلاف النسخ. من ذلك أن الورقة ٥/ ب قد سقطت من نسخة الأصل، وقد وجدتُ أن نسخة عارف حكمت أعانتني كثيراً لإقامة النص فما كان زيادة منها وضعتُه بين معقفوين [ ] وحافظ القوم على الزيادة مع أنها نسخة لم يصلوا إليها حسبما ذكروه في مقدمتهم (انظر: ص ٣٧ عندي، و ٦٣ عندهم، ومثل ذلك أيضاً تكرر في ص ٤٥ عندي و ٦٨ عندهم وص ٨٥).

وثالثة الأثافي التي ينخلع لها قلب أرباب علم التحقيق أن القوم قالوا في

المقدمة الهزيلة التي سَجَّلوها للتمويه والادِّعاء: «وصف نسخ المخطوط: إن الغرض الأساس من تحقيق أي كتاب هو إخراجه إلى النور على وفق ما أراده مصنفه، فكان لزاماً علينا لتحقيق هذا الهدف السعي لجمع ما تيسَّر من مخطوطات الكتاب» ثم يعدِّدون ست نسخ. وإليك أخي القارىء هذا الحوار معهم فيما يتعلق بالجزء الأول من طبعتي، حيث يتضمن الفاتحة والبقرة إلى الآية ٩١ منها.

ـ **النسخة الأولىٰ**: نسخة دار الكتب برقم ١٠٨ وتبدأ بالآية ٢٧٢ من البقرة، أي: أنهم لم يفيدوا منها في تحقيق الفاتحة والبقرة، لأن هذا الجزء ينتهي كما قلت عند الآية ٩١.

ـ **النسخة الثانية**: نسخة دار الكتب برقم ١٠٧ وتبدأ بسورة آل عمران، فلم يفيدوا منها كذلك في تحقيق ما تضمَّنه المجلد الأول من طبعتي.

ـ **النسخة الثالثة**: نسخة تيمور برقم ٣٨٤ وقالوا: إن المجلد الأول منها مفقود، ويقولون: إنها نسخة كثيرة التصحيفات والأخطاء، فلم يفيدوا منها كذلك.

ـ **النسخة الرابعة**: نسخة الأزهر برقم ٢٠٦ وبقي منها المجلد الثالث، فلم يفيدوا منها كذلك.

ـ **النسخة الخامسة**: نسخة الآستانة برقم ١٣٢، وهي من مخطوطاتي وتقع في ٩٠ ورقة ورمزْتُ لها بالحرف ع، وهي نسخة جيدة ولكن مشكلتها أنها مشحونة شحناً غزيراً بالخروم والرطوبة فيستحيل الاعتماد عليها.

ـ **النسخة السادسة**: وهي نسخة المصنف قالوا فيها: «وهي محفوظة بمكتبة شهيد علي في تركيا بمدينة استانبول تحت رقم ١١٦ إلى ١١٩، وهي نسخة بخط المؤلف كما وصفها لنا أحد طلاب العلم الذي قام مشكوراً بنسخ

سورتي البقرة وآل عمران» هل هذا كلام يتصف بالعلمية والوضوح؟ إنها فعلاً نسخة المؤلف وهي عمدتي في تحقيق الكتاب. مَنْ طالب العلم الذي نسخ مشكوراً ثلاثة أجزاء من الكتاب ــ حسب طبعتي ــ، يتضمن كل جزء ما يقرب من سبعمئة صفحة، وخط المؤلف يتصف بالصعوبة وفَقْدِ التنقيط، والنسخة قديمة يعتورها الخروم، وتحتاج إلى صبر وممارسة، لماذا لم يصوِّروها، وما آثار الاعتماد عليها ولو مرة واحدة أو في مكان واحد؟

ومع ذلك فماذا حدث في نسخة المؤلف؟ لقد سقط منها إعراب الآيات من ٢٤ ــ ٦١ من سورة البقرة أي من ص ٢٠٤ إلى ص ٣٩٩ من الجزء الأول، والورقة ٣٦ بوجهيها، فاعتمدت على نُسَخي الأخرى، ومنها نسختهم إن صَحَّ زعمهم وهي نسخة الآستانة، ولكنها كما قلت مليئة بالخروم، ويستحيل الاعتماد عليها، فجعلتُ نسخة «يني جامعة» التركية أمّاً، واخترت من مجموع النسخ أقرب نص إلى ما يريده المؤلف حسب اجتهادي.

بعد هذا التفصيل كله أقول: من أين أتوا بالنص الذي أمامنا من ص ٢٠٤ إلى ص ٣٩٩ من الجزء الأول. ليس عندهم من نفس مخطوطاتهم التي عَدَّدوها غير واحدة هي مليئة بالخروم، ويستحيل معها فعلاً إقامة النص.

وإذا افترضنا وقوع ذلك جدلاً لا يقوم على حقيقة ــ أي إنهم اعتمدوا على نسخة الآستانة فحسب ــ قلنا: إن هذا النص الذي قدَّمتموه في طبعتكم متكىء على مخطوطات لم تعرفوها، فالأمُّ من نسخة (يني جامعة) والاعتماد الرئيس عليها. أرأيتم يا معشر المحققين والباحثين إلى حبل الكذب القصير وإلى الافتراء العجيب. إنني أؤكد جازماً أنهم لم يصلوا إلى شيء من هذه النسخ، وما كان بين أيديهم منها شيء، بدليل أننا لا نجد إشارة واحدة إليها في كل الكتاب وفي كل الحواشي، وإنما سلخوا عملي من أول القرآن الكريم إلى سورة طه، ثم تركوا شريكهم «جاد مخلوف جاد» الذي حصل على

ماجستير الأزهر بتحقيق سورة طه إلى سورة المؤمنين. وأمَّا سورة النور إلى آخر الكتاب فقد وصلوا على ما ظهر لي إلى نسخة واحدة سقيمة مليئة بالتصحيف والتحريف، وقرؤوها كذلك قراءة سقيمة فنشروا على أساسها بقية الكتاب، وذلك لأن تحقيقي لباقي الكتاب لم يكن قد رأى النور بعد، فقد كان قيد الإعداد.

وعلى كل حال أرجو من القارىء الكريم أن يفتح على طبعتي من ص ٢٠٤ إلى ص ٣٩٩ ليرى كيف جمعتُ بين المخطوطات المختلفة، وكيف اخترت النص الملفق من مجموع النسخ، وأرجو أن يقارن بعدها بين متني ومتنهم فماذا يجد القارىء؟ إنه يجد توافقاً حرفياً، كلمةً كلمةً، وضبطاً ضبطاً، بيد أنني نصصت في الحواشي على مآخذ هذا المتن وأصوله، في حين أن القوم كانوا يغطون في سبات سكوتهم، ومع ذلك فقد يعمدون إلى شيء من التمويه في بعض الصفحات فيسقطون الضبط الذي جعلته على الكلمات ليظهروا بمظهر البريء.

٦ ـ حواشي القوم:

تنقسم جلُّ حواشي القوم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: خدمة الشواهد الشعرية. من المعروف أن «الدر المصون» غزير في شواهده الشعرية التي بلغت حتى آخر سورة الناس ما يقرب من خمسة آلاف بيت، وقد مَنَّ الله عليَّ بالصبر في خدمتها من حيث الضبط والشرح والتخريج، وقد كان بين أيدي القوم خدمة هذه الشواهد إلى أول سورة طه، وهم كما سرقوا المتن سرقوا خدمة هذه الشواهد سرقة تامة تامة، ولكنهم في هذا المجال أحبوا أن يسلكوا سبيل التمويه على طريقة نعامة الصياد، فقدَّموا وأخَّروا، وإليك أخي القارىء أمثلة على ذلك:

قلت ص ١٥٤، وعندهم ص ١٢٨:

البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٦٣، والخصائص ٢/ ٣٦٨، وسر الصناعة ١/ ٢٨٣، وأمالي الشجري ٢/ ٢٢٩، واللسان (دنا) وابن يعيش ٨/ ٤٣، والخزانة ٤/ ١٣٢، والدرر ٢/ ٢٩.

وقالوا:

البيت للأعشى، انظر: ديوانه ٦٣، سر الصناعة ١/ ٢٨٣، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٣، الخصائص ٢/ ٣٦٨، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٢٩، الخزانة ٤/ ١٣٢، الدرر ٢/ ٢٩، اللسان (دنا). وقلت ص ٢٣٥، وعندهم ص ١٦٩:

البيت لعياض بن أم درة الطائي، وهو في الخصائص ٣/ ١٥٧، وابن يعيش ٥/ ١٢٢، النوادر ٦٥، واللسان (وثق)، والقرطبي ١/ ٢٤٧.

وقالوا:

البيت لعياض بن أم درة. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٢٢ الخصائص ٣/ ١٥٧، النوادر ٦٥، القرطبي ١/ ٢٤٧، واللسان (وثق). والأمثلة كثيرة منتشرة على مدار سبعة أجزاء تلقَّفوها.

وقد اعتقدوا أن مسألة التقديم والتأخير في ترتيب الشواهد تُضَيِّعُ آثار سرقتهم، أليس في هذا استهانة بعقول أهل العلم؟ ثم يستمرون في الشواهد الشعرية تمويهاً وتضليلاً، واختاروا لبعض الشواهد أن يغيروا الطبعة التي اعتمدت عليها، فطبعة سيبويه عندي بولاق، واختاروا طبعة الأستاذ هارون في بعض شواهد الكتاب وأثبتوا رقمها، وارتكبوا في ذلك محذوراً، وهو أنه لا يجوز للمحقق أن يعدد الطبعات، إلاَّ إن كان ثمة ضرورة علمية تقتضي ذلك التغيير. ما معنى أن يعتمدوا على طبعتي أحياناً كثيرة، ويُعَرِّجوا على طبعة هارون أحياناً قليلة هل ثمة ما يفسر ذلك إلاَّ التمويه والتضليل؟

ويستمر تضليلهم وتمويههم فيغيِّرون بعض أسماء المراجع تغييراً يكشف عن جهل واضح، ومن أمثلة ذلك:

ـ ظنوا أن «المغني» الوارد عندي هو نفسه «شواهد المغني» فكانوا أحياناً يُسقطون كلمة «شواهد» قالوا ص ١٢٠ : المغني ٧٥، وإنما هو: شواهد المغني ٧٥، وفرقٌ بين الاثنين.

ـ ظنوا أن «الكشاف» الوارد عندي هو نفسه «شواهد الكشاف» وهما كتابان متغايران. قالوا ص ١٣٠ :

الكشاف ٤/ ٣٣٠، وإنما هو شواهد الكشاف ٤/ ٣٣٠ وتكرر هذا معهم في مواضع كثيرة.

ـ عجبوا من أمر الصفحة التي أوردتها لديوان ذي الرمة وهي ١٨٥٧ فظنوها خطأً بزيادة رقم (١) فأسقطوه فقالوا: ٨٥٧، والحق أن طبعة الدكتور عبد القدوس فيها رقم متسلسل لكل أجزاء الديوان (انظر من طبعتهم ص ١٣٥)

ـ غيَّروا بعض عبارات خدمتي للشواهد تغييراً يسيء إليها من مثل قولي: «البيت لأبـي ذؤيب وليس في ديوان الهذليين فقالوا: وليس في ديوانه، والمعروف أنه ليس لأبـي ذؤيب ديوان منفصل.

ـ اعتقدوا أن تغيير اسم المرجع بالانتقال إلى مؤلفه يُبْعد عنهم التهمة فقالوا ص ١٣٦ : ابن خالويه ٩٨ وعبارتي: «إعراب ثلاثين سورة ٩٨».

ـ سرت على منهج النص على قائل البيت، وإن لم أهتد إلى قائله نصصتُ على ذلك، وهم لا يحيدون عن ذلك، ولكنهم قد يغيرون، فتكون حاشيتهم هي النص على مصادري من غير عبارة «لم أهتد إلى قائله» أليس في هذا إذاً تغييرٌ في العبارة!!!

وقد يغيرون ــ على ندرة ــ في صفحات الديوان فيثبتون أرقاماً غامضة

تختلف عن أرقامي، ولم أفهم بعدُ سِرَّ ذلك قالوا مثلاً في تخريج بيت امرىء القيس ص ١٩٣ من طبعتهم: انظر: ديوانه ١١٩، مع أنهم يعتمدون دائماً على طبعتي وأرقامي. أليس في ذلك إمعان في العبث والإفساد، وتكرر ذلك في ديوان لبيد ص ٢٣٦، وقد ينقلون الأخطاء الرقمية المطبعية عندي، مثال ذلك ص ٢٥١، الحاشية ٢، قلت: ابن يعيش ٣/ ٢٤، والصواب ٣/ ١٢٤، فنقلوا الخطأ المطبعي كما هو.

هذا هوالقسم الأول من حواشيهم وهو خدمة الشواهد الشعرية وتبين لنا أنها منقولة بطبعاتها من كتابي، وقد بان عوارهم في الجزأين الأخيرين من طبعتهم، حيث إن طبعتي لم تظهر بعد، فأصبح مرجعهم في الشواهد الشعرية «البحر المحيط» لأبي حيان، وهو كما نعلم خالٍ من الضبط والخدمة، وبعض المراجع المتأخرة المحدودة.

* **أمَّا القسم الثاني**: فهو عَزْوُ الآيات إلى مصادرها، وقد نقلوها مني كذلك، فإذا بدر من المطبعة هفوة بزيادةِ رقمٍ أو حذف آخر صنعوا هفوتها، فهم عبيدها المستسلمون لها. ومثال ذلك ما وقع في ص ٢٧١ من طبعتهم حيث قالوا في الحاشية (٣): سورة آل عمران آية ١٦ والصواب: ١٦٧ فتابعوا خطأ المطبعة عندي.

* **أمَّا القسم الثالث**: فهو النص على صفحة «البحر المحيط» إذا ذكر السمين عبارة: «قال الشيخ»، وهذه الخدمة أيضاً مأخوذة من طبعتي.

وأما أشكال الخدمة العلمية لنص الدر المصون فهي التي آثروا إسقاطها كاملة، فلا شرح لغامضه، ولا تخريج لنقوله، ولا تخريج لقراءاته المتواترة والشاذة، إلى آخر الأشكال العلمية الكثيرة.

ويحسن بنا أن ننبه وفاءً بالذمة إلى أن القوم إمعاناً في إظهار الفرق بيني وبينهم للتمويه على أفعالهم خرَّجوا بعض الأحاديث الشريفة من أكثر من عشرة

مصادر، وليتهم اكتفوا بمصدر أو مصدرين، ولم أتفرغ بعد لكشف المرجع الذي «الطشوا» منه هذا التخريج.

وطبعة القوم تخلو خلواً تاماً من أية استدراكات أو تحقيقات علمية أو إضافات، فالمتن متني وجلُّ الحواشي من كتابي. وثمة استدراكات على طبعتي أجهزها للطبعة الثانية كم كنت أتمنى أن يحتويها كتاب القوم. فإذا قلت «لم أقف على البيت» قالوا: مثلي، أو قالوا: لم أعثر عليه. كم كنت أتمنى أن يكونوا قد اهتدوا إلى تمام قول الشاعر مثلاً: «ومنهم الحكَّامُ» وقد اهتديت إليه فيما بعد (انظر: ص ٧٠ من طبعتي) أو اهتدوا إلى ما يقرب من خمسة أبيات في المجلد الأول لم أقف على مظانِّها، أو اهتدوا إلى قائلي بعض الأبيات التي لم أهتد إليهم. وقد أكتفي بتخريج البيت من ديوان صاحبه أو من مرجع واحد فيكتفون هم بما أكتفي به. وأحبَّ القوم أن يرقموا الأبيات الشعرية ولهذا الترقيم فائدة لم يفطنوا إليها، حيث يحيل المحقق ما يتكرر منها على الرقم الأول حتى لا يسرد خدمة البيت ثانية، وكان هؤلاء يقولون في الحاشية عن البيت المتكرر: تقدم، ثم اختلط عليهم الأمر والتبس ما تقدم وما لم يتقدم، وصارت المسألة في الجزء الأخير مناسبة للإكثار من الحواشي الفقيرة الهزيلة؛ لأنهم لا يملكون علماً يعلقون به، فنقلوا مصادر شعر بعض الأبيات المتقدمة مما سبق، مع أنهم كانوا يقولون: تقدم. ومثال ذلك بيتُ ذي الرمة ذو الرقم ٢٣٠٤، فقد تكرر برقم ٤٥٧٧ في المجلد الأخير، وبيت الشمردل الذي ورد برقم ١١٢٠، ثم ورد برقم ٤٦١٧.

والقارىء الكريم الذي يقرأ في المجلدَيْن الأخيرين لا يملك إلاَّ الحسرة، فالشعراء الذين كانوا يُغيرون على طبعتي لاستلاب أرقام صفحات دواوينهم منها لم يعودوا يذكرون شيئاً من صفحات دواوينهم، وإنما يكتفون بالتخريج من البحر المحيط.

ومما يحسن التنبيه إليه أنهم استلموا الكتاب بدءاً من سورة طه إلى نهاية القرآن الكريم لأن طبعتي لم تظهر بعد، وقالوا في المقدمة: إن د. جاد مخلوف جاد حقق من سورة طه إلى المؤمنين، وسجَّلها لدرجة الماجستير من جامعة الأزهر. والحق أنني أعجب من طالب العلم هذا كيف يشترك مع القوم؟ وكيف يرضى أن يقدِّم عمله لهم؟ ولا يتسع المقام هنا لتقويم عمل الدكتور جاد، وليس ثم تنسيق بينهم ومنهج واتفاق حول الخطة العلمية اللازمة للعمل في الكتاب، حتى إذا أنهى سورة المؤمنين ظهر عوارهم، حيث يتضح للقارىء أنهم اعتمدوا على نسخة سقيمة وقرؤوها قراءة سقيمة فبدت كل صفحة مليئة بالتصحيف والتحريف مع حواشٍ هزيلة، ولا ندري شيئاً عن المخطوطة التي اعتمدوها، وقد سبق أن رجَّحْتُ أن القوم لم يكن لديهم أية مخطوطة قبل سورة طه.

وبعدُ: فيا رجال العلم وحَمَلته. أما آن لهذه الظاهرة أن يكون لها حدٌّ، وما أكثر الذين عانوا ولا يزالون يعانون منها، ولعل من الوسائل المفيدة لمقاومتها أن يكون في كل جامعة لجنة ترعى حقوق التأليف والتحقيق وتستقبل إشارات التنبيه إلى الطبعات المسروقة، حتى إذا ثبت لديها شيء بعد تثبيت وتمحيص طلبت من وزارة الإعلام أن لا تسمح بإدخال الطبعة المسروقة إلى المكتبات، والوزارة كما هي حريصة على عقيدة الأمة وأخلاقها ستمنع ما يسيء إلى العلم وأهله، وأرجو أن تكون مناسبة للتفكير في أمر يعيد الحقوق إلى أصحابها. ومرة أخرى أقول سلام على التراث.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أ. د. أحمد محمد الخراط

نص المقال الذي نشرته صحيفة «المدينة» في ملحق التراث، يوم الخميس ١٢ من شوال ١٤١٤، ٢٤ من مارس ١٩٩٤، العدد ١١٣١٥.